



كلية اللغة العربية  
بالمنصورة  
مجلة علمية محكمة

العدد السادس عشر

الجزء الثالث

المشرف العام

الأستاذ الدكتور / محمد أحمد العزب

عميد الكلية

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / محمد حسين عبد الحليم حماد

وكيل الكلية



# مجلة

كلية اللغة العربية

بالمقصورة

مجلة علمية محكمة

العدد السادس عشر

الجزء الثالث

المشرف العام

الأستاذ الدكتور / محمد أحمد العزب

عميد الكلية

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / محمد حسين عبد الحليم حماد

وكيل الكلية

١٩٩٧م

١٤١٧هـ









رابعاً

**الدراسات اللغوية**



# **النحو العربى وصلته بنظرية النحو التحويلى**

## **دراسة تحليلية**

الدكتور/ مصطفى خليل خاطر  
أستاذ اللغويات المساعد فى الكلية



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين  
سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فهذا بحث موجز في بيان أثر الفكر النحوى العربى فى نظرية  
النحو التحويلي، تلك النظرية التى بشر بها العالم اللغوى الأمريكى:  
"أفرام نعوم تشومسكى" والتى زعم فيها أنها تصلح للتطبيق على  
اللغات الإنسانية وسارع بعض الباحثين العرب إلى احتضانها والتنبؤ  
بها ناسين أن للعربية تراثاً خالداً بالذات ولجانِبِ البحثِ النحوى منه  
خاصةٌ ميزةٌ ينفرد بها، وهى أنه قائم على منهج متكامل يصف اللغة  
صوتاً ولفظاً وتركيباً ودلالة فى تناسق وتداخل مع الالتفات الدائم إلى  
صلة اللغة بالفكر، وفى الصفحات التالية نتأكد بالبرهان القاطع أن  
تراثنا النحوى سبق إلى ما جاءت به تلك النظرية الوافدة وأن ذلك  
الجديد مقتبس مما عندنا لكن صيغ فى عبارات غير عبارته وألبس ثوباً  
غير ثوبه، واللغات كل لغة منها تنفرد وتميز عن غيرها فى الأصوات  
والتراكيب ونظامها العام والادعاء بإمكان إخضاع كل اللغات لمنهج  
واحد يمكن فى ظله دراستها ووصفها أمر لا يستقيم إلا فى الوهم  
والخيال.

وعلينا نحن الباحثين أن نتابع ما يكتبه غيرنا وأن نعرض ما فيه على  
تراثنا فربما -وهذا هو الغالب- وجدنا ذلك الجديد فى تراثنا فكان  
ذلك الجديد بمثابة المنبّه والمثير لعقولنا وأفكارنا وهذا ما حدث بالنسبة  
لموضوع هذا البحث، وقد تناولت فيه التعريف بصاحب هذه النظرية ثم

أوجزت موقف الباحثين العرب منها كمقدمة لعرض جانبي النظرية  
فكراً ومنهجاً ثم أتبع ذلك ببيان سبق النحاة العرب إلى أصل هذه  
النظرية صورة ومعنى حتى إن صاحبها قد انتهى به الأمر إلى اتخاذ فكرة  
العامل النحوي أساساً لنظريته وسنرى كل ذلك واضحاً -فى إيجاز-  
والله تعالى من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.



## تشومسكى

"أفرايم نعوم تشومسكى" يهودى من مواليد فلاديلفيا بولاية بنسلفانيا الأمريكية فى السابع من ديسمبر سنة ١٩٢٨م وفى هذه الولاية تلقى دراسته الابتدائية والثانوية ثم التحق بجامعة بنسلفانيا حيث درس علم اللغة والرياضيات والفلسفة، ومن هذه الجامعة حصل على درجة "الدكتوراه" فى عام ١٩٥٥م، ولكنه قام بمعظم أبحاثه ودراساته لإعداد رسالته فى جامعة هارفارد .. ثم عين مدرساً بعد حصوله على الدكتوراه فى معهد مساتشوستس للتكنولوجيا، ومنذ ذلك الحين ظل يترقى فى حياته العلمية حتى وصل إلى كرسى الأستاذية فى علم اللغة واللغات الحديثة .. وقد بدأ تشومسكى حياته العلمية قبل أن يحظى بشهرته الواسعة بدراسة مبادئ علم اللغة التاريخى على يد أبيه الذى كان عالماً فى اللغة العبرية ثم حصل على درجة الماجستير فى هذه اللغة.

ولكن من الغريب حقاً أن كل الذين كتبوا عن حياة تشومسكى أو نظريته يتجاهلون هذه الفترة من حياته العلمية ولا يتوقفون أمامها، فاللغة العبرية - كما نعلم - هى إحدى اللغات السامية، ومن المعروف أن نخاة العبرية الذين عاشوا فى كنف المسلمين فى الأندلس مثل سعديا الفيومى ومروان بن الجناح قد أقاموا درسهم النحوى للغة العبرية على طريقة العرب ومنهجهم فى درس العربية.

فهل اطلع تشومسكى على النحو العربى ودرسه كما اطلع على نحو العبرية ودرسه؟ لن نحتاج إلى التزجيج أو الاستنتاج فهو يؤكد

ذلك في مقابلة له، يقول: "قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، وما زلت أذكر دراستي للأجرومية منذ عدة سنوات خلت -أظن أكثر من ثلاثين عاماً- وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ "فرانز روزنتال" وكنت وقتذاك طالباً في المرحلة الجامعية أدرس في جامعة بنسلفانيا وكنت مهتماً بالتراث النحوي العربي والعبري<sup>(١)</sup>".

والمستشرق "روزنتال" من المستشرقين الذين كانوا يعرفون العربية وآدابها، ومعنى هذا أن تشومسكى كان وثيق الصلة في شبابه باللغة العربية ونحوها، كما كان وثيق الصلة باللغة العبرية، لغة قومه.

فهل أثرت تلك المعرفة بالتراث العربي في تكوينه العلمي ومن ثم ظهرت آثارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نظريته اللغوية<sup>١١٩</sup>.

تساؤل -لاشك- له ميرراته (مسوغاته) العلمية ومن ثم فهو خليق بالدراسة والبحث!

ومهما يكن من أمر فإن تشومسكى لم يحقق شهرته الواسعة إلا بعد أن ارتبط اسمه بنظرية النحو التحويلي والذي وَجَّهَهُ هذه الوجهة كَلَّفَهُ الشَّدِيد بدراسة المنطق الحديث والعلوم الرياضية ..<sup>(٢)</sup>.

(١) يذكر المترجم أن هذا الحديث قد نشر في مجلة اللسانيات جامعة الجزائر العدد

السادس ص ٧٢ لسنة ١٩٨٢م، نظرية تشومسكى اللغوية ص ١٣، ٣-هـ.

(٢) نظرية تشومسكى اللغوية تأليف: جون ليونز، ترجمة د. حلمي تحليل،

ص ١١-١٤، طبعة سنة ١٩٩٥.

هذا نص ما ذكره الدكتور حلمى خليل فى مقدمته لترجمة كتاب:  
نظرية تشومسكى اللغوى، وعلينا فى هذا المقام أن ننبه على أمور هى:

أولاً: أن النحو العربى يمثل أحد المصادر الأساسية فى دراسات  
تشومسكى اللغوية منذ مرحلة الدراسة الجامعية كما صرح هو  
بذلك بعد أكثر من ثلاثين سنة.

ثانياً: أن مراجع وأمهات كتب التراث العربى عامة كانت فى متناول  
يده إما منقولة إلى لغته أو بلغتها الأصلية يرجع إلى ما يريد منها،  
فالتراث العربى ممثلاً فى مخطوطاته قد تم نقله نهياً إلى مكتبات  
أوروبا منذ قرون على ما هو معروف.

ثالثاً: أنه لم يقيم بدراسة للنحو العربى -فضلاً عن النحو العبرى-  
بصورة شخصية ذاتية وإنما قام بتلك الدراسة بصورة منهجية  
متكاملة على يد المتخصصين من المستشرقين وتمثل ذلك فى  
المستشرق "روزنتال" ومن ثم فدراسته كانت دراسة نقدية فاحصة  
مدققة.

رابعاً: أن جمهور الذين كتبوا عن تشومسكى قد أغفلوا -دون سبب  
واضح- هذا الأمر الذى لا بد أن يكون له أثره فى نظراته النحوية.  
خامساً: أننا نتفق مع المترجم اتفاقاً تاماً على أنه من واجبنا -بناءً على  
ما سبق بيانه- أن ننظر فى أفكاره أو نظريته كما يطلق عليها  
لردها إلى منابعها التى صدرت عنها فيما نحسب أنه من نظرات  
النحويين العرب ومناهجهم.

ولكى يتم لنا ذلك فإنه يجب علينا أمران هما:

- بيان موقف الباحثين المحدثين من هذه النظرية بإيجاز.

- بيان الأصول الفكرية لهذه النظرية وطرق تطبيقها على اللغة.

## موقف الباحثين المحدثين من هذه النظرية

لقد اتسم موقف بعض الباحثين العرب المحدثين الذين تهيأ لهم الاتصال المباشر أو غير المباشر بصور الفكر اللغوى الغربى بالإعجاب بنظرية تشومسكى اللغوية بحسبانها فكراً لغوياً متطوراً ومنهجاً كافياً لدراسة اللغة بصفة عامة وبناء على ذلك يمكن اعتباره مغنياً عن القواعد النحوية العربية التى تتسم -من وجهة نظر بعض الباحثين- بالصعوبة والتكلف والبعد عن روح اللغة وأسرارها؛ لذلك فقد يرى المرء تيارين رئيسين فى هذا الصدد: تيار يدير ظهره لمثل هذه النظريات الوافدة ويرى أن الحديث عنها والنظر فيها أمر غير ذى طائل؛ لأن الغرض هو العمل على إضعاف العربية وإبعادها عن ساحة الفكر فى بلاد العرب أنفسهم، ومثل هذه النظرية ستذهب ريجها كما سبق لمثلها من نظريات وافدة مثل البنوية<sup>(١)</sup> أو التحليلية<sup>(٢)</sup> وغير ذلك فقد "برهن جيروت التراث العربى الثالث الخالد على أنه أقوى من كل محاولة يقصد بها إلى زحزحة العربية الفصحى عن مقامها المسيطر، وإذا صدقت البوادى ولم تخطئ الدلائل فستحتفظ أيضاً بهذا المقام العتيد من حيث هى لغة المدينة

(١) انظر: أصول تراثية، ص ٥٦-٦١.

(٢) انظر مقدمة كتاب: دراسات نقدية فى النحو العربى، ص هـ وما بعدها

الإسلامية ما بقيت هناك مدنية إسلامية<sup>(١)</sup>.

وهذه مقولة صادقة؛ لأن للعربية من الخصائص مالا يشركها فيها غيرها من لغات البشر، لكن تبقى بعد ذلك مسئولية معرفة ذلك الفكر الوافد والاطلاع على حقائقه ودقائقه والرد عليه؛ لأن الرد على المذهب "قبل فهمه والاطلاع على كنهه رد فى عماية"<sup>(٢)</sup> وهذا هو مقصود ذلك البحث الموجز.

أما التيار الرئيس الآخر ففيه اتجاهان ظاهران:

**الاتجاه الأول:** وقد عنى أصحاب هذا الاتجاه بدراسة تلك النظرية أو الفكرة بغية إثبات أن هذه الفكرة تتلاقى فى بعض مظاهرها وبعض نظرات النحويين العرب وهم يهدفون من وراء ذلك إلى إفادة العربية فكراً متجدداً يعين على فهم أساليبها بطريقة - كما يرون - تناسب طبيعة العصر، وأبرز مثال لذلك كتاب: النحو العربى والدرس الحديث<sup>(٣)</sup>، وكتاب: نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث<sup>(٤)</sup>. وغير ذلك من المؤلفات التى تناول مؤلفوها الجملة العربية

(١) العربية: يوهان فك، ترجمة د/ رمضان عبد التواب، ص ٢٤٢.

(٢) من عبارة لحجة الإسلام الإمام الغزالي نقلاً عن كتاب قصة الإيمان، ص ٨٤، تأليف الشيخ/ نديم الجسر.

(٣) تأليف الدكتور/ عبده الراجحي دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية سنة ١٩٨٨.

(٤) تأليف الدكتور/ نهاد موسى، ط ٢، الأردن سنة ١٩٨٧م.

ونظامها فى ضوء هذه النظرية<sup>(١)</sup> وقد عبر مترجم كتاب نظرية تشومسكى اللغوية عن هذا الاتجاه بقوله: "لا أقصد بهذه الترجمة أن أدعو إلى نظرية، أو أروج لمذهب ما وإنما هى محاولة لمعرفة نظرية علمية أثرت فى الفكر اللغوى الإنسانى منذ أكثر من ربع قرن، ومازال أثرها واضحاً حتى اليوم فى دراسات وأبحاث علماء اللغة المعاصرين، حتى قيل إن أية نظرية لغوية لا يمكن أن تتجاهل نظرية تشومسكى؛ بل إن مكانة أى نظرية وإنجازها فى حقل الدراسات اللغوية المعاصرة يتحدد بمدى صلتها بنظرية تشومسكى قرباً وبعداً أو نقداً وتعديلاً.

كما لا أحب لأحد أن يفهم أننى أدعو بهذه الترجمة إلى أن ندير ظهورنا أو نغلق عقولنا عما تركه السلف من علماء العربية القدماء فى درس اللغة بعامة والنحو بخاصة، وإنما ما أدعو إليه بهذه الترجمة هو: أولاً: المعرفة العلمية بالتراث اللغوى العربى. (ثانياً) ثم بالتطورات العلمية التى حدثت فى دراسة اللغة فى عالمنا المعاصر منذ مطلع هذا القرن وحتى اليوم .... (٢)".

**الاتجاه الثانى:** وينادى أصحابه بضرورة نبذ النظام النحوى العربى القديم والأخذ بذلك الجديد الذى هو نظرية تشومسكى اللغوية فقال

---

(١) مثل كتاب: قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد على الخولى، الرياض سنة ١٩٨١. وكتاب: من الأنماط التحويلية فى النحو العربى، د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة ١٩٩٠م.

(٢) من مقدمة المترجم: نظرية تشومسكى اللغوية، ص ٧، ط سنة ١٩٩٥م.

أحدهم فى صوت نشاز فى تقديم كتاب له فى تطبيقات هذه النظرية على الجملة العربية: "لا بد من أن نقول هنا بمنتهى الصراحة والموضوعية (!!): أن لا نقع - بعد الآن - فى أن نرد بصورة متواصلة الدراسات التى قامت بها الأجيال السابقة والمفاهيم التى تبنوها فى المجالات اللغوية وإن أضفنا عليها بعض التعديلات السطحية من حيث الشكل والعرض، فهذه الدراسات وإن دلت على الجهود الذى قام به اللغويون فى مجال دراسة اللغة وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية لم تعد تفى - فى الحقيقة - فى مجال تحليل اللغة، وفى هذا المجال تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة - فى نظرنا - التقنية المتطورة التى تسلح بها لسر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها ....<sup>(١)</sup>".

وإن المرء ليعجب لمثل هذا القول لبعده الشديد عن الموضوعية حتى ليسوغ عند سماعه القول المأثور: الناس أعداء ما جهلوا!!

على أية حال فإن فيما ذكرناه مقنع؛ إذ ليس المجال مجال تقويم هذه الدراسات والحكم عليها، وهنا نصل إلى ضرورة عرض موجز لهذه النظرية نتوخى فيه الأمانة والحيدة والموضوعية العلمية.

---

(١) الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ص ٥،

د. ميشال زكريا، بيروت، سنة ١٩٧٣ م.

## الأصول الفكرية لنظرية تشومسكى اللغوية

من المعروف أن الاتجاه أو المنهج التجريبي فى تناول العلوم المختلفة هو المنهج السائد فى التفكير العلمى فى الغرب فكل شىء قابلٌ للوصف يمكن إخضاعه للتجربة العملية، وبداهة فإن الذى يوصف هو الشىء المحسوس، وقد كانت نظرة علماء اللغة إليها كذلك أى وصفها كما هى باعتبارها مظهرًا طبيعيًا من مظاهر السلوك الإنسانى؛ فالإنسان فى نظر علماء اللغة الوصفيين يشبه الآلة المنتجة - بصوة نمطية متكررة - للرموز الصوتية (الألفاظ) لغرض التفاهم والتعبير عن مكنون النفس فى مختلف حالاتها، وما دام الأمر كذلك فإن العناية ينبغى أن تكون موجهة للغة المنطوقة دون نظر لأى أمر آخر؛ إذ الكلام ذلك النشاط أو السلوك الإنسانى أمر يمكن ملاحظته ومن ثم الحكم عليه وإمكان وضع القواعد المنظمة له باعتباره سلوكًا محسوسًا لا باعتباره فكرةً تحملها هذه الأصوات أو الرموز اللغوية، لكن المعنى وهو مكنون النفس أمر غير محسوس فهو خارج الملاحظة ومن ثم لا يمكن الحكم عليه، ولذلك فقد أخرج الوصفيون جانب المعنى من الدراسة النحوية للغة<sup>(١)</sup> وكان رائد هذه المدرسة العالم الأمريكى "بلومفيلد" الذى قرر هو وأتباعه أنه لكى يكون علم اللغة علمياً ومستقلاً فإنه ينبغى أن تدرس اللغة من ناحية

---

(١) ومن المؤلفات التى ظهر فيها تلك النظرة واضحة كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" د/ تمام حسان. وكتاب: "من أسرار اللغة" د/ إبراهيم أنيس. وكتاب: "دراسات نقدية فى النحو العربى" د/ عبد الرحمن أيوب.



أصواتها وتراكيبها بمعزل عن المعنى<sup>(١)</sup> وتلك وجهة تسلب اللغة - ولاشك- جانباً رئيساً فيها وهو جانب العقل أو الفكر مما يجعلها وجهة غير متكاملة وغير واقعية فى دراسة اللغة ومن ثم يكون من السهل نقضها وتقويض دعائها وهذا ما أقدم عليه تشومسكى حيث قرر:

أولاً: أن الإنسان ليس آلة صماء وأنه يختلف عن الحيوان بقدرته على اللغة التى هى من أهم الجوانب الحيوية فى الإنسان فالإنسان لا يختلف عن الحيوان بكونه مفكراً عاقلاً لديه القدرة على التخيل وغير ذلك من العمليات العقلية المعقدة فحسب وإنما بقدرته على اللغة ولذلك فإن تحويل اللغة الإنسانية والنظر إليها على أنها مجرد تراكيب شكلية مجردة عن المعنى أمر لا يقره العقل لمخافته للواقع الإنسانى.

ثانياً: أن اللغات الإنسانية إنما هى وسيلة للتعبير عن الفكرة الكامنة فى النفس (المعنى) ولذلك فاللغة الإنسانية تتميز بالقدرة على الإبداع أو القدرة الإبداعية أى قدرة الإنسان غير المحدودة والمقصود بذلك الطافة أو القدرة التى تجعل أبناء اللغة الواحدة قادرين على إنتاج وفهم عدد كبير من الجمل التى لم يسمعوها قط ولم ينطق بها أحد من قبل<sup>(٢)</sup> وهذا أمر مشاهد فى الأطفال "فإنهم يولدون وليس لديهم استعداد لتعلم لغة دون الأخرى ولذلك يمكن أن نفترض أن جميع الأطفال بغض النظر عن الأرومة أو الوراثة لديهم قدرة على

(١) نظرية تشومسكى اللغوية (بتلخيص)، ص ٦٧-٦٩.

(٢) نظرية تشومسكى، ص ٥٧، ٢٠٨.

تعلم اللغات مطلقاً دون لغة بعينها فإذا درج هؤلاء الأطفال فى ظروف طبيعية أصبحوا من أبناء اللغة التى يسمعونها فى المجتمع الذى ولدوا ودرجوا فيه <sup>(١)</sup> ولكن كيف يصل الأطفال إلى هذا التحكم الإبداعى الخلاق فى اللغة الوطنية الذى يمكنهم من بناء وفهم جمل لم يسمعوها قط من قبل؟ يؤكد تشومسكى أن التفسير الوحيد لذلك هو أن الطفل يولد مزوداً بمعرفة دقيقة ومحددة بالأصول النحوية الكلية وباستعداد لاستغلال هذه الأصول فى نشاطه اللغوى وهذه الأصول اللغوية الكلية هى جزء مما نسميه العقل وهى تظهر بصورة مّا فى تركيب المخ <sup>(٢)</sup> ولذلك فمن غير المعقول دراسة اللغة بمعزل عن الفكر.

ثالثاً: أن تحكم ابن اللغة فى هذه القدرة الإبداعية أو الطافة الخلاقة للغة فى الظروف العادية إنما هو تحكم غير واع وبلا إعمال فكر فهو لا يلتقى بالأى إلى عملية تطبيق القواعد النحوية سواء عندما يُكوّن أو يبنى جملاً جديدة لم يسمعها قط من قبل .. وهذه القدرة على التحكم فى اللغة هى قدرة ينفرد بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحية فهى فى الحقيقة خاصية يتميز بها الجنس البشرى <sup>(٣)</sup>.

---

(١) سبق إلى هذا اللغوى العربى ابن فارس فى كتاب: الصحاحى فى فقه اللغة: ص ٤٩، تحقيق: أحمد صقر ص ٤٩، القاهرة، سنة ١٩٧٧.

(٢) نظرية تشومسكى، ص ٣٨٠، ٢٤٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٧، ٥٨.

رابعاً: أنه ما دام الارتباط بين الألفاظ والمعاني أو بين اللغة من حيث هي أصوات وبين الفكر أو العقل ارتباطاً وثيقاً كما تقدم بيانه فإنه يجب عند دراسة الجمل اللغوية التمييز بين الجانب المادى المحسوس للغة أى الصورة اللفظية للجملة أو كما يطلق عليه تشومسكى البنية السطحية للجملة وبين المعنى أو الفكر وهو ما يسميه البنية العميقة<sup>(١)</sup> فيجب أن تدرس الجملة اللغوية من الناحيتين دراسة تكاملية حيث لا يجوز أن تكون الجملة ذات معنى مقبول أى سليمة البنية العميقة ولكنها خطأ من ناحية القواعد الصرفية والنحوية أى خطأ من ناحية البنية السطحية والعكس.

وعلى ذلك فدراسة المعنى (البنية العميقة) تؤدي إلى التعرف على أشكال الفكر الإنسانى ولكى يتحقق ذلك فإنه يجب علينا أن نعرف كيف تتحول هذه البنية العميقة أى هذه الصورة الذهنية إلى كلام على السطح وهذا هو هدف النحو التحويلي؛ لأنه يهتم ببيان القوانين والقواعد التى تحدد البنية التحتية وتربطها بالسطح أو البنية السطحية.

خامساً: أن اللغات الإنسانية تستوى فيما سبق بيانه فكل لغة تتكون من:

---

(١) وربما استخدم فى الدلالة على ذلك مصطلحات مثل: التركيب الظاهر أو السطحي للصورة اللفظية والتركيب المضمّر أو العميق للتعبير عن المعنى أو الفكر: أصول تراثية، ص ٢٤٩، وكذلك: البرانى (السطحي) والجوانى (العميق) نظرية النحو العربى، ص ٧١، وانظر نظرية تشومسكى، ص ١٦٢.

(أ) النحو ووظيفته: تحديد معنى الجملة ودلالة الكلمات ونظمها فى الجملة.

(ب) الدلالة ووظيفتها: تحديد معنى الجملة ودلالة الكلمات.

(ج) الأصوات ووظيفتها: تحديد الطريقة التى يمكن أن تتألف بها الأصوات فى أى لغة<sup>(١)</sup>.

وبناء على وجود هذه الخصائص اللغوية الكلية بصورة مشتركة بين كل اللغات الإنسانية فإن علم اللغة ينبغى أن يكون هدفه "بناء نظرية نحوية لها صفة العموم أكثر من النظرية التقليدية بحيث تكون ملائمة لدراسة ووصف جميع اللغات الإنسانية، وليست قائمة على أساس اللغات التى تتشابه فى التركيب النحوى مع اللغتين اليونانية واللاتينية<sup>(٢)</sup>".

هذه هى الأصول الفكرية أو المنطلق الفكرى لما يطلق عليه: نظرية تشومسكى اللغوية، وهو يتوجه بهذه النظرية إلى ما يسميه المتكلم السامع المثالى للغة وصاحبها فى مجتمع لغوى متجانس يعرف لغته معرفة كاملة أداءً قائماً على معرفة دلالية لقواعد هذه اللغة بصورة تزواج وترتبط بين الأداء أى المستوى السطحي وبين الكفاءة أى المستوى العميق<sup>(٣)</sup>.

(١) نظرية تشومسكى، ص ٣٨، ٥٤.

(٢) السابق، ص ٤٨.

(٣) السابق، ص ٢١١-٢١٢، ٢٣٦.

ومن خلال العرض السابق نرى:

- ١- أن لفظ: اللغة، يطلق مراداً به الكلام المنطوق.
  - ٢- أن هذا الكلام صادر عن عقل وفكر وعليه فلا اعتبار لكلام النائم أو المجنون وما فى حكمهما كالسكران.
  - ٣- أن هذا الأمر مما يميز به الإنسان عن غيره من الكائنات الحية.
  - ٤- أن الإنسان العادى يجرى على سجيته وسليقته فى إنتاج الجمل اللغوية.
  - ٥- المعانى سابقة على الألفاظ؛ لأن العميق لا يدل على السطحى والعكس هو الظاهر.
  - ٦- تميز اللغات الإنسانية بالنظام والاتساق فى المستويات الثلاثة: الصوتى والتركيبى والدلالى.
- وكل ما سبق بيانه قال به وذكره النحويون العرب قبل قرون من مولد تشومسكى فضلاً عن النصوص القرآنية التى تشير إلى تميز بنى الإنسان عن بقية الأحياء بهذا الجانب الخلاق: اللغة الصادرة عن العقل والفكر مما يجعل هذا الأمر من المعارف العامة عند عامة الناس.
- أما الجديد فيما قال به فملاحظات ثلاث هى:

(أ) قدرة الإنسان على نطق جمل لم ينطقها أحد ولا سمعها قط من قبل: وهذا أمر ربما يكون متعذراً بالنسبة للأطفال بل بالنسبة لبعض الأشخاص الطبيعيين؛ لأن ذلك إنما يتوقف على مدى ما يمتلكونه من ثروة لفظية واسعة وذلك أمر يتوقف على دوران هذه الألفاظ

على السنة المتحدثين فكل من الأمرين متوقف على الآخر، ويثول الأمر إلى أن تلك القدرة الإبداعية للإنسان فى التحدث بجمل جديدة لم يكن قد سمعها من قبل إلى محاكاته نظام تركيب الجمل بعد معرفة المفردات كما هو مشاهد.

(ب) فكرة المستمع المتكلم المثالى فى مجتمع متجانس: وهذه الفكرة غير ممكنة الوقوع فى عالم الواقع -حتى مع افتراض أن المقصود بذلك هو الشخص السوى الذى ليس شاذاً-؛ لأن ذلك يعنى أن يفكر كل أفراد المجتمع بصورة واحدة مما يترتب عليه عدم وجود المستويات المتعددة فى التعبير أو الأداء اللغوى، والواقع المحسوس ينقض ذلك فليس كل الناس شغراء أو أدباء يكتبون القصة أو المسرحية وغير ذلك من فنون القول، وحتى المتفقدون فى هذه الفنون لا يكونون على مستوى واحد وفى درجة واحدة بل التفاوت أمر حتمى وظاهر، وإذا كان الأمر كذلك فما بالنا بالأطفال الذين يكتسبون اللغة ويكونون الجمل اللغوية عن طريق الاكتساب والمحاكاة؟!

(ج) إن محاولة وضع نظام نحوى أو نظرية نحوية تشمل اللغات الإنسانية دراسة ووصفاً أمر لا يستحق أن يناقش لإغراقه فى الخيال والوهم من ناحية وتناقضه مع الطبيعة الإنسانية من ناحية أخرى حيث يبلغ عدد اللغات الإنسانية حوالى ستة آلاف لغة<sup>(١)</sup> منها المنطوق

(١) صحيفة الأهرام المصرية، ص ١ فى ٢٤/١/١٩٩٧م.

فقط ولكل منها خصائص وسمات صوتية وتركيبية خاصة بها<sup>(١)</sup> اللهم إلا إذا كان هناك إعداد لإلغاء عدد من هذه اللغات من الوجود، وهذا هو الحال بعينه مهما كانت الوسائل والتقنيات؛ لأن اللغة تشكل جانباً من جوانب الشخصية الإنسانية ما دام الإنسان يعيش في مجتمعه الذي درج فيه ونشأ على أرضه وبين أهله.

والآن علينا أن نرد بقية عناصر هذه النظرية إلى مصادرها ومنابعها في الفكر العربي لأنه لا جدال في تقدم هذا الفكر في الوجود الزمني فضلاً عن غزارته وتنوع مناحي النظر فيه ولا سبيل إلى إنكار دراسته والاطلاع عليه بعد الاعتراف بذلك.

أما قدرة الإنسان على اللغة وتمييزه بها فإنها من أعظم نعم الله تعالى على الإنسان قال تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عِلْمَهُ الْبَيَانِ﴾<sup>(٢)</sup> فنلاحظ أن التعريف للجنس في: الإنسان، البيان وبدهى أن لفظ الإنسان عام يشمل كافة بني الإنسان، ولفظ البيان فيه ما فيه من عموم وشمول لكل ما يتحقق به البيان والإيضاح عما في النفس فيشمل الملفوظ بكافة صوره من لغات البشر المتعددة وغير الملفوظ من المنقوش كتابة وغيرها من وسائل يصطنعها الإنسان للفهم عن غيره وإفهام غيره ويشمل أيضاً كل ما يمكن أن يتعارف عليه الناس للتفاهم بواسطته من غير الألفاظ

(١) انظر نقد هذه الفكرة في الكتاب نفسه. نظرية تشومسكي، ص ٢٤٦،

(٢) سورة الرحمن (٣، ٤).

والكتابة كالأشارات الضوئية وغيرها، بل واللغة بهذا المفهوم يدخل في نطاقها تلك الأصوات التي يتعامل بها الإنسان مع الحيوان زجراً أو استدعاءً أو ملاطفة كما هو مشاهد عند أبناء الريف مع الحيوان ولا ريب أن هذا الصورة من التفاهم بين كائنين تجمع بينهما فقط صفة الحياة ومن المدهش والطريف أن ذلك الأمر لم يفت النحويين العرب ولم يغب عن بالهم فسجلوا طائفة واسعة من هذه الألفاظ وتناولوها ضمن الدراسة النحوية باعتبارها من اللغة وسموها أسماء الأصوات<sup>(١)</sup> وفي ضوء هذا يمكننا أن نتصور التفاهم ونعقل ما جرى بين نبي الله سليمان عليه السلام والنملة والهدد وغيرها من أنواع الكائنات الحية، وهذا من الأمور المعروفة حتى عند تشومسكى؛ لأنه يهودى وسليمان عليه السلام نبي من أنبياء بني إسرائيل وهذا يبين لنا أن نظرة العلماء العرب إلى اللغة أكثر اتساعاً وأقرب إلى واقع وظيفة اللغة عند الإنسان.

ولقد فطن الميرد<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى إلى القدر المشترك بين اللغات أى اشتراك اللغات الإنسانية فى خاصية النظام والاتساق للتعبير عن الواقع الواحد لجميع بنى البشر فالجميع يعيشون فى أرض واحدة يلمح الميرد ذلك فيقول فى صدر كتابه المقتضب: "فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة

---

(١) انظر فى أسماء الأصوات: شرح الكافية ١/١١٨-١١٩، ٣/٧٩-٨٣، وابن يعش ٤/٧٥-٨٥.

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد الثمالى من الأزد من أعلام النحاة البصريين ت ٢٨٥هـ أخبار النحويين البصريين ص ٩٦-١٠٧.



..(١)" فالمراد في هذه الرؤية يصدر عن رؤية عقلية لما يدل عليه كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة من معنى عام مشترك بين الناس جميعاً وإن اختلفت اللغات فيما بينها في نظام تركيب هذه الأقسام وتأليفها بعضها مع بعض واختلفها أيضاً في صورة الألفاظ بهذه الأشياء، وهذه من آيات الله الباهرة في بنى الإنسان ﴿ومن آياته اختلاف ألسنتكم واللوانكم﴾ (٢).

ولاريب أن المراد سابق في الوجود بمدة اثني عشر قرناً من الزمان على ميلاد تشومسكى هذا، ونرى اللغوى الفذ ابن جنى (٣) يبحث الظاهرة اللغوية (٤) في كتابه الخصائص متبعاً المنهج الذى سار عليه المحدثون في الغرب من البدء بشرح المراد بالكلام الذى هو التحقيق العينى للغة ثم بيان المراد باللغة ثم بيان المراد بالنحو، وهذا عين المنهج الذى سار عليه تشومسكى وهذا بعض ما ذكره ابن جنى رحمه الله قال: .. (٥) وأما "ك ل م" فهذه أيضاً حالها وذلك أنها حيث تقلبت

---

(١) المختضب ١/١٤١.

(٢) الروم (٢٢).

(٣) أبو الفتح عثمان بن جنى ت ٣٩٢هـ وله من المؤلفات فى النحو واللفظ ما لم يعمل أحد على مثاله خاصة كتاب الخصائص.

(٤) وهى هنا العربية بالطبع.

(٥) ما نقلناه من صدر الكتاب وعنوانه: هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول ولم نتعرض هنا لذكر القول والفصل بينه وبين الكلام لعدم صلته بما نحن فيه وأيضاً فقد تعرض ابن جنى رحمه الله لبيان تقليبات كل كلمة الحادثة فى الصفحة التالية ←

فمعناها الدلالة على القوة والشدة ... أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذى يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد وفى الدار أبوك وصه ومه ورويد، وحَاءٍ وعَاءٍ فى الأصوات وحَسٌّ ولَبٌّ وأفٍّ وأوَه فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام ...<sup>(١)</sup> ثم يصل الحديث بابن جنى إلى "باب القول على اللغة وما هى" فيقول رحمه الله: "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ....<sup>(٢)</sup>".

وبإمعان النظر وإعمال الفكر فيما أوجزه ابن جنى نرى أن علماء اللغة المحدثين -فى الغرب خاصة- لم يخرجوا قيد أئمة عما تضمنه هذا التعريف الموجز فهو يشير إلى:

- ١- الطبيعة الرمزية الصوتية للغة بقوله: أصوات ..
- ٢- وظيفتها التى لا تنفك عنها بقوله: يعبر بها ..
- ٣- إلى أنها أى اللغة نظام اجتماعى له قوانين تحكمه وعلى جميع أفراد المجتمع الالتزام به بقوله: .. كل قوم ..

من مادتي: ق و ل و ك ل م وبين المستعمل والمهمل وأتى بالشواهد اللغوية للمعاني المستعمل فيها المادتان، ج ١/٥-١٧.

- (١) الخصائص ١٧/١ وانظر فى مراد النحويين بالكلام والفرق بينه وبين القول: الهمع ١٠/١، ١١ توضيح المقاصد ١٨/١ والبسيط ١٥٨/١ وأسرار العربية ٣/١، ٤ والمقتصد ٦٨/١، ٦٩ والمستوفى ١١/١.
- (٢) الخصائص ٣٣/١.

- ٤- كون اللغة مسبوقة بفكر وصادرة عن عقل بقوله: .. عن أغراضهم ..  
 ٥- أن تلك الأصوات تختلف باختلاف الأمم فكل أمة لها لغتها الخاصة بها.

ولسنا فى حاجة إلى أن تشومسكى لم يخرج عما ذكره ابن جنى فى نظريته إلى اللغة، بل نجد أن ابن جنى يقود علماء اللغة المحدثين إلى ضرورة تداخل المستويات اللغوية الثلاثة: الأصوات، التراكيب، الدلالة فى عملية إنتاج الجمل حيث ينتهى ابن جنى بعد حديثه عن اللغة إلى تعريف علم النحو بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصريفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتراكيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها<sup>(١)</sup>".

وبناء على ذلك فالنحو أو القاعدة النحوية عند معالجتها وتحليلها للجمل اللغوية تشمل:

- ١- معرفة حال الكلمة فى نفسها وكيفية الانتقال بها من دلالة بسيطة حالة أفرادها إلى دلالة أكبر كما فى التثنية والجمع والتصغير والنسب وكون هذا الانتقال جارياً على مقتضى نظام العربية فى تأليف اللفظ المفرد وهو ما يتناوله علم التصريف.

---

(١) الخصائص ١/ ٣٤.

٢- المستوى النحوى أو التركيبى وهو إعراب اللفظ أى وضعه دالاً على معنى من المعانى زائداً على معناه اللغوى فى أصل الوضع تلك المعانى التى يتم من أجل الدلالة عليها تأليف الجملة كالفاعلية والابتداء والمفعولية والحالية والإضافة بالجر بالحرف الظاهر أو المقدر كما فى إضافة اسم إلى آخر<sup>(١)</sup>.

٣- المستوى الدلالى وهو المعنى الذى يؤديه كل لفظ حال انضمامه إلى غيره توصلأ إلى المعنى الكلى للجملة اللغوية التى هى كلام مفيد محصل لثمرة معناه.

٤- والغرض من ذلك: "يلحق من ليس من أهل العربية بأهلها فى الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها" وهذا يعنى أمرين:

(أ) قدرة الإنسان على تعلم أى لغة اكتساباً عن طريق تعلم قواعدها بعد العلم بمفرداتها.

(ب) أن قواعد النحو محدودة ولكن وظيفتها غير متناهية إذ تؤدي إلى إنتاج الجمل اللغوية دون ارتباط بزمان أو مكان أو أشخاص معينين.

هذا ما قرره ابن جنى منذ ألف عام تقريباً فكراً ومنهجاً وهو عين ما ذكره حديثاً تشومسكى - كما سبق بيانه - ومثل قوله: إن مصطلح

---

(١) انظر فى معنى الإضافة ابن يعيش ١١٨/٢ - ١٢٠. والأشمونى ٢/٢٣٧ - ٢٣٩.

القواعد يشمل "الدلالة على كافة مستويات اللغة ووصفها وصفاً علمياً منهجياً بحيث أصبح هذا العلم (النحو) يدلل على (الفنولوجى) الأصوات والدلالة (سيمانتيك) والتركيب (ساينتاكس) معاً<sup>(١)</sup>.

ويرتب على ذلك - كما سبق إليه ابن جنى - أن النظرية النحوية "لا بد أن تعكس قدرة جميع المتكلمين بلغة ما على التحكم فى إنتاج وفهم جمل لم يسمعوها بها قط من قبل<sup>(٢)</sup> وينبغى أن تكون الجمل التى تولدها القواعد النحوية لا بد أن تكون مقبولة من أبناء اللغة"<sup>(٣)</sup>.

وليس الأمر فى حاجة إلى بيان اتفاهه تماماً مع ابن جنى فى أن النحو بمعناه الشامل كل مكونات الجملة صوتياً وتركيبياً ودلالياً الغرض منه إقدار ابن اللغة وغيره على إنتاج وفهم العديد من الجمل وأن مرجع الصواب والخطأ يرجع إلى مجموع أمرين: القواعد وحدث ابن اللغة أو ذوقه اللغوى أو الحس اللغوى العام السليم لدى أبناء اللغة المُعَيَّنَة فلا يكفى أن تكون الجملة صحيحة تركيبياً وغير صحيحة دلالياً أو العكس، وهذا هو عين ما أشار إليه إمام النحاة منذ ثلاثة عشر قرناً من الزمان تقريباً حيث عقد باباً موجزاً لذلك تحت عنوان: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة".

"فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح،

(١) نظرية تشومسكى اللغوية ص ٥٤، ٥٦.

(٢) السابق، ص ٧٤.

(٣) السابق، ص ٧٩.

وما هو محال كذب".

- ١- فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غداً.
  - ٢- وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسأتيك أمس.
  - ٣- وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه.
  - ٤- وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ فى غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت وكى زيد يأتيك وأشباه هذا.
  - ٥- وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس<sup>(١)</sup>.
- ومن الواضح تماماً أن سيبويه رحمه الله قد ذكر أن صحة الجملة يرتبط بالأمرين: سلامة المعنى وسلامة التعبير أى الأداء أو التركيب، فأى جديد فى نظرية تشومسكى إذن؟

إن الفكرة العقلية أو الصورة الفكرية المقبولة من أبناء اللغة ينبغي أن تصاغ فى تركيب يتفق وقواعد هذه اللغة وهذه الفكرة هو ما يعبر عنها عند التحويلين بالبنية العميقة (المعنى) والبنية السطحية (اللفظ) ووظيفة النحو هو الربط بينهما بصورة متناسقة، هذا هو الجديد لفظ  
مكان لفظ!!!!

والسؤال الآن: هل يجوز أن يكون ذلك بمن يتبادر الخواطر  
وتلاقي العقول على ما بين أصحابها من تباعد في الزمان والمكان  
واختلاف المعارف والثقافة؟

والجواب يمكن أن يكون ذلك التوارد قائماً على المقدمات نفسها ثم  
ترتب عليها تلك النتائج الواحدة ١١٩ إن ذلك يعني الحق - أمر غير  
جائز نظراً للتباعد الزمني الأول السابق والثنائي المتأخر فضلاً عن  
اعتراقه المتأخر باطلاعه ودراسة نقدية واعية لمدة طويلة لما قال  
به الأول مع الأخذ في الاعتبار ذلك الطمس والتجاهل المتعمد لهذا  
الاعتراف وعدم الإشارة إليه أو الاعتداد به ١١ لكن من الخطية والبعض منا  
يحلو له ويحب لنفسه أن يكون كما قال أبو علي الفارسي (١) رحمه الله:  
... أو هذا مثل رجل إذا رأى البنت في ثوب أحمر صرفه فإذا رآه في ثوب  
كحلي لم يعرفه (٢) ..

## تشومسكي ونظرية العامل النحوي

نشأ تشومسكي باحثاً لغوياً في ظل المدرسة الوصفية التي نادى  
أصحابها بضرورة دراسة ووصف اللغة كما هي في الواقع عند إجراء  
تلك الدراسة دون اعتبار إطار زمني أو مكاني فعند الحكم على الكلام

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو علي الفارسي من مشاهير  
النحاة ت ٣٧٧هـ، الأنباء ١/ ٣٧٢.

(٢) انظر هذا في الخصائص ٢/ ٤٦٨.

أو الجملة بالصحة أو الخطأ، كما رفضوا أيضاً اعتبار المعنى عنصراً رئيساً فى قياس الصحة والخطأ ومن ثم كان رفض أتباع هذه المدرسة من الباحثين العرب لفكرة العامل النحوى رفضاً قاطعاً حتى إن بعضهم وصف تلك الفكرة بأنها خرافة<sup>(١)</sup>، وبداهة فإن طرح فكرة العامل النحوى والأخذ بها فى مجال التحليل النحوى (الإعراب) عند الغربيين لم يكن شيئاً وارداً فضلاً عن أن يكون موجوداً، وقد مر بنا فى صدر البحث أن تشومسكى رفض هذا المنهج الوصفى فى التحليل اللغوى؛ لأنه يجرّد اللغة من جانبها العقلى أى لا يقدم التفسير الدلالى للتراكيب أو الجمل النحوية ونرى تشومسكى يتدرج -على ما سنرى فى القواعد التى نادى بها- ويتقدم بحذر نحو الأخذ بنظرية العامل حتى يبدو الأمر وكأنه تطور طبيعى فى الفكرة أو النظرية التى يروج لها أتباعه على أنها من بنات فكره حيث نراه يفرق بين الفاعل النحوى (الصناعى) والفاعل المنطقة (الحقيقى) فى الجملة النحوية طبقاً للبنية العميقة (المعنى) وساق مثلاً: John was persuaded by Harry to take up golf. وترجمته: أُقْنِعَ يوحنا بواسطة هارى باحتراف الجولف، أو: هارى أُقْنِعَ يوحنا باحتراف الجولف فالفاعل الصناعى وفقاً لنظام تأليف الجملة فى اللغة الإنجليزية هو: John يوحنا ولكن القاعل الحقيقى هو: Harry هارى ومعنى هذا أن البنية العميقة (المعنى) تعنى أن هذه الجملة مكونة من جملتين إحدهما مندمجة فى الأخرى ولكل جملة فاعلها

---

(١) "اللغة العربية معناها ومبناها" ص ١٨٩.



المنطقي الخاص بها<sup>(١)</sup> فاختيار عنصر الفاعلية لبيان الفاعل المنطقي والفاعل النحوي ثم رد الجملة إلى أصلها يعنى أنه ينظر إلى العلاقات التى تربط بين الألفاظ -إضافة إلى دلالتها فى نفسها- لمعرفة وتحليل عناصر الجملة أو مكوناتها وهو ما نعبّر عنه بالإعراب فى لغتنا العربية، ويكاد الأمر فى هذه النقطة يصل إلى حد التطابق التام مرة أخرى -لولا طبيعة التخالف بين اللغتين- بين ما ذكره ابن جنى رحمه الله وبين ما نقلناه آنفاً عن تشومسكى يقول ابن جنى: "... ونحو قولنا: أَكَلَ اللحمُ زيدٌ، رُكِبَ الفرسُ جَعْفَرٌ (يجب ان) ترفع زيدا وجعفرا بفعل مضمر دل عليه هذا الظاهر، وإياك أن تقول: إنه (أى زيد وجعفر) ارتفع بهذا الظاهر؛ لأنه هو الفاعل فى المعنى لأمرين:

أحدهما: أن الفعل لا يرفع إلا الواحد<sup>(٢)</sup> فاعلاً أو مفعولاً أقيم مقام الفاعل (فلا يجوز أن ترفع به اسماً آخر هو الفاعل الحقيقى)؛ لأنك إذا انصرفت بالفعل نحو إسنادك إياه إلى المفعول لم يجوز أن تتراجع عنه فتسند به إلى الفاعل؛ إذ لكل واحد منهما (الفاعل والمفعول) فعل يخصه دون صاحبه كقولك: ضَرَبَ وضَرِبَ وَقَتَلَ وَقُتِلَ<sup>(٣)</sup> وهذا واضح.

و(الأمر) الآخر: أن الفاعل عندنا ليس المراد به أن يكون فاعلاً فى

(١) نظرية تشومسكى اللغوية (بتلخيص وإيضاح) ص ١٦٢، ١٦٣.

(٢) يقصد اسماً واحداً.

(٣) يعنى دلالة الضميمة وتحمم اختصاص كل واحد منهما بصيغة تخصه على ما هو معروف.

المعنى دون ترتيب اللفظ وأن يكون اسماً ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبته إلى الفاعل كقام زيد، وقعد عمرو ولو كان الفاعل الصناعي (النحوى) هو الفاعل المعنوى (المنطقى) للزمك عليه أن تقول: مررتُ برجلٍ يقرأ فترفعه (رجل<sup>(١)</sup>)؛ لأنه قد كان يفعل شيئاً وهو القراءة وأن تقول: رأيت رجلٌ يُحَدِّثُ فترفعه بحديثه وأن تقول فى رفع: زيد من قولك: زيد قام، إنه مرفوع بفعله؛ لأنه الفاعل فى المعنى<sup>(٢)</sup> "والأمر بعدُ جدٌ واضحٌ!!".

ومن العجيب والغريب أن ينقل الباحثون العرب -بعضهم- عن تشومسكى أنه يستخدم مبدأ القول بالعامل النحوى ويفرد له كتاباً وهو آخر كتبه بعنوان: "محاضرات فى الربط والعامل" دون إشارة إلى ضرورة مناقشة هذا المسألة، مسألة تأثر تشومسكى بالنحو العربى والاكتفاء والقناعة بإثبات أن النحو العربى مساير وموافق لما جاء به تشومسكى وكأن فى ذلك إبراء للذمة وبيان للحقيقة<sup>(٣)</sup>.

أجل!! ويقرر باحث عربى آخر "أن التحويليين يقررون أن النحو ينبغى أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية فى اللغة ودراسة هذه البنية العميقة (المعنى) تقتضى فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبى

(١) ما بين القوسين فى هذا النص المنقول عن ابن حنى زيادة للإيضاح.

(٢) المختص ٢٢٩/١، ٢٣٠.

(٣) أصول تراثية د/ كريم زكى حسان الدين، هـ (١)، ص ٢٥٩.

ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير فى التصورات العميقة، والحق أن قضية العامل - فى أساسها - صحيحة فى التحليل اللغوى، وقد عادت الآن فى المنهج التحويلي على صورة لا تبعد كثيراً عن الصورة التى جاءت فى النحو العربى.

والتحليل النحوى عند التحويلين يكاد يتجه إلى تصنيف العناصر النظامية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغى على الدارس أن يعرفها ابتداءً، وتكاد المصطلحات التى يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب (النحاة) القدماء<sup>(١)</sup> ومع وضوح الأثر العربى فى هذا الكلام، بما لا يقبل الشك فإن الباحث لم يشر ولو من بعيد إلى احتمال أن يكون ذلك من أثر دراسة تشومسكى وإطلاعه على الدراسات النحوية العربية.

إن العدل والإنصاف وقبل ذلك الأمانة العلمية كل ذلك يقتضى أن ترد الأشياء إلى أصولها؛ أليس جوهر النظرية قائماً على رد الكلام فى ظاهره المادى التى هى الألفاظ إلى معناه وفكر قائله؟! هذا ما تضافرت على بيانه مؤلفات النحاة العرب وقد نقلنا منها ما فيه مقنع وكفاية، ونؤكد ذلك ببيان علاقة النحو باللغة والفكر معاً بعبارات أديب العلماء وعالم الأدباء عبد القاهر الجرجاني<sup>(٢)</sup> حيث يقول: ..

---

(١) النحو العربى والدرس اللغوى الحديث ص ١٤٧، ١٤٨.

(٢) من أئمة النحو والبلاغة واللغة وكتابه دلائل الإغجاز من أعظم الكتب التطبيقية لنظرية النحو العربى، ت ١٤٧٤ هـ، البغية ٣/١.

إن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها فى ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التى تليها وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ ..<sup>(١)</sup> "ويبين الفرق بين نظم الحروف فى اللفظ وبين نظم الألفاظ فى الجملة فيقول: " .. إن نظم الحروف هو تواليها فى النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتضى رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى فى نظمها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال: ربض مكان ضرب لما كان فى ذلك ما يودى إلى فساد.

وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتضى فى نظمها آثار المعانى وترتيبها على حسب ترتيب المعانى فى النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذى معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق .. ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها فى النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذى اقتضاه العقل ..<sup>(٢)</sup> "، وهذا النظم يجرى على قانون تأليف وتركيب الكلام وهو علم النحو يقول: " .. واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التى سمعت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه فينظر فى الخبر إلى

(١) دلائل الإعجاز، ص ٩٠.

(٢) السابق ص ٩٣، ٩٧.

الوجوه التي تراها فى قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق، وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق، وفى الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها فى قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت وأنا إن خرجت خارج .. (١).

ولا ريب بعد ذلك فى وضوح ما قصدنا إلى بيانه وهو أن مؤثرات التراث النحوى العربى واضحة وضوح الشمس فى اليوم الصحو تبرّح وتجى فى أوصال الأصول الفكرية لنظرية تشومسكى.

## الجانب التطبيقي أو قواعد النحو التوليدى التحويلي

من الجدير بالتنبيه عليه هنا أن ما يطلق عليه نظرية تشومسكى للغوية عبارة عن مجموعة من الأفكار النظرية وتطبيقاتها لم ترد فى كتاب أو مؤلف واحد بل وردت فى عدة كتب وعلى فترات متباعدة كما سيتضح من خلال عرضنا لهذه القواعد.

وربما كان سبب ذلك راجعاً إلى تأثر تشومسكى فى نظريته إلى اللغة بالمؤثرات الثقافية العلمية التي تلقاها فى دراسته إضافة إلى الحالة الفكرية السائدة فى المجتمع وتجلي ذلك التأثير فى ثلاثة مظاهر هي:

**الأول:** محاولته وضع قواعد نحوية بجرىدية أى معتمدة على الرموز كما فى المعادلات الرياضية الجبرية وهذا ناتج عن دراسته لعلم الرياضيات.

(١) السابق ص ١١٧، ١١٨، وانظر أيضاً ص ٤٠٧، ٤٠٨.

الثانى: محاولة وضع العلاقة بين اللغة والفكر فى صورة قواعد شاملة نظراً لإنسانية اللغة وهذا راجع إلى أثر دراسته الفلسفة.

الثالث: وضع تلك القواعد موضع التجريب وهذا من أثر الحالة الاجتماعية المسيطرة على نواحي الحياة الفكرية والعملية فيما يعرف بالمذهب البراجماتى<sup>(١)</sup>، ولذلك فإن هذه النظرية قد برت بأطوار ثلاثة يمثل كل طور منها مرحلة من مراحل الفكر اللغوى عنده إلى انتهى إلى الطور الأخير الذى وجد عنده أنه لا مناص من الإقرار والأخذ بنظرية العامل النحوى وهو ما سنراه فيما يأتى:

### الطور الأول أو الطريقة التطبيقية الأولى ويطلق عليها اسم:

النحو التوليدى أو التفريعى<sup>(٢)</sup>: وربما يسمى: القواعد النحوية المحدودة<sup>(٣)</sup>.

وربما كان سبب تلك التسمية رؤيته القواعد النحوية جهازاً من نوع ما مهمته إنتاج الجمل فى اللغة التى نقوم بدراستها وتحليلها<sup>(٤)</sup>،

(١) انظر فى هذا المذهب بإيجاز: نافذة على فلسفة العصر، ص ١٣١-١٣٣، د/ زكى نجيب محمود، كتاب العربى، الكويت، إبريل سنة ١٩٩٠م.

(٢) انظر: نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، ص ١٩، ٥٧، وانظر: نظرية تشومسكى، ص ٨٤، ٩٣.

(٣) نظرية تشومسكى، ص ٧٣-٨٣.

(٤) السابق ص ٨٨

وعلى هذا فإن هذه القواعد النحوية لأى لغة ما ينبغى أن تولد جميع الجمل والجمل فقط فى هذه اللغة<sup>(١)</sup> وينبغى أن تكون هذه الجملة صحيحة بطريقة صارمة كما فى العملية الرياضية التالية:

$$٢س + ٣ص - ز \quad \text{فإذا كانت: } س = ٣, ص = ٢, ز = ٥$$

فعند تعويض الرموز السابقة (وهى تمثل الشئ الثابت) بالقيمة المحددة لكل رمز منها (والقيمة شئ يمكن أن يتغير) تكون صورة المسألة كما يلى:

$$٥ - ٢ \times ٣ + ٣ \times ٢ \quad \text{وتقول إلى صورة ثانية هى: } ٥ - ٦ + ٦$$

$$\text{وتقول إلى صورة ثالثة: } ١٢ - ٥$$

إذن النتيجة: ٧

ولكن إذا وضعنا المعادلة السابقة طبقاً لقيم متغيرة للرموز الثابتة على هذا النحو:  $س = ١, ص = ٣, ز = ٢١$  فعند التعويض تصبح المسألة فى الصورة التالية: (مع أن  $س$  و  $ص$  و  $ز$  كما هى لكن قيمة كل منها قد تغيرت)

$$٢١ \times ٢ + ٣ \times ٣ - ١ \quad \text{تقول إلى: } ٢١ - ٩ + ٢$$

$$\text{تقول إلى: } ١١ - ٢١$$

إذن النتيجة: ١٠ -

---

(١) السابق ص ١١٤ .

وبناء على ذلك إذا جاء شخص وطبق القواعد السليمة فى المعادلتين السابقتين وجاء بنتيجة مخالفة فى كل واحدة منهما نقول له: إنك قد أخطأت فى أمر ما ولا يجوز أن نقول: إن القواعد الرياضية غامضة أو غير محددة، وهذا هو مفهوم تشومسكى للقواعد النحوية<sup>(١)</sup>، فالقواعد النحوية شىء ثابت والألفاظ متعددة متغايرة وعلى ذلك فيجب وضع قواعد صارمة لا ينتج عن استعمالها إلا الصحيح من الجمل اللغوية، وذلك مثل علاقة الإسناد بين الاسمين فهذه قيمة ثابتة وتأخذ فى العربية صورتين للتعويض عنها - إن صح هذا التعبير - صورة المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ففكرة الإسناد هى البنية العميقة أو الفكرة العقلية ولفظ المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل هى الشىء المتغير الذى يمكن أن يكون أى اسم من الأسماء الصالح الابتداء بها وكذلك خبره ويمكن أن يكون الفاعل أى اسم والمسند أى فعل فكل جملة من هذه الفكرة فكرة الإسناد ينبغى أن تكون صحيحة بناء على ذلك حتى ولو كانت: الثلج نار، النار مسك، وغير ذلك مما هو محال فى العقل ويرى تشومسكى أن هذه القواعد النحوية تقوم على أساس أن الابتداء بلفظ ما يحتم اختيار اللفظ الثانى فمثلاً: الوردة جميلة عند الابتداء بلفظ الوردة تحتم استبعاد لفظ جميل وتحتم اختيار لفظ: جميلة<sup>(٢)</sup> وهكذا مما أفاض فيه النحاة العرب بياناً لأوجه المطابقة بين المبتدأ وخبره إذا كانا

(١) بإيضاح وتلخيص: نظرية تشومسكى اللغوية ص ٨٤-٨٧.

(٢) السابق بإيضاح وتلخيص ص ٩٤-١٠٧، وانظر ص ١٠٣-١٠٥.



مفردين والربط بينهما إذا كان الخبر جملة وأحكام لحاق تاء التأنيث بالفعل إن كان الفاعل مؤنثاً<sup>(١)</sup>، بل وفي تعدية الفعل بحروف متعددة يتحتم اختيار أحدها دون الآخر نظراً للمعنى المراد التعبير عنه حيث قرر النحاة العرب أن "الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعاني كائنة في الفعل وإنما يثيرها ويظهرها حرف الجر وذلك أنك إذا قلت: خرجتُ فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت: من الدار، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلانك قلت: بسلاحي .. فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدى إلا بحرف واحد، ألا ترى أن مررت المشهور فيه أن يتعدى بالباء نحو: مررت به، وقد يتعدى بإلى وعلى فتقول: مررت إليه، ومررت عليه ..<sup>(٢)</sup>.

وهذا النموذج من القواعد يطلق عليه: "نموذج القواعد النحوية المحدودة" وقد تخلى عنه تشومسكى نظراً لأنه قاصر عن بلوغ هدفه من التحليل اللغوي حيث يعيبه أمران:

**الأول:** أنه يؤدي إلى توليد أو إنتاج جمل غير مقبولة كما في جملة: الثلج نار.

**الثاني:** أنه لا ينتج إلا جملًا محدودة بينما تقدم اللغة جملًا لا نهاية

---

(١) انظر في هذا: ابن عيل ص ٦٥-٦٧، دار إحياء الكتب العربية (الجبلي) وشرح الألفية لابن الناطم ص ٨٥-٨٦.

(٢) الأشباه والنظائر ٣/٢٠٣، ٣٠٤.

لها<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر هذا النموذج فى كتابه المسمى: "التركيب النحوية" الذى نشره عام ١٩٥٧<sup>(٢)</sup>.

وينبغى أن نقرر أن هذا القصور إنما ظهر عند التطبيق على اللغة الإنجليزية<sup>(٣)</sup> فكيف يكون الشأن إذن مع غيرها من اللغات!!

**الطريقة التطبيقية الثانية وهى النموذج الثانى من نماذج النحو التوليدى ويسمى: "قواعد تركيب أركان الجملة":**

وقد أعرب تشومسكى عن هذا الرأى فى بعض أعماله العلمية التى ظهرت بعد كتاب التركيب النحوية<sup>(٤)</sup>. والنموذج الثانى هذا من حيث الجوهر أشد قوة من النموذج الأول الذى هو نموذج القواعد النحوية المحدودة حيث يستطيع النموذج الثانى القيام بكل ما يقوم به النموذج الأول، ويرجع نموذج قواعد تركيب الجملة إلى ملاحظة المكونات الرئيسية المباشرة للجملة وهى مكونات متحدة فى كل اللغات حيث تتألف الجملة فى أى لغة من الاسم والفعل على الأقل وربما أكثر من ذلك بزيادة أداة أو أكثر ومن أجل ذلك زعم. أنه يمكن

---

(١) نظرية تشومسكى هـ ص ١٠٧.

(٢) السابق ص ٧٣.

(٣) السابق ص ١١٤.

(٤) السابق ص ١١٤.

تطبيقه على كل اللغات وهذا نموذج تطبيقى لفكرة تحليل الجملة وفق المؤلفات المباشرة ورد هذه المكونات إلى صورتها البسيطة:

The man hit the ball

الرجل ضرب الكرة؛ لأن الفاعل دائماً يتقدم الفعل فى الجملة  
الخبرية فى اللغة الإنجليزية.

تتكون هذه الجملة من : فاعل (المسند إليه) subject

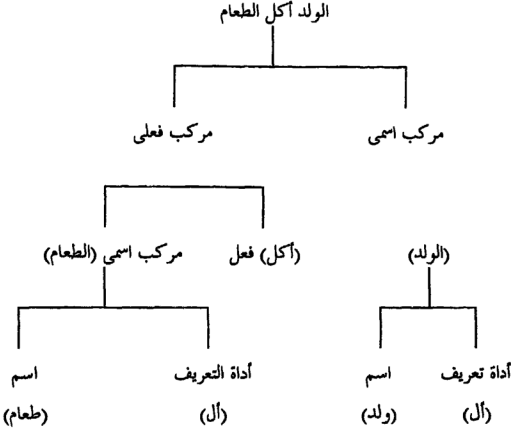
: الفعل (المسند) verb

وتحلل (تعرب) هكذا:

مركب اسمى (اسم + أداة التعريف) الرجل + فعل (ضرب) +  
مركب اسمى (اسم + أداة) الكرة وبسبب دراسته لعلم الرياضيات فإنه  
يرمز إلى عملية التحليل بهذه الصورة: NP + V + NP

أى أننا لو أردنا تحليل (إعراب بسيط) جملة مثل: الولد أكلَ  
الطعامَ فإننا نحللها إلى مكوناتها الأساسية هكذا:

## الجملة



ويسمى هذا الرسم: التحليل الشجري أو راسم الجملة.

ومن الواضح أن هذا النموذج يمكن تطبيقه على الجمل البسيطة بسهولة من خلال ست صور أو ستة نماذج وضعها ممثلة لصور تكوين الجملة في اللغة الإنجليزية ويتم تحليل الجملة البسيطة، كما هو ظاهر في تسع خطوات مما جعله يقر ويعترف بصعوبته<sup>(١)</sup>، كما اكتشف أيضاً -

(١) نظرية تشومسكي ص ١٢١-١٣٠ (بإيضاح وتلخيص).

نتيجة الاعتماد على الجانب الشكلى وإهمال المعنى - أن هذا النموذج يقف عاجزاً أمام تحليل الجمل الملبسة أى التى تحتل أكثر من معنى<sup>(١)</sup>.

ولن نعجب لمحاولة بعض الباحثين تأصيل هذه القواعد رغم رأى أصحابها فيها؛ لأن ذلك ليس من الغرض المقصود هنا<sup>(٢)</sup>، لكننا لا نفعل الإشارة هنا إلى أن فكرة إيجاد وسيلة تكون بمثابة جهاز يعين المتكلم على إنتاج الجمل المتعددة الصحيحة فى لغته، هذه الفكرة هى ركن أصيل فى الدراسة النحوية الباكرة وهى الفكرة التى عرفت باسم: القياس حتى قيل فيها:

إنما النحو قياس يتبع وبه فى كل أمر يُتَنَفَّع

ومن المدهش أيضاً أن نرى النحاة العرب قد أشاروا إلى الصور الممكنة تأليف الجملة عليها فى اللغة العربية فيها هو ذا عبد القاهر يقول: " .. لا محصول (لألفاظ) غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تحى باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثانى صفة أو حالاً أو تمييزاً وأن تتوخى فى كلام هو هو لإثبات معنى أن يصير نفيّاً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً فى الآخر فتجى بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم

(١) السابق ص ١١٧-١١٩.

(٢) انظر: أصول تراثية ص ٢٤٥-٢٤٧.

من الأسماء، التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس .. (١)».

بل نجد من النحاة من لاحظ مواقع الاسم فى الإسناد فيقرر أن الأسماء فى الإسناد على أربعة أقسام: قسم يُسندُ ولا يسند إليه كالظروف (تحت، أمس) والمصادر التى لا تتصرف (سبحان، رويد) والأسماء الملازمة للنداء (فلان) وقسم يُسندُ ولا يسند إليه كأسماء الأفعال (صه، هيهات) وقسم يُسندُ إليه ولا يسند كالتاء من ضربت والياء من افعلى والألف من اضربا والواو من اضربوا والنون من اضربن ولئن ولعمرك<sup>(٢)</sup>» ويلمح النحاة العرب أمر الجمل الملبسة التى تحتمل أكثر من معنى فيعالجون الأمر فى ضوء القواعد المقررة فى منهجهم مضيفين إلى ذلك دلالة الحال والعلاقة بين المتكلم والسامع حيث قرروا: "أن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد فيقع الإسناد فى اللفظ إلى شىء وهو فى المعنى مسند إلى شىء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة فى كلا الحالين واحدة فيجيز النحويون فى صناعتهم: أُعْطِيَ درهمٌ زيداً ويرون أن فائدته كفائدة قولهم: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً فيسندون الإعطاء إلى الدرهم فى اللفظ وهو مسند فى المعنى إلى زيد، وكذلك

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٩٧، وانظر ص ١١٧، ١١٨، وانظر فى موضوع القياس: الاقتراح للسيوطى والقياس فى اللغة العربية للمرحوم فضيلة الشيخ/ الخضر حسين.

(٢) الأشباه والنظائر ٥/٢، وانظر فى مثل هذا: مواقع الحروف لابن السراج، الأصول ٤٣/٢٤/١.

يُجِيزُونَ ضَرْبَ بَزِيدِ الضَّرْبِ وَخُرَجَ بَزِيدُ الْيَوْمِ وَوُلِدَ لَزَيْدٍ سِتُونَ عَاماً  
وقد علم أن الضرب لا يُضْرَبُ واليوم لا يُخْرَجُ به وأن الستين عاماً لا  
تولد فهذه الألفاظ كلها غير مطابقة للمعاني لأن الإسناد وقع فيها إلى  
شئ وهو فى المعنى إلى شئ آخر اتكالا على فهم السامع .. (١)  
والفرق بين نظرة النحويين العرب وبين نظرة تشومسكى إلى الجملة  
الملبسة وعجز النموذج الثانى عنده من تحليلها راجع فيما أرى إلى  
نظرتة إلى اللغة باعتبارها كماً يمكن تطبيق العمليات الرياضية عليه  
حيث نظر إلى اللفظ أو الشكل ونَحَى جانباً المعنى المراد التعبير عنه فى  
حال مُعَيَّنَةٍ بين المتكلم وسماعه، وهو ما فطن إليه بعد ذلك وحاول  
علاجه فى النموذج الثالث أو القاعدة الثالثة على ما سنراه فيما يلى:

فقد نشر تشومسكى سنة ١٩٦٥ كتاباً سماه: "مظاهر النظرية  
النحوية" وضع فيها النموذج الثالث أو القاعدة الثالثة من نظريته والتي  
سميت بها أعماله كلها وهى: النحو التحويلي.

وهذه القاعدة الثالثة عبارة عن القاعدتين السابقتين أى قواعد  
النحو التوليدي التى تسمى: القواعد النحوية المحدودة، وقاعدة تركيب  
أركان الجملة، ولكنه أضاف إلى هاتين القاعدتين المُكَوِّنَ الدلالي أى  
المعنى، ومن الواضح أنه بدأ شكلياً وَصَفِيّاً ينظر إلى الجملة من ناحية

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١١٦/٣، ١١٧، ١١٨، ١١٨ وقد عالج ابن هشام  
مثل هذا الأمر فى الباب الخامس من المغنى الجهة الخامسة: ما يحتمل  
المصدرية والمفعولية .. والظرفية .. والحاية والمفعول لأجله .. ١٣٤/٢ -  
١٣٦ ط الحلبي.

صحة تركيبها الصوتي والتركيبى دون اعتبار للمعنى ثم لما تبين له قصور ذلك المنهج تحول إلى المعنى والتفت إليه فاعتبر البنية العميقة (الفكرة) هى الأساس فى تكوين الجملة على هيئة دون أخرى فعلى حسب المعنى يكون التركيب<sup>(١)</sup> إذ أصبحت هذه القواعد عبارة عن نظام يتصل بالدلالة أو معنى كل جملة يمكن توليدها، وكونها أى هذه القواعد موسومة بأنها تحويلية لأنها تعنى بتحويل ألفاظ اللغة إلى جمل صحيحة معنى وتركيباً مع إمكان رد الجملة إلى حال غير حالها مثل تحويل الجملة من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول ومن النفى إلى الإثبات ومن الخبر إلى الاستخبار<sup>(٢)</sup> والعكس مع الأخذ فى الاعتبار تحويل الجملة البسيطة إلى جملة مركبة والعكس<sup>(٣)</sup>، وقد تم تطبيق هذه القواعد على اللغة الإنجليزية وفق نظام تأليف الجملة بأنواعها أو صورها، لكنهم أى مؤلف كتاب نظرية تشومسكى والباحثون العرب الذين كتبوا فى هذا الموضوع لم يذكر أى منهم أنه تم تطبيق هذه القواعد على لغة أخرى غير الإنجليزية وكان العربية هى التى هانت على بعض أبنائها فحاول بعضهم هدم وتضييع جهود السابقين فى هذا الميدان!!!

والمهم فى هذا الشأن أنه باعتبار صحة المعنى أولاً ثم صحة التركيب ثانياً تكون تلك القاعدة صورة لفظية أخرى للمقولة التى هى

(١) انظر ما نقلناه سابقاً ص ٣٦، وانظر نظرية تشومسكى ص ١٦٠-١٦١.

(٢) انظر هذا فى نظرية تشومسكى اللغوية ص ١٣٥-١٦٥.

(٣) انظر المعنى: الباب الثامن فى تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ص ٤١/٢-٧١.



من باب المعلوم بالضرورة لدى طلاب العربية: الإعراب فرع المعنى؛ لأنه يعتبر جملة: اشتعل الثلج فى الماء أو اشتعل الماء فى الثلج صحيحة نحوياً لكن البنية العميقة (المعنى) فاسدة ولذلك فهى جملة -وما مائلها- مرفوضة من أبناء اللغة<sup>(١)</sup> وهنا يتضح بجلاء أنه قد انتهى إلى ما نقلناه عن سيبويه وغيره من النحويين العرب واقتضاه ذلك أن يجعل قواعد النحو التحويلي هى:

- ١- قواعد إعادة الترتيب وعند النحاة العرب يسمى: التقديم والتأخير.
- ٢- قواعد الإحلال ومنه عند النحاة العربى: الحمل على المعنى، وضع الجملة موضع المفرد.
- ٣- قواعد التوسع ومنه عند النحاة العرب: الوصف، العطف، التوكيد المعنوى، البدل.
- ٤- قواعد الاختصار ومنه عند النحاة العربى: الحذف، التقدير، الإضمار، التضمين.
- ٥- قواعد الزيادة ومنه عند النحاة العرب: نواسخ المبتدأ والخبر، عوامل النصب والجزم، زيادة بعض حروف الجر.
- ٦- قواعد الحذف<sup>(٢)</sup> ومنه عند النحاة العربى: حذف المبتدأ، حذف المفعول به وغير ذلك.

(١) انظر نظرية تشومسكى اللغوية ص ١٣٥-١٦٥، ١٨٤، ١٨٥.

(٢) وتغيير ألفاظ المصطلحات لا يعنى تغيير القاعدة. انظر: النحو العربى والدرس اللغوى الحديث ص ١٤٠-١٨٥ (بإيضاح وتلخيص).

ورغنى عن البيان أن كتاب المغنى لابن هشام وكتاب الإشباه والنظائر للسيوطى قد حفل كلاهما ببيان صور كل قاعدة من هذه القواعد، فأى جديد فى الأمر إذن!!

أما فكرة تضافر وقد دخل المكونات الثلاثة: المكون الصوتى، المكون النحوى، المكون الدلالى فى عملية التحليل اللغوى فقد سبق إليها ابن جنى حيث عقد باباً فى الخصائص عنوانه:

## باب فى الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية

قال: اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر إلا أنها فى القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية .. فمنه جميع الأفعال ففى كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه (صيغته) على زمانه ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاثة دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية<sup>(١)</sup> من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإننا صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها .. وكذلك الضرب والقتل: نفس اللفظ يفيد الحدث وفيهما نفس الصيغة تفيد صلاحتهما للأزمنة الثلاثة على ما نقوله فى المصادر، وكذلك اسم الفاعل نحو قائم وقاعد لفظه يفيد الحدث الذى هو القيام والقعود

---

(١) الدلالة الصناعية هى دلالة الصيغة وكون الفعل يستلزم فاعلاً فهذه هى الدلالة المعنوية.

وصيغته وبنائه يفيد كونه صاحب الفعل، وكذلك قَطَعَ وكَسَّرَ فنفَسَ اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي والآخر تكثير الفعل، كما أن ضَارَبَ يفيد بلفظه الحدث وبنائه الماضي وكون الفعل من اثنين وبمعناه على أن له فاعلاً، فتلك أربعة معانٍ (دلالات) فاعرف ذلك إلى ما يليه فإنه كثير لكن هذه طريقه<sup>(١)</sup> وابن جنى أيضاً يسبق تشومسكى وغيره بتحويل الجملة الواحدة إلى صُورٍ عِدَّةٍ تبعاً للمعنى المراد وإن كانت جميع الصور ترجع إلى معنى رئيسى واحد حتى إننا لان نكون متجاوزين الحقيقة لو قلنا: إن النحو التحويلي ينبغي أن ينسب إلى ابن جنى رحمه الله وهاك ما قاله أبو الفتح: ".. أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كضرب زيداً عمراً فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: ضرب عمراً زيد، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه إلى الفعل الناصبة فقالوا: عمراً ضرب زيد، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة وتجاوزوا به حد كونه فضله فقالوا: عمرو ضربه زيد فجاءوا به مجيئاً ينافى كونه فضله، ثم زادوا على هذه الرتبة فقالوا: عمر ضرب زيد فحذفوا ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره رغبة به عن صورة الفضلة وتحمياً لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنه مخصوص به وألغوا ذكر الفاعل مظهراً أو مضمراً، فقالوا: ضَرَبَ عمرو فاطرح ذكر

---

(١) الخصائص ٩٨/٣، ١٠١.

الفاعل البتة .. وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة، وإنما كانت كذلك لأنها تجلو الجملة وتجعلها تابعة المعنى لها .. فإن قلت: فقد قالوا: زيدا ضربته فنصبوه وإن كانوا قد أعادوا ضميراً يشغل الفعل بعده عنه حتى أضمرُوا له فعلاً ينصبه ومع هذا فالرفع فيه أقوى وأعرب، وهذا ضد ما ذكرته من جعلهم إياه رب الجملة ومبتدأها في قولهم: زيد ضربته، قيل: هذا وإن كان على ما ذكرته فإن فيه غرضاً من موضع آخر، وذلك أنه إذا نصب على ما ذكرت، فإنه لا يعدم دليل العناية به، وهو تقديمه في اللفظ منصوباً، وهذه الصورة انتصاب الفضلة مقدمة لتدل على قوة العناية به لا سيما والفعل الناصب له لا يظهر أبداً مع تفسيره فصار كأن الفعل الظاهر هو الذى نصبه .. (١)».

وغنى عن البيان أن المعنى فى كل صور الجملة التى تناولها ابن جنى بالتقديم والتأخير والزيادة والحذف والإضمار ترجع إلى معنى رئيسى واحد أو إلى فكرة عقلية واحدة هى الاهتمام بالمفعول به لكن هذا الاهتمام جاء على درجات متفاوتة متدرجة فهذه بنية عميقة متعددة الدرجات -إن صح هذا التعبير- ظهرت الصور اللفظية (البنية السطحية) لها على صورة متعددة لتعدد هذه الدرجات، فهل هذا إلا عن ما ذكره تشومسكى واعتبره أتباعه ثورة فى علم اللغة؟ بل، أين ما ذكره تشومسكى ومن لف لقه من هذا البيان؟ سبحانك اللهم، هذا بهتان عظيم!!!

ولن نتعرض هنا لبيان دور الحركة فى تغيير بنية اللفظ ومن ثم تغيير دلالة فيه على نحو ما نقلناه عن ابن جنى فى باب الدلالة<sup>(١)</sup>، ولن نتعرض كذلك لدور الحركة الإعرابية فى إظهار وبيان المعانى الكلية للعبارة؛ لأن ذلك ليس من الغرض المقصود بيانه هنا وإنما نود إبراز ميزة من مميزات العربية ألا وهى الحرية فى تأليف الجملة تقدماً وتأخيراً بما لا يمكن - فيما نحسب - أن يكون حاصله فى لغة أخرى غير العربية وهالك مثلاً لذلك:

- النيل / ماؤه عَذَبٌ مبتدأ / خبر جملة اسمية يمكن تحويلها الى:
- النيل / عَذَبٌ ماؤه مبتدأ / خبر جملة اسمية.
- النيل / ماء عذب مبتدأ / خبر (صفة وموصوف)
- ماء النيل / عَذَبٌ مبتدأ / خبر
- عَذَبٌ / ماء النيل مبتدأ / خبر (فاعل سد مسد الخبر)
- عَذَبٌ / النيل ماؤه مبتدأ / خبر (فاعل سد مسد الخبر) + بدل
- اشتمال
- عَذَبٌ / النيل ماء مبتدأ / خبر (فاعل سد مسد الخبر) + تمييز
- عَذَبٌ / ماؤه النيل مبتدأ / خبر (فاعل سد مسد الخبر) + بدل
- كل من الضمير<sup>(٢)</sup>.
- النيل/عَذَبَ ماء مبتدأ / خبر جملة فعلية + تمييز.
- النيل ماؤه عَذَبَ مبتدأ / خبر جملة اسمية.

(١) انظر الخصائص ٩٨/٣، ١٠١.

(٢) انظر الأشموني ١٢٦/٣.

- عَذَّبَ ماءُ النيل / فعل / مضاف ومضاف إليه).
- عَذَّبَ النيلُ ماءً / فعل / فاعل + تمييز
- ماءُ عَذَّبَ النيلُ / تمييز / فعل / فاعل<sup>(١)</sup>
- عَذَّبَ ماءُ النيلُ / فعل / تمييز / فاعل
- عَذَّبَ ماؤه النيلُ / فعل / فاعل / بدل كل من الضمير

فقد تحولت الجملة السابقة إلى اثنتى عشرة صورة كما رأينا بل إن لفظ محمول قد ورد صريحاً فى باب التمييز<sup>(٢)</sup> المحول عن الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿اشتعل الرأس شيباً﴾<sup>(٣)</sup> أو عن المفعول كقوله تعالى: ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾<sup>(٤)</sup> ولئن كان فى بعض الصور مقال لبعض النحاة من حيث الجواز وعدمه إلا أن جانب الإجازة أقوى؛ لأن باب التأويل والتقدير فى النحو العربى يسوغ كثيراً مما لا تألفه الأسماع من الجمل، وعلى أية حال فليس معنى هذا أننا ننادى بتطبيق هذه القواعد التى ثبت عمد جدواها فى اللغة الموضوعية لها<sup>(٥)</sup> وإنما الغرض من ذكر هذا المثال تقرير أن اللغة العربية لغة تتميز بالحرية فى تأليف العبارة دون غيرها من اللغات ومنهجها النحوى قائم على هذا الأساس، وبناء على ذلك فلا حاجة للعربية إلى اصطناع هذا المنهج الوافد لأنه لا يقدم

(١) انظر الأشمونى ٢/٢٠١، ٢٠٢.

(٢) السابق ٢/١٩٥، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١.

(٣) سورة مريم (٤).

(٤) سورة القمر (١٢).

(٥) انظر نقد هذه النظرية من وجهة علماء اللغة الغربيين فى ص ١٦٩-٢٠٠.

جديداً فضلاً عن أن يكون ذا جدوى.

أما من ناحية وضع منهج محدد الخطوات واضح المعالم يلتزمه ابن اللغة فى تحليل (إعراب) لغته فقد أحرز قصب السبق فى هذا الميدان ابن هشام حيث عالج فى الباب الثانى من كتابه: مغنى اللبيب عن كتب الأعراب الجملة وأقسامها وأحكام كل قسم منها وكيفية معرفة وتحديد كل من طرفى الإسناد فى الجملة والحذف ومواضعه وأقسامه ثم وضع قواعد عامة يجب على العرب التزامها حتى لا يخطئ فى الإعراب، وذكر عشر جهات يدخل منها الاعتراض على العرب أولها: "أن يراعى العرب ما يقتضيه ظاهر الصناعة (قواعد النحو) ولا يراعى المعنى وكثيراً ما تنزل الأقدام بسبب ذلك، وأول واجب على العرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً ومركباً.." وهذه الجهة لا يفترق ما ذكره تشومسكى عنها فى شيء كما سبق بيانه.

والجهة الثانية: "أن يراعى العرب معنى صحيحاً ولا ينظر فى صحة الصناعة.." (١) ولقد ساق الأمثلة والصور المتعددة لتطبيق تلك القواعد أو الجهات العشر بما ينبئ عن ذهن وقاد وتمثل قوى للغة وأحكام قواعدها.

ولقد كان الاهتمام بالصحة فى المعنى مساوياً للاهتمام بجانب التركيب وقد حفلت مناظرات النحاة القدماء بأمثلة عديدة لذلك منها:

ما روى أن اليزيدي<sup>(١)</sup> سأل الكسائي بحضرة الرشيد وقال:  
انظروا، في هذا الشعر عيب؟ وأنشده:

ما رأينا خَرَباً نـ      قَرَّ عنه البيضَ صَفَرُ  
لا يكون العَيْرُ مَهراً      لا يكون، المهرُ مُهراً  
فقال الكسائي: قد أقوى الشاعر، فقال اليزيدي: انظر جيداً.

فقال: أقوى<sup>(٢)</sup>؛ لا بد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر  
كان..<sup>(٣)</sup>.

والشعر صواب وإنما الكلام قد تم عند قوله: لا يكون وحذف الاسم  
والخبر اكتفاء بما سبق فهذه الجملة توكيد للسابقة، ثم ابتداءً كلاماً جديداً  
فقال: المهر مهر؛ لأنه إذا لم يكن كذلك فأى شيء يكون إذن؟

ومن الواضح أن الكسائي أخطأ لأنه اهتم بالجانب النحوي في  
ظاهره ولم يراع المعنى الكلى للبيتين ومن ذلك إجازته حذف الفاعل  
مخالفاً بذلك كل النحويين مستنداً بقول الشاعر:

(١) أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي من مشاهير النحاة البصريين  
المتقدمين ت ٢٠٢ هـ نشأة النحو ص ٨٧.

(٢) ويعبر عنه العروضيون بالإصراف وهو اختلاف حركة الروى من الضم أو  
الكسر إلى الفتح والإقواء يكون بين الضم والكسر والخرب: ذكر الحبارة  
والجمع خرباب وخرباب وخرباب.

(٣) انظر محالس العلماء المجلس ١٢٠، ص ١٩٥، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٥.



تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبٌ<sup>(١)</sup>

ولو أنه تخيل اختباء الكلاب خلف شجر الأرطى والرجال المتربصين بنباهم لرميها ولكنها أى البقرة المحدث عنها أفلتت منهم لعلم أن فى البيت تقديماً وتأخيراً وأن صورة الكلام فى الأصل هى: تعفّق بالأرطى لها كليبٌ وأرادها رجالٌ فبذت نبلهم وفاتت الكلاب، لكن عدم الالتفات إلى المعنى الكلى هو الذى جعله يتصور أن الفعل تعفّق يحتاج فاعلاً لأن رجال فاعل للفعل: أراد والمسألة إذن من باب التنازع، وليس الأمر كذلك على ما مر بيانه والمعنى هو الذى يحدد اختيار تركيب دون آخر، نرى ذلك واضحاً فى قول الفرزدق:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألأباب ما تفعل الخمر

فيقول له عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي<sup>(٢)</sup>: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟ (أى خير كان) فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت" فقال ابن أبى إسحاق وقد أدرك مراد الشاعر: لو قال: فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد: هما يفعلان ..<sup>(٣)</sup> أى كان هنا تامة فكانه قال: وعينان قال الله: احداثاً فحدثنا أو اخرجنا

(١) من الطويل وقائله علقمة بن عبده، النظر الرد على النحاة، ص ٨٧، والأشعري ١٠٢/٢.

(٢) أبو بحر عبد الله بن أبى إسحاق م نالطبة الثانية من النحويين البصريين ص ١١٧، نشأة النحو ص ٦١.

(٣) مجالس العلماء المجلس ٣٨، ص ٦٦.

إلى الوجود فخرجنا<sup>(١)</sup>.

وبعد

فقد ظهر جلياً سبق الفكر العربى فى مجال الدراسات النحوية ما  
ظنه البعض من محدثات الأفكار وحسبنا ما نقلناه عن علمائنا جزاهم  
الله عن لغة القرآن خيراً، وما مثل نظرية تشومسكى هذه إلا كرجع  
الصدى سرعان ما تفقد الأذن صده، ودائماً ينهب الزبد جفاء، والله  
حسبنا وهو نعم الوكيل.

---

(١) الخصائص ٥٣/٣.

## نتائج البحث

١- أثبت البحث استقامة نظرية النحو العربى ووفائها بتفسير تراكيب اللغة العربية بصورة تجمع بين استقامة اللفظ وسلامة المعنى.

٢- النحو العربى حافل بالنظرات الثاقبة فى مجال تحليل وتعليل الظاهرة اللغوية ولذلك فنحن فى حاجة إلى إعادة قراءة ذلك التراث قراءة فاحصة مثالية فى ضوء تلك الأفكار التى ترد إلينا بصورة لفظية تبدو فيها وكأنها أمر جديد، تلك القراءة تعنى إعادة النظر فى دراستنا للتراث النحوى وفى أسلوب تلك الدراسة حيث يجب أن تعنى دراستنا بسير أغوار ذلك التراث واستخراج دقائقه ونشرها حتى لا يهرع بعض الباحثين إلى الافتتان بكل وافد.

٣- وجوب الاطلاع المتواصل على الدراسات اللغوية فى اللغات الأخرى لمعرفة كيف يفكر الآخرون لتكون الإفادة سبيلاً إلى تقوية بنیان النحو العربى وليست سبيلاً إلى المناداة بإهماله أو هدمه وتكون تلك الدراسات فى متناول طلاب مرحلة الدراسات العليا للمقارنة بينها وبين ما لدينا من دراسات نحوية لتتمكن من إظهار أصالة النحو العربى ومن ثم الإسهام فى حركة الفكر اللغوى العالمى؛ لأن النحو العربى خالداً لخلود العربية بسبب خلود القرآن الكريم.

٤- أنه ينبغى على الباحثين المتحمسين للجديد الوافد أن يثروا فى إصدار الأحكام وأن يبحثوا أولاً فيما لديهم فرمما وجدوا ما ظنوه جديداً موجوداً لديهم.

## مراجع البحث

- ١- أخبار النحويين البصريين للسيرافى: بيروت، سنة ١٩٣٦م.
- ٢- أسرار العربية لابن الأنبارى: ت/ محمد بهجة البيطار، دمشق، سنة ١٩٧٥م.
- ٣- أصول تراثية فى علم اللغة: د/ كريم زكى حسام الدين، ط٢، القاهرة، سنة ١٩٨٥م.
- ٤- الأصول لأبى بكر بن السراج: ت د/ عبد الحسين الفقللى، بيروت، سنة ١٩٨٨م.
- ٥- الأشباه والنظائر للسيوطى: ت/ طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، سنة ١٩٧٥م.
- ٦- أنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطى: ت/ محمد أبو فضل إبراهيم، القاهرة، سنة ١٩٧٣م.
- ٧- الخصائص لابن جنى: ت/ محمد على النجار، بيروت.
- ٨- دراسات نقدية فى النحو العربى: د/ عبد الرحمن أيوب - الكيوت.
- ٩- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: ت د/ محمد عبد المنعم خفاجى، القاهرة، سنة ١٩٦٩م.

١٠- الرد على النحاة لابن مضاء: ت د/ محمد على البناء، القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

١١- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الحلبي، القاهرة.

١٢- شرح المرادى لألفية ابن مالك (توضيح المقاصد): ت د/ عبد الرحمن سليمان، القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

١٣- شرح الألفية لابن الناظم: بيروت.

١٤- شرح المفصل لابن يعيش: بيروت.

١٥- شرح كافية ابن الحاجب للإمام الرضى الاستراباذى: بيروت.

١٦- العربى. يوهان فك: ترجمة د/ رمضان عبد التواب، القاهرة، سنة ١٩٨٠م.

١٧- اللغة العربية معناها ومبناها: د/ تمام حسان القاهرة، سنة ١٩٧٩م.

١٨- الاقتراح للسيوطي: ت د/ أحمد قاسم، القاهرة، سنة ١٩٧٦م.

١٩- القياس فى اللغة العربية: المرحوم الشيخ الخضر حسين، سنة ١٣٥٣هـ.

٢٠- الكتاب لسيبويه: ت/ عبد السلام هارون، سنة ١٩٧٩م.

- ٢١- المستوفى لابن الفرخان: ت/ محمد بدوى المحتون، القاهرة، سنة ١٩٨٧م.
- ٢٢- المحتسب لابن جنى: ت/ على النجدى ناصف وآخرين، سنة ١٩٨٦م.
- ٢٣- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ط الحلبي، القاهرة.
- ٢٤- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني: ت د/ كاظم البحر مرجان، بغداد، سنة ١٩٨٢م.
- ٢٥- المقتضب للمبرد: ت د المرحوم/ محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة، سنة ١٩٨٦م.
- ٢٦- من أسرار اللغة: د/ إبراهيم أنيس، القاهرة، سنة ١٩٧٨م.
- ٢٧- النحو العربى والدرس اللغوى الحديث: د/ عبد الراجحى، الإسكندرية، سنة ١٩٨٨م.
- ٢٨- نظرية النحو العربى فى مناهج النظر الحديث: د/ نهاد الموسيقى، الأردن، سنة ١٩٧٨م.
- ٢٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: المرحوم الشيخ/ محمد الطنطاوى، القاهرة، سنة ١٩٦٩م.
- ٣٠- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطى: بيروت.

جير

خصائصها واستعمالاتها

د/سعد بن حمدان الغامدي





## تمهيد:

(جبر) كلمة غدت من متروكات اللغة لا ترد في كلام متكلم ولا يتذكرها كاتب؛ إذ أصابها ما يصيب كثيراً من الكلمات من الفناء والاندثار.

ومعلوم أن حياة الكلمات استعمالها، وأن موتها تركها وهجرها، وموت كلمة في زمن معين قد لا يعنى فناء لها أبداً الدهر، وإنما هو أشبه بالكمون قد يعقبه خروج إلى الحياة اللغوية تفعله الجماعة اللغوية باعثة الحياة في ألفاظ ميتة باستعمالها من جديد، وقد لا يكون ذلك فتبقى الكلمات دفينة المعاجم أو النصوص القديمة ما بقيت الجماعة اللغوية.

ومعلوم أيضاً أن موت الكلمات وحياتها مرتبط بسنن التطور اللغوي الذي تخضع له كل اللغات، وأحد أدوات الاستغناء، وهذا باب واسع في العربية، ومنه الاستغناء بكلمات عن كلمات، يظهر في النصوص المكتوبة وفي الكلام المنطوق.

ولم يشفع لكثير من الكلمات ورودها ودورانها في نصوص قديمة مقدسة أو غيرها، ولا في نص ذي أهمية كقصيدة سائرة أو خطبة ذائعة، ولا حتى استخدامهما من قبل بعض المعاصرين، نعم لم يشفع ذلك وذاك لتلك الكلمات فغابت عن الاستعمال في الحديث والكتابة استغناء بلفظ عن لفظ أو هجراً لعدم حاجة أو رهبة في تهمة التكلف والتعذر أو ما شابه.

وهذه الكلمة (جَيْرٍ) لا استعمال لها فى لغة عربية منطوقة أو مكتوبة معاصرة إلا إنْ وُجِدَ متكلف، كما لم ترد فى القرآن الكريم ولا فى الحديث الشريف كما تنبىء به المعاجم المفهرسة لألفاظهما ولم أرها فى نص منشور يروى عن العرب المحتج بلغتهم؛ إذ حضورها فى النصوص كان محصوراً فى أبيات قليلة وأمثلة نحوية لغوية محدودة.

وقد نهى الصديق الأستاذ الدكتور عياد الثببى إلى أن المعرى استخدمها فى رسالة الغفران (١) على لسان ابن القارح مخاطباً زهير بن أبى سلمى: "جَيْرٍ جَيْرًا أَأَنْتَ أَبُو كَعْبٍ وَبَجِيرٌ". ولم أخط بها فى نص آخر.

وسوف يحاول هذا البحث أن يجمع ويناقش كل ما يتعلق بجير إن شاء الله تعالى وبه أثق وأعتصم.

## (جير) بين الأسميّة والحرفيّة

لعل أهم الموضوعات المتصلة بدراسة هذه اللفظة هو ما تكلم به النحاة عن اسميتها وحرفيتها والخلاف فى ذلك؛ إذ يشير إلى أن من الكلمات ما هو مجهول النوع، وما ذلك إلا أن النحاة لم تنته جهودهم فى تحديد الكلمات باعتبار اسميتها أو حرفيتها أو فعليتها؛ فلا زالت هناك بقية.

وقد اشتجرت الآراء فى (جير)، فذهب قوم إلى القول بحرفيتها مطلقاً، وآخرون ذهبوا إلى القول باسميتها مطلقاً، ورأى بعضهم أنها

تكون حرفاً فى مواضع واسماً فى مواضع أخرى فهى مشتركة بين الاسمية والحرفية، ومن العلماء من سكت عن اسمها باسمية أو حرفية.

فممن سكت عن اسمها بالاسمية أو الحرفية ابن دريد؛ إذ لم أجد فى كلامه ما يحدد موقفه من هذه الكلمة من حيث نوعها على الرغم من ورودها عنده فى عدة مواضع، وأما ما ورد فى أحدها من قوله "(جبر) كلمة مبنية على الكسر يراد بها الدهر بمعنى: لا أفعله أبداً، وربما أجروها مجرى القسم يقال: جبر لأفعلن أو حقاً لأفعلن ونحو ذلك<sup>(١)</sup>" فإن هذا الكلام لا ينص على اسميتها وإن كان معناها معنى الأسماء فإن الأمر يحتاج إلى تصريح من ابن دريد باسميتها إن أراد هذا؛ لعدم إمكان الاعتماد على المعنى فى تحديد نوع الكلمة كما يرى البعض.

وعدم النص على اسميتها أو حرفيتها فعله الفارابى فى ديوان الأدب<sup>(٢)</sup>، والأزهري فى تهذيب اللغة<sup>(٣)</sup>، وهماو الجوهريّ يقول: "قولهم: جبر لا آتيك، بكسر الراء: يمين للعرب، ومعناها حقاً قال الشاعر:

وقلن على الفردوس أول مشرب

أجل جبر إن كانت أبيحت دعاير<sup>(٤)</sup>"

(١) الجمهرة: ٤٤٨/٣.

(٢) ٣٠١/٣.

(٣) ١٧٨/١١.

(٤) الصحاح (جبر) ٦١٩/٢.

وقوله: "ومعناها حقاً" لا يعنى اسميتها كما هو مذهب بعضهم، كما أن صنيعة يوهم أنها للقسم دائماً<sup>(١)</sup> وهو مذهب جماعة كما سيتبين بعد ولا عبرة بما نسب إليه البغدادى من القول باسميتها<sup>(٢)</sup> لأن الجوهري لم يصرح بذلك.

ولو تأملنا صنيع ابن منظور فإنها نجده مع تعدد نقوله فى اللسان عن (جبر) لم يرد عنده تصحيح باسمية أو حرفية فهو ينقل مرةً أنها بمعنى أجل، ومرةً ذكر أنها بمعنى اليمين؛ إذ يقال: جبر لا أفعل كذا وكذا، وأنها بنى على الفتح، ومعناها نعم وأجل عند بعضهم، وأورد قول شمر إن: لا جبر: لاحقاً، وقول ابن الأنبارى إن جبر موضع موضع اليمين، وهذا كله عن تهذيب اللغة ثم ما نقله عن الجوهري من أن معناها حقاً؛ كل هذا عنده دون نص منه أو فى نقوله على اسميتها أو حرفيتها<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن ابن برى فهم من الصحاح أن الجوهري يقول باسميتها، ظهر ذلك من كلام الجزولى فبعد أن أورد نصّ الصحاح -مغيراً إلى حد ما- "الجوهري: هى قسم العرب، ومعناها حقاً" قال: وقال لنا أبو محمد (يعنى ابن برى) الدليل على أنها اسم التنوين وأنشدنا:

وقائلة: أُسِيَّتَ فقلت: جَبْرٌ      أَسَىُّ إِنْنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ<sup>(٤)</sup>

(١) الخزانة: ١٠٣/١٠.

(٢) شرح أبيات مغنى اللبيب: ٥٩/٣.

(٣) اللسان (جبر) ١٥٦/٤.

(٤) المقدمة الجزولية: ٣٢٣.

ومعروفة عناية أبى محمد بالصحاح، وإنه وإن لم يرد كلامه هذا فى كتابه (التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح)، فلا يبعد أنه كان يعلق على كلام الجوهري فى ذلك المجلس الذى حضره الجزولى.

ونأتى إلى قوم رأوا فى هذا المسألة رأيا ما، وهم كما ذكرنا بين قائلين بحرفيتها مطلقاً وقائلين باسميتها مطلقاً وقائلين باشتراكها بين الحرفية والاسمية فهى فى مواضع حرف وفى أخرى اسم.

### الرأى الأول: حرفية (جير):

للعلماء طريقتان فى هذا فمنهم من قال بحرفيتها دون إشارة إلى اسميتها لعدم علمه بذلك، أو لعدم اقتناعه به فتجاهله، ومنهم من قال بالحرفية راداً القول بالاسمية.

ومن أصحاب الطريقة الأولى نشوان بن سعيد الحميرى فى شمس العلوم الذى قال "جير: حرف بمعنى حقاً، مبنية على الكسر، يقال: جير لاشك، وهى يمين للعرب قال:

إن الذى أغناك يغنيننا جير      والله نقأح اليدين بالخير<sup>(١)</sup>

فهو وإن قال بأنها بمعنى حقاً إلا أنها حرف فى نظره كما نرى. وكصنيع نشوان فعل ابن يعش إذ قال: وأما (جير) فعرف معناه أجل ونعم، وربما جمع بينهما للتأكيد قال الشاعر أنشده الجوهري:

(١) شمس العلوم: ٣٦١/١.

وقلن على الفردوس .. إلخ".

ثم قال: وأكثر ما يستعمل مع القسم يقال: حير لا أفعلن، أى: نعم والله<sup>(١)</sup> فلم يشر ابن يعيش إلى اسميتها، كما لم يذكر ورودها بمعنى حقاً على الرغم من أن الزمخشري نص عليه بقوله: "ويقال: حير لأفعلن بمعنى حقاً"<sup>(٢)</sup> وإنما ابن يعيش شارح لكلام الأخير، ولكنه لم ير فى كلام المصنف ما يخرجها عن الحرفية خاصة أنه عدّها فى حروف التصديق، ولا يخفى هنا موقف الزمخشري الذى يمكن بصورة ما أن يُعدّ فيمن اعتبرها حرفاً وإن قال إن معناها معنى الاسم، ولعله هو وغيره ممن فعل فعله لا يرون مجيء كلمة بمعنى الاسم سبباً فى عدّها من الأسماء.

ومن أصحاب الطريقة الثانية التى تذكر الخلاف فيها وتنبئ حرفيتها رادة القول باسميتها ابن مالك والرضي، وقد وسع ابن مالك الكلام فى هذه المسألة فى شرح الكافية الشافية وفى شرح التسهيل مقررًا حرفية (حير) مدللًا عليها رادًا اسميتها مفندًا أدلة الاسمية.

ونبدا بكلامه عن حرفيتها وأدلة ذلك قال: "و(حير): حرف بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى (حقاً)"<sup>(٣)</sup> ودلل على ذلك بما يلي:

(١) شرح المفصل: ١٢٤/٨.

(٢) نفسه: ١٢٢/٨.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

١- أن كل موضع وقعت فيه (جبر) يصلح أن يُوقَعَ فيه (نعم)، وليس كلُّ موضع وقعت فيه (جبر) يصلح أن يوقع فيه (حقاً) فإلحاقها بنعم أولى.

٢- أنها أشبه بـ (نعم) لفظاً واستعمالاً؛ ولذلك بُنيت.

٣- أنها لو وافقت (حقاً) فى الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام كما أن حقاً كذلك.

٤- أنها بمعنى (نعم) ودليل ذلك أمور:

أولاً: عطف (نعم) عليها فى قول بعض الطائين:

أبى كرمأ (لا)، ألفأ (جبر) أو (نعم) بأحسن إيفاء وأنجز مؤعدي

ثانياً: تأكيد (نعم) بها فى قول طُفَيْل الغنوى:

وَقُلْنَ عَلَى الْبَرْدَى أَوْلُ مَشْرَبٍ    نعم جبرٍ إن كانت رواء أسافلة

ثالثاً: مقابلة (لا) بها فى قول الراجز:

إذا يقول: (لا) أبو العجبر    يصدق، لا إذا يقول: جبر

فهذا تقابل ظاهر، ومثله فى التقدير قول الكميت:

يرجون عفو، ولا يخشون بادرته

لا جبر، لا جبر، والغربان لم تشب

أراد: لا يثبت مرجوهم، نعم تلجهم بادرته: أى سرعة غضبى."

ثم قال ابن مالك: "وقريب منه اجتماع (أجل) و(لا) فى قول ذى الرُّمَّة:

ترى سَيْفَهُ لا يَنْصِفُ السَّاقَ نَعْلُهُ

أجل، لا، ولو كانت طَوَّالاً مُحَامِلَةً<sup>(١)</sup>

وقد ذكر رحمه الله هذه الأدلة نفسها فى شرحه للتسهيل دون زيادة ونقلها عن الأخير أبو حيان فى التذييل والتكميل قائلاً: "والذى يظهر أنها من حروف الإجابة للدلائل التى استدل بها المصنّف<sup>(٢)</sup>".

واستفاد هذه الأدلة المرادى فى الجنى<sup>(٣)</sup> وابن هشام فى المغنى<sup>(٤)</sup> والسيوطى فى اللمع<sup>(٥)</sup>.

وزاد ابن مالك على أدلة الحرفية دليلاً آخر وهو نقض أدلة<sup>(٦)</sup> الاسمية وهو ما سنراه فى موضعه إن شاء الله.

(١) بتصرف عن المصدر السابق: ٨٨٣-٨٨٥ وانظر شرحه للتسهيل: ٢٢٠، ٢١٩/٣.

(٢) التذييل والتكميل: ٤/٦٦/أ.

(٣) الجنى: ٤١٢.

(٤) المغنى (جر): ١٦٢، ١٦٣.

(٥) اللمع: ٣٧٤/٤، ٣٧٥.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٨٨٥، ٨٨٦.



أما الرضى فقد اكتفى بالقول: "ويقوم مقام الجملة القسمية أيضاً بعض حروف التصديق وهو (جير) بمعنى نعم .. ثم قال .. وليس اسماً بمعنى حقاً خلافاً لقوم" ولم يرد الاستدلال على الاسمية بتنوين (جير) فى قول الشاعر:

وقائلةً أسيئت فقلت جير  
أسى إنه من ذاك إنه

بل اكتفى بالقول: "وبه استدل من ذهب إلى اسميته" مع أنه حاول رد ما ذهب عبد القاهر الجرجاني إليه من أنها اسم فعل بمعنى: أعترف، قائلاً فى رده "ولا يتعذر ما ارتكبه فى جميع حروف التصديق". ولم يورد شيئاً من أدلة الحرفية<sup>(١)</sup> مما أورده ابن مالك.

### معناها حرفاً:

تكاد تجمع الآراء على أن (جير) الحرفية بمعنى (نعم)، وعليه الرضى وابن مالك الذى قال: "(و) (جير) حرف بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى (حقاً)"<sup>(٢)</sup> وذكر أن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يقع فيه (نعم)، وقال الإربلى: إنها "تقع تارة حرف إيجاب، فى موضع بمعنى نعم، وهى حينئذ تصديق للخبر فقط، مثبتاً كان أو منفياً فنقول إذا قيل: قام زيد أو قام بكر: جير، أى: نعم"<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر كل ذلك فى شرح الكافية: ٣٤١/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣، ٨٨٦، وانظر شرح الكافية للرضى: ٣٤١/٢.

(٣) جواهر الأدب: ٤٦٠.

وذكر ابن مالك أنه قد حكى أبو عبيد عن أبي زيد أنه يقال:  
 "جير لا أفعل، قال: معناها نعم" ثم قال: "ومن شواهد كونها بمعنى  
 (نعم) قول الشاعر:

متى تَبَأَى بِقَوْمِكَ فِي مَعَدٍّ      تَقُلُّ تَصْدِيقَكَ الْعِلْمَاءُ: جِيرِ

وأنشد صاحب المحكم:

قالت: أراك هارباً للجور      من هدة السلطان قلت: جِير<sup>(١)</sup>

وأورد صاحب اللسان البيت السابق على أن (جير) فيه بمعنى  
 أجل، ثم قال: "وبعضهم يقول جيرَ بالنصب معناها: نعم وأجل<sup>(٢)</sup>"،  
 ولكن صاحب اللسان سكت عما إذا كانت اسماً أم حرفاً، ولذلك فإن  
 ما أورد عن شمر من أن معنى (لا جير): (لاحقاً)، وما أورد عن  
 الجوهري من أن معناها حقاً، وما ذكره عن بعضهم من أنها بمعنى  
 اليمين، كل هذا لا ينبئ عن موقفه من نوعها ولا موقف من ذكر من  
 أهل اللغة، وذلك أنها حرفاً محتملة للمعاني المذكورة، وهذا هو نشوان  
 الحميرى ينص على حرفية (جير) فى حين أنها عنده بمعنى حقاً، كما مرَّ  
 معنا<sup>(٣)</sup>.

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣. ٨٨٦، وانظر شرح الكافية للرضي:  
 ٣٤١/٢.

(٢) اللسان (جير) ١٥٦/٤.

(٣) شمس العلوم: ٣٦١/١.

فالذى يظهر أن معنيين رئيسين لها حرفاً، وهما:

أولاً: أنها حرف جواب بمعنى: نعم وأجل، وثانياً: أنها بمعنى حقاً، وقد كان القول بأنها بمعنى حقاً موحياً للبعض باسميتها فاستندوا عليه مما دفع بابن مالك إلى إنكار أن تكون اسماً وبالتالي فهي ليست بمعنى حقاً، قال: "جبر حرف بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى حقاً<sup>(١)</sup> بينما لا يرى البعض أثراً لهذا في تحديد نوع الكلمة كما سنرى.

### اختصاصها بالخبر:

ومن أحكامها مما يتصل بمعناها اختصاصها بالخبر حيث قال الإربلي: "وهي حينئذ تصديق للخبر فقط مثبتاً كان أو منفيًا<sup>(٢)</sup>" ثم قال: "واختصت بالخبر خطأ لها عن (نعم) كـ (أجل) و(إن)<sup>(٣)</sup>" وكونها تختص بالخبر خطأ لها عن نعم يفسره كلام سابق له؛ إذ مرَّ عنده أن حروف الجواب على أربعة أضرب:

"ضربٌ يقرر ما سبقه من الكلام، وهو نعم، وضربٌ يختص بالإجابة وهو (بلى) .. وضربٌ يفيدُ الإثبات بشرط تقدم الاستفهام وهو (إي) .. وضربٌ لمجرد تصديق الخبر وهو (أجل) و(جبر) و(إن)، فأجل تصديق للخبر نفيًا كان أو إثباتاً كقولك لمن قال: زيد أفضل الناس أو:

(١) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

(٢) جواهر الأدب: ٦٤٠.

(٣) جواهر الأدب: ٦٤٠.

ما زيدٌ كريماً: أجل، فلا يجاب بها الإنشاء نحو: هل قام زيدٌ؟ بل بنعم، وإن اتفقا معنى خطأ لأقلّي الاستعمال عن أكثره، ونقل الجوهرى عن الأخفش: أنّ (نعم) أحسن من (أجل) فى الاستفهام<sup>(١)</sup>.

وهكذا تتضح الصورة فى اعتبار (جبر) أقل من (نعم) وأحط منزلة.

وقد ذكر ابن هاشم عن (نعم) أنها حرفٌ تصديقٌ ووعدٌ وإعلام، فالأول بعد الخبر كـ (قام زيد)، و(ما قام زيد)، والثانى: بعد أفْعَلْ ولا تفْعَلْ وما فى معناهما نحو: هلّا تفعل وهلّا لم تفعل، وبعد الاستفهام فى نحو: هل تعطينى؟ ويحتمل أن تفسّر فى هذا بالمعنى الثالث، والثالث: بعد الاستفهام فى نحو: هل جاءك زيدٌ؟ ونحو ﴿فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً﴾<sup>(٢)</sup> ﴿إنّ لنا لأجراً﴾<sup>(٣)</sup>، وقول صاحب المقرّب إنها: "بعد الاستفهام للوعد" غير مطرد لما بيناه قبل.

وقال ابن هشام أيضاً "قليل: وتأتى للتوكيد إذا وقعت صدرأ نحو: "نعم هذه أطلاهم"، والحق أنها فى ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدّر، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام ألّبتة، بل قال: "وأما نعم فعِدّةٌ وتصديق، وأما (بلى) فيوجب بها بعد النفى"، وكأنه رأى أنه إذا قيل: هل قام زيدٌ؟ فقليل: نعم، فهى لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى

(١) المصدر السابق: ٤١٠.

(٢) الأعراف: ٧.

(٣) الشعراء: ٢٦.

ما ذكرناه من أنها للإعلام؛ إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك: صدقت؛ لأنه إنشاء لا خبر<sup>(١)</sup>.

وبهذا لا يكون لجير من هذه المعاني الثلاثة سوى تصديق الخير كما قرره الإريلي.

على أن لجير في رأيي جانب قوة في تصديق الخير، وهو أن استعمالها بدلاً من نعم يعني إرادة التوكيد والتقوية للتصديق، وكأنني بالمتكلمين لم يستعملوها إلا عند إرادة التوكيد والتقوية وإلا لكان لهم في غيرها من حروف التصديق مندوحة، ويدل عليه كثرة استعمالها في القسم بل ذهب بعضهم إلى أنها لا تستعمل إلا قسماً كما سنرى فيما بعد، وقد قال ابن دريد "ويؤكدون بها كتأكيدهم بالقسم"<sup>(٢)</sup> وذكر عن الزمخشري أنه قال: "إنما وقع جير في القسم لأن القسم والتحقيق من باب واحد"<sup>(٣)</sup> فهذا يدل على أنها إذا لم تستعمل قسماً فإنه يراد بها التأكيد في أقل أحوالها. والله أعلم.

وأشير هنا إلى أن استعمالها في التصديق ونزولها بذلك عن منزلة (نعم) لا يعني تأكيد القول بحرفيتها، فهذا ليس من أدلة الحرفية عند القائلين بها، ولم يرد في رد القول باسميتها. فسواء كانت حرفاً أو اسماً فإنها لا تستعمل عند الإجابة إلا في التصديق، وسيغنيانا ذكر هذا

(١) المغنى (نعم) ٤٥١، ٤٥٢.

(٢) الجمهرة: ٨٨/٢.

(٣) شرح أبيات مغنى اللبيب: ٥٩/٣.

الاستعمال هنا عن ذكره فيما بعد.

## الرأى الثانى: اسمية لولا:

أظهر النظر فى النصوص عن (جبر) أن من القوم من لا يردُّ فى كلامه تصريح باسميتها أو حرفيتها، فى حين قد يفهم من كلامهم اسميتها وقد لا يفهم ذلك.

ومنهم من قال بحرفيتها دون إشارة إلى اسميتها من قريب أو بعيد.

ومنهم من قال بحرفيتها منكرًا اسميتها رادًا أدلة القائلين بها.

ومنهم من قال باسميتها رادًا القول بحرفيتها أو ساكتًا عنه.

ثم يختلف القائلون باسميتها ليقول بعضهم إنها ظرفٌ، وليقول آخرون إنها اسم فعل، ويذهب غيرهم إلى عدها مصدرًا ويسكت فريق رابع عن الخوض فى مثل هذا مكثفياً بالقول باسميتها. وقد بينا طرفاً من هذا الخلاف فيما سبق، وهذا المبحث مخصص لبحث القول باسميتها فنعرض كلام وأدلة القائلين بها، كما عرضنا كلام وأدلة القائلين بحرفيتها لنصل بعد ذلك إلى المناقشة والترحيح.

ولعله من المناسب أن أبدأ بجماعة من العلماء ذكروا (جبر) وحدّدوا معناها بأنه معنى اسم من الأسماء دون إشارة منهم إلى مذهبهم فيها من حيث الاسمىة أو الحرفية، وإنما أحرص على إيراد أقوالهم لأن البعض عدّها اسماً مستدلّاً بكونها بمعنى اسم من الأسماء أو كما يعبر البعض بأنها وقعت موقعه.

فهذا ابن دريد يقول بأن "(جبر) كلمة مبنية على الكسر، يراد بها الدهر بمعنى: لا أفعله أبداً"<sup>(١)</sup> ولعل الظرفية معنى من معانى الأسماء؟ مع ملاحظة أن الظرفية من معانى (فى) وهى حرف جر.

وذهب شمر كما فى التهذيب<sup>(٢)</sup> والزخشرى فى المفصل<sup>(٣)</sup> وابن فارس فى الصحاح<sup>(٤)</sup> والمقاييس<sup>(٥)</sup> إلى أنها بمعنى (حقاً).

ولكن هؤلاء الأعلام لم يصرحوا باسمية (جبر) فى حين أن من العلماء من لم ير أن ورودها بمعنى اسم من الأسماء مسوغاً للقول باسميتها، بل إن بعضهم عدّها حرفاً مع تصريحه بأن معناها (حقاً) وهو ما فعله نشوان الحميرى<sup>(٦)</sup>.

وابن يعيش يعدّها حرفاً على الرغم من قول الزخشرى بأنها بمعنى (حقاً) وكأنه يتجاهل ما قاله من حيث معناها، أو أنه لا يعده دليلاً على الاسمية<sup>(٧)</sup> خاصة أن هذا هو مذهب الزخشرى؛ إذ عدّها من حروف التصديق.

(١) الجمهرة: ٤٨٨/٣.

(٢) ١٢٨/١١.

(٣) المفصل: ٣١٠ وشرحه لابن يعيش: ١٢٣/٨.

(٤) ص ٢١٨.

(٥) (جبر) ٤٩٨/١.

(٦) شمس العلوم: ٣٦١/١.

(٧) شرح ابن يعيش: ١٢٤/٨.

أما ابن مالك فأراه يذهب إلى أن بجى الكلمة بمعنى اسم من الأسماء -أو وقرعها موقعه بعبارة أخرى- دليل على اسميتها، ولهذا حاول إنكار أنها بمعنى (حقاً) وما ذلك إلا لأنها حرف في رأيه قال " (جبر) حرف بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى (حقاً) " وعلل له بأن "كل موضع وقعت فيه (جبر) يصلح أن يوقع فيه (نعم)، وليس كل موضع وقعت فيه (جبر) يصلح أن يوقع فيه (حقاً)، فلحاقها بنعم أولى<sup>(١)</sup>".

ولعل هذا موقف الرضى أيضاً فقد قال عنها: "وليس اسماً بمعنى (حقاً)، خلافاً لقوم<sup>(٢)</sup>".

ومن الناس من رآه بمعنى (حقاً) ولم يجعل ذلك دليلاً على اسميتها بل بحث عن دليل آخر كتكوينها ضرورة في الشعر وعلى هذا ابن برّي فيما ذكره عنه الجزولي في مقدمته<sup>(٣)</sup>.

على أن ابن هشام بدا جازماً بفكرة اسمية الكلمة المختلف فيها بين الاسمية والحرفية -إذا كانت بمعنى اسم ما؛ ذلك أن المعنى لا يقرر الاسمية عنده فحسب بل ويحدد من أى طائفة من الأسماء هي؛ فجبر إذا كانت بمعنى (حقاً) فهي مصدر، وإذا كانت بمعنى (أبدأ) فهي ظرف لذلك قال مدلاً على حرفيتها: إنها ليست اسماً بمعنى حقاً فيكون

(١) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

(٢) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

(٣) المقدمة الجزولية: (٣٢٣).



مصدراً ولا (أبداً) فيكون ظرفاً وإلا لأعربت ودخلت عليها (أل)<sup>(١)</sup>.

وهكذا فكأن ابن هشام لو اعتقد ورودها بمعنى الأسماء لعدّها منها، ولكنه عدّها حرفاً لعدم ورودها كذلك حسب اعتقاده، بل قرر أن مجيئ الكلمة المختلف فيها بين الحرفية والاسمية بمعنى الأسماء يعطيها من أحكام الأسماء وعلاماتها الإعراب ودخول (أل) عليها.

إذا فالظاهر أن ورود كلمة بمعنى الأسماء دليل من أدلة اسمية الكلمات المختلف فيها بين الحرفية والاسمية وذلك عند قوم، ولكنه ليس كذلك عند آخرين فمن اطلعنا على كلامهم، ولنا عودة إلى هذا الأمر.

وهاهى مسألة أخرى تتصل بالموضوع وهى تساؤل عما إذا كان استعمال (جير) فى القسم دليل من أدلة اسميتها أم لا.

الحق أنه كما ذهب بعضهم إلى أن ورود (جير) بمعنى الاسم لا يدل على اسميتها بل لا يلفت نظر آخرين إلى ذلك بأى شكل من الأشكال، وكذلك كونها يميناً للعرب لا يقدم ولا يؤخر فى الحكم باسميتها؛ فهى حرف مقسم به عند صاحب معانى الحروف<sup>(٢)</sup>، ونشوان الحميرى يذكر أنها حرف ثم يقول "وهى يمين العرب"<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش

(١) المغنى (جير) ٤٥٢.

(٢) معانى الحروف: ١٠٦.

(٣) شمس العلوم: ٣٦١.

يعدها حرفاً على الرغم من أنه يرى أن أكثر استعمالها مع القسم<sup>(١)</sup>، وهامو ابن مالك يعدها حرفاً، ويدفع القول باسميتها مورداً أدلة حرفيتها، وفي الوقت نفسه يشير إلى أنها يستغنى بها عن ذكر المقسم به<sup>(٢)</sup>، وكذلك الرضى يقول إنها تقوم مقام الجملة القسمية ثم ينكر اسميتها<sup>(٣)</sup>.

إذا فقد عرف منكرو اسميتها وقوعها يميناً للعرب، ولم يزحزح ذلك رأيهم فيها قيد أمثلة، أما من ذكر أنها يمين للعرب ولم يذكر ما إذا كانت اسماً أو حرفاً فعدد من العلماء ترد نصوصهم مفرقة في هذا البحث ولا نجد لذكرها هنا سبباً إذ تجاهلت الحكم على جبر من حيث الاسمية والحرفية.

وهناك جانب مهم في هذه القضية ألحنا إليه قبل، ونحاول تفصيل القول فيه فيما يلي - إن شاء الله - ذلك الجانب هو أن القائلين بالاسمية بين منكر للحرفية - كما فعل ابن برى والمالقي - وذاكر أنها من الكلمات المشتركة بين الحرفية والاسمية مثل (على) و(عن) كصنيع ابن الحاجب والإربلي، وذاكر للخلاف فيها، ومصرح باسميتها دون إشارة من قريب أو بعيد إلى القول بحرفيتها.

لاشك أن أهم القائلين بالاسمية هو سيبويه - إن صح ذلك عنه -؛

---

(١) شرح المفصل: ١٢٤/٨.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

(٣) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

فقد نسب إليه جماعة منهم أبو حيان<sup>(١)</sup> والسلسلي<sup>(٢)</sup> وابن عقيل القول باسمية (جير) قال ابن عقيل "مذهب قوم منهم سيبويه أن (جير) اسم، واستُئِِّلَ بتنوينها"<sup>(٣)</sup> ولكنى أشك في صحة ما نسب إلى سيبويه فبمراجعة الكتاب وجدت أن سيبويه قال تحت عنوان (هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة): وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرف تصرف غيرها، ولا تكون نكرة، وذاك (أين ومتى وكيف وحيث وإذا وإذا وقبل وبعد) فهذه الحروف وأشباهاها لما كانت مبهمة غير متمكنة شُبِّهَتْ بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف؛ فلإذا التقى منها حرفان ساكنان حركوا الأخير منهما.

وإن كانت الحرف الذى قبل الآخر متحركاً أسكنوه كما قالوا: هلْ وبلْ وأجلْ ونعمْ، وقالوا: جيرٌ فحركوه لثلاث يسكن حرفان، فأما ما كان غايةً نحو: قبلٌ وبعدٌ وحيثٌ فإنهم يحركونه بالضممة .. إلخ ما قال<sup>(٤)</sup>.

وبتأمل هذا النص لا أجدُ سيبويه مصرحاً باسمية (جير) وبخاصة ظرفيتها، بل الذى يوحى به كلامه أنه لإبهام الظروف التى ذَكَرَ شُبِّهَتْ بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف، والمشبه به هو ما ذكره من

(١) التذييل والتكميل: ١٦٦/٤.

(٢) شفاء العليل: ٦٩٩/٢.

(٣) المساعد: ٣٢٧/٢، ٣٢٨.

(٤) الكتاب: ٢٨٥/٣.

حروف طائفة منها سَكَنَ آخرُهُ لتحرك ما قبله وهو: هَلْ وَبَلْ وَأَجَلْ  
وَنَعَمْ، وطائفة يُحَرِّكُ الآخرُ من الساكنين الملتقيين كما فى (جير)؛ إذْ  
فذكر سيبويه لجير فى هذا الباب إنما كان باعتبارها مثلاً لما حُرِّكَ الآخرُ  
من ساكنين ملتقيين فيه مما ليس باسم ولا ظرف، وبهذا لا يفيد كلام  
سيبويه أنه يذهب إلى اسمية (جير) إنْ لم يند ذهابه إلى حرفيتها.

فمن نسب القول بالاسمية إليه من خلال هذا النص ما أظنه إلا  
واهماً.

أقول ذلك على الرغم من أن أبا حيان شدّد النكير على ابن مالك  
لأنه جَهَلَ القائل باسمية (جير) مع أنه سيبويه؛ إذْ قال أبو حيان بعد أن  
نقل كلام ابن مالك بنصه من شرحه للتسهيل: "وكان (يعنى ابن ملك)  
قد شنّع على الزخشرى (يعنى فى مسألة أخرى) فى قوله "وَمِنَ النَّاسِ"  
بأنه جهلٌ من هو قائل ذلك وهو سيبويه، فيقال له: وأنت أيضاً جهلت  
من قال فيها (يعنى جير) اسم وهو سيبويه لقولك "وزعم قوم"، وختم  
أبو حيان كلامه بقوله: "وقد استدل على أنها اسم بتنوينها"<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من عدم اقتناعى بأن سيبويه قال باسمية (جير) إلا أننى  
لا أستطيع أن أنكر أن ذلك كان حقيقة لا تقبل الشك عند عدد من  
العلماء، لذا فلو قال قائل: إن تلك الجماعة التى ذكرت أن معنى (جير)  
معنى اسم ولم تنص على اسميتها إنما أرادت أنها اسم ولم تصرح بذلك  
بناء على ما استقر عندهم عن سيبويه من القول باسميتها، فالجواب أن

(١) التذييل والتكميل (خ): ١٦٦/٤.

هذا ممكن من غير جزم به، ومن يدرى فلعل لسيبويه نصاً تفهم منه اسمية جبر غير أنني لم أوفق في العثور عليه.

وأعود إلى فريق من العلماء ذكرت من قبل أنهم يقولون باسميتها مع إنكار حرفيتها، ومن هؤلاء ابن أبى الربيع فى الملخص؛ إذ قال "وأما (جبر) فمن الناس من قال: إنها بمنزلة (نعم) وهى حرف ويطل هذا؛ لأن التنوين قد سمع فيها، والتنوين لا يلحق الحرف" ثم ذكر آراء الناس فى نوعها من الأسماء مرجحاً أنها من قبيل أسماء الأفعال<sup>(١)</sup>.

ومنهم أيضاً بل من أهمهم المالقي الذى جزم بأن (جبر) اسم، ونافح عن هذا قائلاً "اعلم أن (جبر) جعلها أبو موسى الجزولى من المتأخرين حرفاً"<sup>(٢)</sup>، وجعلها فى باب الحروف الواقعة جواباً فى كراسه، وجعلها بمعنى نعم، وذكر غيره أنها بمعنى (حقاً) من غير تعرض لاسميتها ولا حرفيتها، وليست عندى جواباً، وإنما هى اسم بمعنى حقاً مضمناً معنى القسم؛ إذ هى عِوَضٌ منه، وفيها معنى التوكيد فتقول: جبر لأفعلن كما تقول: حقاً لأفعلن فهى كعِوَضٍ فى قولهم: عِوَضٌ لأضربنك" ثم واصل قائلاً "وهى من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به، فبنيت على حركة لالتقاء الساكنين الراء والياء وكانت الحركة كسرة

(١) ٣٥٨/١-٥٤٠.

(٢) أظنه واهماً فى هذا فالجزولى ذكر القولين فيها وأورد رأى ابن برى القائل باسميتها.

على أصل التقاء الساكنين<sup>(١)</sup> وهذا النص فيه خللٌ، فقد علق محقق الرصف على كلمة (هى) بقوله: (أى: جير)، ولا أظن المالمقى يقول إن جير بمعنى حقاً ثم يجعلها ظرفاً فى الوقت نفسه، وإنما الضمير يراد به كلمة (عوضُ)، وينتهى كلامه عنها بقوله: "نزلت منزلة المقسم به" ويبدأ كلامه عن (جير) موضوع البحث من قوله: "فبنيت على حركة ... إلخ ...". ولعل الفاء فى (فبنيت) واو فى الأصل أو محرفة عن واو، ولعل فى النص سقطاً فتكون العبارة (وبنيت "جير" ..). وأظن أنه كان من المناسب لو أثبت المحقق النص هكذا "فتقول: جير لأفعلن كما تقول: حقاً لأفعلن فهى كـ (عوضُ) فى قولهم: عوض لأضربنك - وهى من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به - فبنيت (يعنى جير) على حركة .. إلخ .."؛ ذلك أن قوله أولاً إنها بمعنى (حقاً) ثم يعدها من أسماء الدهر فيه تناقض أو تحير فى معناها، والأمر ليس كذلك عنده فقد قال بعد هذا النص الذى ذكرنا: "والدليل على أنها اسم شيئان: أحدهما: أن معناها حقاً" فهو يؤكد ما سبق أن قاله فى أول النص؛ وبهذا البيان نعلم أن قوله (وهى من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به) أراد به (عوضُ) لا (جير). علماً أن بعض العلماء قد جعل (جير) من أسماء الدهر، ولكنى استبعد أن يعدها المالمقى ظرفاً وفى الوقت نفسه يجعلها بمعنى (حقاً)، ويمكن تقويم النص بطريقة أخرى فنضيف كلمة (قيل) ليصبح "قيل: هى من أسماء الدهر .." وبذا تصحّ العبارة فتظهر أن المالمقى يذكر رأياً فى معنى (جير)، ذكره عند غيره، وسنعود إلى المالمقى بعد حين.

---

(١) رصف المبانى: ١٧٦، ١٧٧.

وقد أظهر البحث أن جماعة من العلماء نصوا على اسميتها، وحددوا نوعها من الأسماء بألفاظهم من كتبهم أو بما ينسب إليهم في كتب الآخرين، ومن هؤلاء: أبو على الفارسي وعبد القاهر الجرجاني اللذان ذهباً إلى أن (جير) اسم فعل، فالأول حسب ما نسب إليه ياقوت الحموي في معجم الأدباء<sup>(١)</sup>، والثاني حسب ما حكاه عنه الرضى في شرح كافية ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> بقوله "قال عبد القاهر هو (يعنى جير) اسم فعل بمعنى (أعترف)" قال الرضى راداً عليه "ولا يتعذر ما ارتكبه فى جميع حروف التصديق" قال البغدادى<sup>(٣)</sup> "وقال عبد القاهر فى شرح الإيضاح "ومن الأسماء المبنية على الكسر: جير، ومعناه أعترف وأقر، كما أن معنى هيهات بعد، وبني على الكسر على أصل الثقاء الساكنين، ولم يعبأ بطلب الخفة فيه، كما كان ذلك فى كيف وأين لأجل قلة الاستعمال" وقد وجدت كلامه فى المقتصد<sup>(٤)</sup>.

أما ما نسب إلى الفارس فقد فهم من حكاية رويت عنه فى معجم الأدباء ونقلها البغدادى فى الخزانة<sup>(٥)</sup> وخلاصتها أن أحدهم كان يختلف على أبى على الفارس فكان أن جرى ذكر الأصمعى فى أحد المجالس، فأسرف أحد الحاضرين فى الثناء عليه، ومن ذلك أنه لسعة

---

(١) سنورد كلامه مختصراً من خزانة الأدب.

(٢) ٣٤١/٢.

(٣) شرح أبيات المعنى: ٦١/٣، ٦٢.

(٤) ١٤١/١.

(٥) ١١١/١٠-١١٣.

علمه تجاسر على تخطئة الفحول من الشعراء ومنهم ذو الرمة الذى بلغ الغاية فى الإحاطة بلغة العرب ومعانيها، فقال له الشيخ أبو على: وما الذى أنكر على ذى الرمة؟ فقال: قوله:

وقفنا فقلنا: إيه عن أمّ سالم

لأنه كان يجب أن ينونه، فقال (يعنى أبو على) "أما هذا فالأصمعى مخطئ فيه، وذو الرمة مصيب، والعجب أن يعقوب بن السكيت قد وقع عليه هذا السهو فى بعض ما أنشده، فقلتُ (يعنى راوى هذه الحكاية): إن رأى الشيخ أن يصدّع لنا بجملة هذا الخطأ تفضل به، فأملى علينا: أنشد ابن السكيت:

وقائلة أسيت فقلت: خيرٍ أسى إتنى من ذاك إنه

(وبعدها أبيات)

قال يعقوب: قوله: خيرٍ، أى: حقاً وهى مخفوضة غير منونة، فاحتاج إلى التنوين.

قال أبو على: هذا سهو منه، لأن هذا يجرى بجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها -إلا ما خُصّ منها بعلّة- الفرقان فيها من نكرتها ومعرفتها التنوين، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين، فإذا نكرته نوّنته. من ذلك أنك تقول فى الأمر: صه ومه، تريد السكوت يا فتى، فإذا نكرت قلت: صه ومه، تريد: سكوتاً .. إلى أن قال: وزعم الأصمعى أن ذا الرمة أخطأ فى قوله:



وقفنا فقلنا إليه عن أمّ سالم

وكان يجب أن ينونه، وهذا من أوابد الأصمعى التى يقدم عليها من غير علم. فقلوه: جبر تنوين فى موضع قوله: فقلت: الحق، وتجعله نكرة فى موضع آخر فتنونه فيكون معناه: قلت: حقاً، ولا مدخل للضرورة فى ذلك، إنما هو تنوين للمعنى المذكور، وبالله التوفيق، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير".

من هذه الحكاية يظهر أن الفارسى يعد (جبر) مثل (إيه) اسم فعل، ومعناها عنده: (الحق) إن كانت غير منونة، و(حقاً) إن كانت منونة، وأنه يسمى هذا التنوين تنوين التنكير ولا يعتبره تنوين ضرورة، ومعلوم أن تنوين التنكير خاصٌ بالأسماء.

ويلتقى عبد القاهر والفارسى فى المعنى وإن اختلفت العبارة. فأحقُّ الحقِّ و(أعترف). بمعنى، وعبارة الفارسى فيها تفسير اسم الفعل بالمصدر، وكثيراً ما تفسر أسماء الأفعال بالمصدر كما فسّرت (صه) بـ(سكوتاً)، وغيرها، وسنرى ذلك عند ابن الحاجب فإنه له طريقة أخرى فقد قال "وقد تستعمل بمعنى حقاً، وإذا جاءت كذلك فعلة بنائها إما اسم من أسماء الأفعال بمعنى (حقّ ذلك) كما تقول فى تفسير (هيهات لذلك): (بعداً له، وكثيراً ما تفسر أسماء الأفعال بالمصادر .. إلخ .. ما قال<sup>(١)</sup>)" إذاً فمعنى (جبر) اسماً، حقٌّ ولكنها ليست مصدراً وإلا لأعربت فتكون اسم فعل فسّر بالمصدر كما قالوا.

وقال البغدادي "ونقل أبو حيان في تذكرته عن شيخه أنه اسم فعل، قال فيها (كذا): جير اسم فعل واقع موقع المضارع، وقال شيخنا بمعنى: أعترف، وقال أبو صدقة الأعرابي إذا حدثك محدث فقل له: جير، أي صدقت، وبناءه على الكسر ولا يفتح إذا كان اسم فعل، وتنوينه يدل على اسميته، فإذا نوّن كان معناه: أعترف اعترافاً، وإذا لم ينوّن كان معناه أعترف الاعتراف، كحال (أفّ) إذا نون كان المعنى: أتضجّر تضجّراً، وإذا لم ينوّن كان معناه: أتضجّر التضجّر، انتهى كلامه (١)".

ومن العلماء المشار إليهم آنفاً من قال باسمية جير، وعدّها مصدرأً، وهو ما نسب إلى ابن السكيت في شرح أبيات المغني (٢)، وذكره ابن أبي الربيع في الملخص (٣).

وقد قال بعضهم بأنها ظرف بمعنى أبدأ وحكاها ابن أبي الربيع قائلاً: "ومن الناس من قال: إنها ظرف، وبيت لقلة تمكنها، وكأنه قال: لا أفعل هذا أبداً (٤)" ولعل أساس هذا الرأي ما وجد عند سيبويه من ذكره إياها في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وقد سبق أن بينت عدم إمكان نسبة القول بظرفيتها إلى سيبويه من خلال ذلك النص والله أعلم بالصواب.

---

(١) شرح أبيات المغني: ٦٢/٣.

(٢) نفسه: ٦٦/٣.

(٣) الملخص: ٥٣٩/١.

(٤) الملخص: ٥٣٩/١.

وقد كان لابن دريد كلام يوحى بأن (جير) ظرفٌ وإن كان لم يصرّح باسميتها فى أى مواضع ورودها، جاء فى الجمهرة "قال أبو بكر: جير كلمة مبنية على الكسر يراد بها الدهر، بمعنى لا أفعله أبداً" ثم بين أنها قد تجرى مجرى القسم يقال: جير لأفعلن أو حقاً لأفعلن ونحو ذلك<sup>(١)</sup>."

هذه فئة عرفنا أسماء بعضها وجهلنا آخرين رأيت اسمية جير وحددت نوعها فى الأسماء، نأتى بعدها إلى فئة تميزت عن القائلين بالحرفية مطلقاً أو القائلين بالاسمية مطلقاً بأنها رأيت أن تجعل (جير) من الكلمات التى تكون حرفاً فى مواضع واسماً فى مواضع أخرى كـ (على) و (عن) و (الكاف) و (مد ومنذ) وهذا رأى يمكن أن نعنون له بعنوان يميزه من مبحث اسمية (جير) ونجعله ثالثاً.

### الرأى الثالث: (جير) مشتركة بين الحرفية والاسمية

وعلى هذا رأى فإن (جير) ليست من الكلمات التى يختلف فيها بين الاسمية والحرفية بل من نوع من الكلمات التى تأتى حروفاً فى مواضع وأسماء فى مواضع أخرى.

وحسب ما وقع لى فلعل أول قائل بهذا رأى هو ابن الخاجب. جاء فى الإيضاح له "و (جير) نحوها أى نحو أجل أو نحو إن، والكسر أكثر فيها، وقد تستعمل، بمعنى (حقاً)، وإذا جاءت كذلك فعلة بنائها

(١) الجمهرة: ٤٤٨/٣.

إما (لأنها<sup>(١)</sup>) اسم من أسماء الأفعال بمعنى: حقّ ذلك، كما تقول فى تفسير هيهات لذلك: بعداً له، وكثيراً ما تفسر أسماء الأفعال بالمصادر، وإما لأنه موافق لجير - الذى هو حرف - فى لفظه<sup>(٢)</sup>."

وعلى مثل هذا رأى الإربلى الذى قال عنها "وهى كلمة مشتركة تقع تارة حرف إيجاب .. إلى أن قال: "وأخرى اسماً بمعنى حقّ" إلخ .. ثم قال "وبنيت فأما الحرفية فظاهر، وأما الاسمية فلما بينهما من الشبه إلخ .."<sup>(٣)</sup>.

وابن الحاجب يذهب فى رأيه إلى أن أصل معنى (جير) الحرفية: التحقيق والإثبات، ولذا جاءت الاسمية بمعنى (حقّ) وقد قال عن (على) أنها إذا كانت اسماً بمعناها حرفاً<sup>(٤)</sup>.

ويبقى أننى لم أجد عند أصحاب هذا رأى كيفية التفريق بين (جير) الحرف و(جير) الاسم أو متى تكون حرفاً ومتى تكون اسماً؟ فى حين نجد أن (على) و(عن) حرفان ما لم يدخل عليهما حرف جرّ، فإن دخل حرف الجر على أى منهما فهو اسم وكذلك الأمر بالنسبة للكاف، وها نحن نعرف أن (مذ ومنذ) حرفان إذا وقع بعدهما الاسم مجروراً على أشهر الآراء، ويكونان اسمين إذا دخلا على اسم مرفوع أو

(١) زيادة من عندى.

(٢) الإيضاح: ٢٢٢/٢-٢٢٣.

(٣) جواهر الأدب: ٤٦٠.

(٤) الإيضاح: ٢٢٣/٢.

على الجملة فعلية أو اسمية<sup>(١)</sup>.

فماذا عن (جير)؟ فى أى المواضع تكون حرفاً وفى أيها اسماً؟ لم أظفر بجواب فيما بين يدى من مصادر هذا الرأى القائل باشتراكها بين الاسمىة والحرفية، والله أعلم.

وقد لفت انتباهى أن المرادى<sup>(٢)</sup> ذكر الخلاف فى (جير) من حيث الحرفية والاسمية وأورد كلام ابن مالك مضمناً أدلته على حرفية (جير) وردوده على أدلة الاسمىة، ومع هذا فإنه (المرادى) لم يكن له اختيار من الرأين ولم يرد عنده ذكر للرأى الثالث القائل بأنها من المشترك بين الحرفية والاسمية، فما سرّ توقفه فى الاختيار؟ أهو عدم اهتمامه بتحلية مثل هذا الأمر؟ أم عدم اقتناعه بمثل هذه المباحث؟ أم إنه يكتفى بإيراد كلام ابن مالك وأدلته على الحرفية وردّه أدلة الاسمىة إشارة إلى ميله إلى هذا الرأى، ثم لم يجد داعياً للتصريح بمذهبه، لعله كذلك.

وقد ذكر أبو حيان الخلاف فى (جير) من حيث الاسمىة والحرفية ونقل رأى ابن مالك ثم قال: "والذى يظهر أنها من حروف الإجابة للدلائل التى استدل بها المصنف<sup>(٣)</sup>" ولم يحاول أن يناقش الأدلة لإقناعنا باختياره.

(١) انظر أوضح المسالك: ٥٣/٣-٦٤.

(٢) الجنى: ٤١٢.

(٣) التذييل والتكميل: ٢٦٦/٤.

وفى نهاية الكلام عن اسمية (جير) لعلّه من المناسب إيراد أدلة الاسمية فقد تبين مما سبق أن القول باسمية (جير) بدأ فى وقت مبكر فهو منسوب إلى سيويه وقال به الفارسى وغيره مما جعل رجلاً كبيراً كابن مالك يحاول نقض تلك الأدلة، وقد ظهر لى أنها ما يلى:

### الدليل الأول:

جاءت (جير) بمعنى (حقاً) كما يستفاد من كلام أمثال ابن الحاجب<sup>(١)</sup> والمالقي<sup>(٢)</sup> وجماعة، وبجيتها بمعنى الأسماء يجعلها اسماً عند بعضهم، وتكون مصدراً بهذا المعنى، وقال آخرون إنها ظرف زمان لأنها بمعنى أبدأ، وهى عند آخرين اسم فعل فهى بمعنى (أعترف) أو (أحق)، وقد قال المالقي مستنداً بهذا "والدليل أنها اسم شيئان: أحدهما: أن معناها (حقاً)، وما حلّ من الألفاظ المشككة فى الحرفية والاسمية محلّ الاسم حكم عليه بالاسمية إلا إن قام دليل على حرفيته ككاف التشبيه التى معناها (مثل)<sup>(٣)</sup>".

وبدا أن ابن مالك يرى صحة هذا دليلاً على الاسمية، لهذا كان أول أدلة حرفية (جير) عنده إنكار أنها بمعنى حقاً وأنها واقعة موقعها، ومثله ابن هشام كما مضى من قبل<sup>(٤)</sup>، ولم ير بعض العلماء مجى (جير)

(١) الإيضاح: ٢/٢٢٢.

(٢) الرصف: ١٧٦، ١٧٧.

(٣) الجمهرة: ٤٤٨/٣.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣، والمغنى (جير) ١٦٢، ١٦٣.

بمعنى الاسم دليلاً على اسميتها كما فعل نشوان الحميرى الذى قال  
بحرفيتها مع قوله إنها بمعنى (حقاً)<sup>(١)</sup>.

### الدليل الثانى:

"تنوينها فى الشعر مراعاة لأصلها من الاسمية قال الشاعر:

وقائلةٍ أسيّتَ فقلت: جِرٍ أسيُّ إني من ذاك إنه<sup>(٢)</sup>

وبهذا استدل ابن برى<sup>(٣)</sup> وابن أبى الربيع فى الملخص<sup>(٤)</sup> والإربلى<sup>(٥)</sup>  
وذكره الرضى<sup>(٦)</sup>، وسأين فيما بعد وجه الاستدلال به مفصلاً.

وقد جعل الفارسى التنوين فى جِرٍ هنا (تنوين تنكير) وتنوين  
التنكير أحد أنواع التنوين الذى يكون علامة للاسم<sup>(٧)</sup>.

### الدليل الثالث:

دخول أجل عليه فى قول الشاعر:

(١) شمس العلوم: ٣٦١/١.

(٢) الرصف: ١٧٧.

(٣) الجزولية: ٣٢٣.

(٤) ٥٣٨.

(٥) جواهر الأدب: ٤٦٠.

(٦) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

(٧) الخزائن: ١١٣/١٠.

وَقُلْنَ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلٌ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَجْبَحْتَ دَعَاثِرَهُ

"أى: نعم حقاً إِنْ كَانَتْ" أورده الإربلى فى جواهر الأدب<sup>(١)</sup> دليلاً على الاسمية، وورد عند ابن مالك البيت برواية أخرى قريبة من روايته هنا دليلاً على الحرفية، إذ جعل تأكيد (نعم) بجير دليلاً على حرفية (جير) وذلك فى قول طفيل الغنوى:

وَقُلْنَ عَلَى الْبَرْدَى أَوَّلُ مَشْرَبٍ نَعَمْ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ رَوَاءَ أَسَافِلِهِ<sup>(٢)</sup>

ورود (أجل) فى البيت الأول و(نعم) فى البيت الثانى لا يحدث فرقاً، فقد أجمع الناس على حرفيتهما<sup>(٣)</sup>، ولكن استدلال القوم بالبيت الأول على الاسمية ثم استدلالهم بمثله على الحرفية يظهر أنه يمكن التناقض بين العلماء فى الاستدلال بالشاهد الواحد بأن يكون دليلاً على شىء عند قوم وعلى نقيضه عند آخرين.

### الدليل الرابع:

لعل من الأدلة على الاسمية اختصاصها دون حروف الإجابة بحلولاها محل المقسم به فهى من ألفاظ القسم مثل حقاً وعوضٌ وغيرها، فاختصاصها عن حروف الإجابة بمجيئها لفظاً للقسم دليل على الاسمية

(١) جواهر الأدب: ٤٦٠.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٨٨.

(٣) المغنى (أجل): ٢٩.



حسب ما أظنّ وهو يخالف ما ذهب إليه الناس من عدم الإشارة ولو بطرف خفى إلى أن بحيثها للقسم دليل حرفية أو اسمية.

### المراد بها اسماً:

تناثرت فى المبحث السابق إشارات إلى المراد ببحر حال كونها اسماً ونحاول هنا أن نجتمع ما تناثر وتفرق على النحو التالى:

أولاً: جاء فى كلام العلماء القائلين بالاسمية أن (جبر) بمعنى حقاً كما رأيناه عند المالقي وكما قال به جماعة أخرى ساكتة عن الحكم عليها بحرفية أو اسمية أو قائلة بحرفيتها، ففى التهذيب<sup>(١)</sup> عن شمر أنها بمعنى حقاً، وعليه ابن فارس فى الصحابى<sup>(٢)</sup> والمقاييس<sup>(٣)</sup> والجوهرى فى الصحاح<sup>(٤)</sup> وغيرهما، وهؤلاء لم يحكموا على (جبر) بحرفية أو اسمية، أما نشوان فقد قال إنها حرف ومع هذا جعل معناها (حقاً) وقد مر ذلك فيما سبق.

ثانياً: جاء فى كلام الأوائل أن (جبر) يراد به الدهر بمعنى لا أفعله أبداً، هكذا تكلم ابن دريد فى الجمهرة<sup>(٥)</sup> وقال ابن أبى الربيع "ومن

(١) ١٧٨/١١.

(٢) ٢١٨.

(٣) ٤٩٨/١.

(٤) ٦١٩/٢.

(٥) ٤٨٨/٣.

الناس مَنْ قال: إنها ظرف وبنيت لقلة تمكنها، وكأنه قال: لا أفعل هذا أبداً، وتكون بمنزلة عوض<sup>(١)</sup> فهو يشبهها بـ (عوض) وقد قيل عن (عوض) هو اسم من أسماء الدهر، فيكون ظرفاً حكاه ابن عقيل في المساعد<sup>(٢)</sup>. وقال ابن هشام في المغنى: "عوض ظرف لاستغراق المستقبل مثل "أبداً"، إلا أنه مختص بالنفى، وهو معرب إن أضيف كقولهم "لا أفعله عوض العائضين" مبنى إن لم يُضَفْ. وبنائوه إما على الضم كقيل أو على الكسر كأمس، أو على الفتح كأين، وسمى الزمان عوضاً؛ لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر، وقيل: بل لأن الدهر فى زعمهم يسلب ويعوض، واختلف فى قول الأعشى:

رضيعى لبانِ ثدى أم، تحالفاً      باسحُم داجِ عوضُ لا تنفرُقْ

فقيل: ظرف لنتفرق، وقال ابن الكلبي: قسم، وهو اسم لصنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله:

حلفت بمائزات حولِ عوضٍ      وأنصابٍ تُركنَ لدى السَّعيرِ

والسَّعير اسم لصنم كان لعنزة، انتهى. ولو كان كما زعم لم يتَّجه بنائوه فى البيت<sup>(٣)</sup>.

(١) الملخص: ٥٣٩/١.

(٢) ٣٢٧/٢.

(٣) المغنى: ٢٠٠، ٢٠١.

فكما تلتقى جبر مع عوض فى الظرفية يلتقيان فى استعمالهما قسماً وفى البناء.

أما (أبدأ) التى جاءت جبر بمعناها فهى "ظرف يختص بالاستقبال وحقيقته التأييد، وقد يطلق على الزمن المتطاوّل<sup>(١)</sup>" وهو يستعمل مع النفى وشبهه ومع الإثبات، فمع النفى مثل قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم﴾<sup>(٢)</sup>، ومع الإثبات مثل: ﴿فإنّ له نار جهنم خالدين فيها أبداً﴾<sup>(٣)</sup>. وقد وردت فى القرآن منصوبة غير مضافة فى ثمانية وعشرين موضعاً ما يقارب نصفها مواضع نفى والنصف الآخر مواضع إثبات، ولم ترد فيه مضافة كقولهم: لا أفعله أبداً الدهر وجاء فى الصحاح "الأبد: الدهر والجمع آباد وأبود يقال: أبداً أبيد، كما يقال: دهرٌ دهرٌ<sup>(٤)</sup>، ولا أفعله أبداً الأبد، وأبداً الأبدى كما يقال: دهر الدهرين وعوض العائضين، والأبد أيضاً: الدائم<sup>(٥)</sup>". وفى التهذيب<sup>(٦)</sup> عن اللحيانى "لا أفعل ذلك أبداً الأبدى، وأبداً الأبدية أى الدهر".

(١) البحر المحيط: ٤٥٦/٣.

(٢) البقرة: ٩٥.

(٣) الجن: ٢٣.

(٤) هامش الصحاح.

(٥) الصحاح (أبد).

(٦) ٢٠٨/١٤.

ومن الواضح أنهم قصدوا بكلمة (الدهر) فى تفسير (جبر) الظرفية فلا تعارض أو تخالف بين ما قاله ابن دريد وابن أبى الربيع.

ثالثاً: نسب إلى أبى على الفارسى وعبد القاهر الجرجانى أنهما عداً (جبر) اسم فعل، وجعل الجرجانى معناه، أعترف وأقر، وقال الفارسى: لأنها بمعنى: (الحق) عند عدم تنوينها تنوين التنكير، و(حقاً) عند تنوينها به. وقد بينا ذلك موسعاً فيما سبق.

ووقعها اسم فعل يقتضى أن تكون مبنية بخلاف القول بأنها مصدر أو ظرف فلان بناءها مشكل إذ يفرض أن تكون مُعربة، لذا حاول القائلون بأنها مصدر أو ظرف تعليل بنائها كما سيظهر فيما بعد إن شاء الله.

وبعد، هل يمكن لمن قال باسميتها أن يجعلها بمعنى (نعم) لا (حقاً) كما فعل بعض القائلين بالحرفية مع قولهم بأنها بمعنى حقاً وهو نشوان الحميرى، وكما قال ابن خروف بحرفية (أما) التى بمعنى (حقاً) أو (أحقاً) مخالفاً غيرها فى اسميتها<sup>(١)</sup>.

أرى أنه لو قال قائل بأن الحروف تأتى بمعنى الأسماء وأن الأسماء تأتى بمعنى الحروف لما كان فى ذلك خطأ أبداً، فاستعراض معانى حروف الجر التى تأتى عليها نجد كثيراً منها معانى للأسماء<sup>(٢)</sup>، كما أن

(١) المغنى (أما): ٧٩.

(٢) انظر أوضح المسالك (حروف الجر).

العرب تضع للمعاني حروفاً وتأتى الأسماء بتلك المعانى كما فى أسماء الشرط التى جاءت بمعنى (إن) وهو الشرط، وكذلك أسماء الاستفهام التى جاءت بمعنى الاستفهام وهو معنى وضع له حرف الهمزة وهكذا<sup>(١)</sup>، ولم يفت هذا ابن الحاجب بالنسبة لجير فهو على مذهبه بأن (جير) مشتركة بين الحرفية والاسمية، يقول عن الاسمية: "وأصل معناه فى الحرفية التحقيق والإثبات" وجعل معنى على الاسمية هو معنى على الحرفية<sup>(٢)</sup>.

هذا والأقوال الثلاثة فى المراد بـ (جير) اسماً تتقارب كما يقول ابن أبى الربيع ويعد عنده أن تكون حرفاً، ورجح أنها اسم فعل لأنه قال "فيغلب على الظن لهذا (لتنوين التنكير)<sup>(٣)</sup> أن جير من قبيل أسماء الأفعال والله أعلم". وأزيد على ذلك أن بعض أهل اللغة أخبر أن جيربنى على الكسر وتنون أيضاً فقد جاء فى المحيط فى اللغة<sup>(٤)</sup> "وجير وجير - بالتنوين - أى: حقاً وهو فى معنى أجل" وذكر ذلك ابن فارس فى الصحاح<sup>(٥)</sup> عن المفضل الذى قال و(ربما نوّنها)، وجاء فى الكليات لأبى البقاء<sup>(٦)</sup> أن "جير بكسر الراء وقد ينون: يمين أى حقاً"

(١) شرح ابن عقيل: ٣٢/٣١/١.

(٢) الإيضاح: ٢/٢٢٣.

(٣) الملخص: ٥٣٩، ٥٤٠.

(٤) ١٧٧/٧.

(٥) ٢١٨.

(٦) ٣٧٧/٤.

وذكر صاحب التاج أن الصغاني نقل تنوينها؛ والمبنى عندما ينون فإنما ذلك لأنه اسم فعل أو اسم صوت، أو عندما يراد التفريق بين النكرة والمعرفة من المبنيات في غيرها وهو فيهما كثير، وهذا التنوين يسمى تنوين التنكير وهو دليل اسمية أسماء الأفعال والأصوات وانظر ما سيأتي:

### مناقشة الأدلة:

#### أ) أدلة الحرفية:

حاول بعض القائلين بالحرفية التدليل عليها وكان من أشهرهم ابن مالك الذي تابعه غيره في الاستدلال بما دُلِّل به وقد عرضت الأدلة فيما سبق وفيما يلي مناقشة لها:

فمن هذه الأدلة:

أولاً: أن كل موضع وقعت فيه (جبر) يصلح أن يوقع فيه نعم، وليس كل موضع وقعت فيه (جبر) يصلح أن يوقع فيه حقاً فإلحاقها بنعم أولى<sup>(١)</sup>. وإنى أميل إلى عدم صحة أن كل موضع تقع فيه (جبر) يصلح أن توقع فيه نعم؛ لأن هذا يقتضى أن كل موضع تقع فيه نعم يصح أن تقع فيه (جبر)، والحقيقة أن استعمال (جبر) يختلف عن استعمال (نعم) فهي كما ذكر الإربلى أقل من نعم وأحط منزلة لذلك كانت للتصديق في الإثبات والنفي ولا تكون إعلاماً ولا عدة كما مرّ، كما أن (جبر) تستعمل في مواضع التوكيد والتقوية وقد ثبت كثرة

(١) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

استعمالها فى القسم وأنبا به جماعة من العلماء، فهى جديرة بأن تكون بمعنى حقاً فى تلك المواضع، أما المواضع التى يتوهم فيها عدم الحاجة إلى التقوية والتوكيد واستعملت فيها (جبر)، فهى قليلة محدودة فى عدد من الشواهد الشعرية، ومع هذا فإن إرادة التوكيد فيها محتملة، بل ظهر من عبارات بعض العلماء انها لا تكون إلا للقسم لإرادة التوكيد والتقوية بها. كما سنرى فيما بعد.

ثانياً: ومنها ما ذكره ابن مالك أيضاً من أن شبهها بنعم لفظاً واستعمالاً سبب بنائها<sup>(١)</sup> "ومعلوم أن كثيراً من الأسماء بنيت لشبهها بالحرف فى الوضع كالضمائر وفى المعنى كأسماء الإشارة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وغيرها"<sup>(٢)</sup>، فبناء كلمة لمشايتها الحرف لا يدل على الحرفية بل يفسر البناء فيها لا أكثر ولا أقل، كما أن تعدد شبه كلمة ما بالحرف لا يعنى حرفيتها فإن حاشا الاسمىة أشبهت حاشا الحرفية لفظاً ومعنى ومع هذا بقيت اسماً على رأى جماعة<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: كذلك ما ذكره من أنها لو وافقت (حقاً) فى الاسمىة لأعربت ولجاز أن يصحبها الألف واللام كما أن حقاً كذلك، فلا أرى فيه دليلاً لأن الأسماء إذا تشابهت فى المعانى فإنها قد لا تتشابه فى الأحكام نفسها من حيث الإعراب والبناء أو قبول اللواحق والواحق،

(١) المصدر السابق: ٨٨٣.

(٢) شرح ابن عقيل: ٣٠/١-٣٤.

(٣) شرح التسهيل: ٣٠٩/٢.

ونرى بعض الأسماء المعروفة الاسمية لا تقبل (أل) وبعضها لا يقبل الإضافة أو التثنية أو غيرها من علامات الاسمية، ولم يمنع هذا من عدّها أسماء، وقد قال الدماميني عن جبر: "ولقائل أن يمنع لزوم الإعراب لو كان بمعنى حقاً ودخول (أل) وسنده (ما) التي بمعنى شيء ونحوها<sup>(١)</sup>".

وقد أجاب الشمنيّ عن ما قاله الدماميني بأن اللزوم لعدم مشابهتها الحرف حيثث (أى إذا كانت بمعنى حقاً) بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف (ما) بمعنى شيء فإنها مشابهة له فى الوضع<sup>(٢)</sup> وأقول: إن شبه الاسم بالحرف يتعدد ويختلف من كلمة لأخرى فالجمود والإبهام والوضع والمعنى والاستعمال وغير ذلك مما يمكن أن يشابه الاسم فيه الحرف، كل واحد مسوّغ لبناء الاسم، وقد لا يدرك شبه الاسم بالحرف ولا يعنى هذا أنه لا يبنى.

رابعاً: ما ذكره من أدلة كونها بمعنى (نعم) من عطف (نعم) عليها فى قوله:

أبى كرمًا (لا)، ألفاً (جبر) أو نعم بأحسن إيفاء وأجزم مؤعِد

وتأكيد (نعم) بها فى قوله:

وقلن على البردى أوّل مشرب نعم جبر إن كانت رواء أسافلّه

(١) الهمع: ٢٥٨/٤، ٢٥٩.

(٢) ص ١٨٣.



ومقابلة (لا) بها فى قوله:

إذا يقول (لا) أبو العجير يصدق لا إذا يقول: جير

ما ذكره لا يمنع أن تكون (جير) بمعنى حقاً فلو حذفنا (جير) فى الأبيات وجعلنا مكانها (حقاً) لما اختل المعنى ولما دلّ على حرفية (حقاً)، فكيف يكون دليلاً على حرفية (جير).

### ب) أما أدلة الاسمية:

فأولاً: ما ذكره الملقى من أنها تأتى بمعنى (حقاً)، وأن ما حل من الألفاظ المشككة فى الحرفية والاسمية محل الاسم حكم عليه بالاسمية إلا إن قام دليل على حرفيته ككاف التشبه التى معناها (مثل)<sup>(١)</sup> لم يكن مقنعاً للبعض للقول باسميتها فهم ينصون على حرفيتها وفى الوقت نفسه يعدّونها بمعنى حقاً، وأما من عدّه دليلاً وقاعدة فى مثل هذه الكلمات فقد حاول أن ينكر أن تكون بمعنى الأسماء وهو ما صنعه ابن مالك وتابعه أبو حيان وغيره، قال ابن مالك: جير حرف بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقاً وعلل قائلاً "كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه (نعم)، وليس كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن يوقع فيه (حقاً) فإلحاقها بنعم أولى".

وقد تبين من النظر فى الشواهد أنه يصح أن تقع حقاً فى مواقع جير، لأنه غالباً ما تكون تلك السياقات يراد فيها وبها التأكيد، وإن لم

(١) الرصف: ١٧٧.

فيمكن الحمل على معنى حقاً دون تكلف كبير، وكما قال الرضى بأنه يمكن أن تحمل كلمة (أعترف) محل أى من حروف التصديق فكذلك حقاً، ألم يقل عبد القاهر أن (جبر) اسم فعل بمعنى (أعترف) فقال الرضى راداً عليه "ولا يتعذر ما ارتكبه فى جميع حروف التصديق"<sup>(١)</sup> فيمكن بهذا استظهار أن الحروف والأسماء قد تقعان على المعانى نفسها، وفى المواضع عينها دون أن يكون لذلك أثر فى الحكم عليها من حيث الاسمية والحرفية بل إن المرء يشك فى صحة نسبة المعانى قبيل من الكلمات دون آخر عند اشتراكهما فيها، وقد رأينا العلماء يذكرون أسماء الاستفهام وأسماء الشرط ويقولون إنها جاءت بمعنى همزة الاستفهام وحرف الشرط (إن) ولم يجدوا فى ذلك سبباً للقول بغير الاسمية فيها.

ومع هذا أرى أنه إذا اختلف فى كلمة بين الحرفية والاسمية ووجد شىء وإن قلّ من المؤنسات بالاسمية فيها فالأولى عَدُّها اسماً؛ لأن الأسماء أصل فى اللغة؛ لسبقها فى الوضع وكثرتها وصحة تركيب الجمل بها دون غيرها.

ثانياً: ما ذكر الإربلى من أن دخول أجل على جبر دليل على اسميتها فى قول الشاعر:

وقلن على الفردوس أول مشرب

أجل جبر إن كانت أبيحت دعائره

(١) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

وقد روى: نعم جير، ولم يذكر الإربلي وجه الاستدلال به إلا أنه ربما أراد أن الحرف لا يدخل على الحرف وأن وجود أجل قبل جير من قبيل دخول الحرف على الاسم، فجير هنا اسم بمعنى حقاً أى: أجل حقاً، ولكن ابن مالك حمل دخول (نعم على جير) فى الرواية الأخرى ونصها:

وقلن على اليردى أول مشرب نعم جير إن كانت رواء أسافله  
أقول حملها على "توكيد (نعم) بجير توكيداً لفظياً فجير بمعنى (نعم).

ويمكن أن تؤكد الحرف بالحرف نفسه أو بحرف بمعناه كما هو معلوم فى التوكيد اللفظى ومنه قول الشاعر:

لا لا أبوح بحبٍ بثنة إنها أخذت على موثقاً وعهودا

وبهذا تكون جير هنا على رأى ابن مالك حرفاً لأنه أكد بها (نعم) وقد بينت فيما سبق أن هذا الدليل استدل به على شيعين متناقضين فقد دخله الاحتمال.

ثالثاً: ما استدل به بعضهم من تنوين (جير) على اسميتها فى قول الشاعر:

وقائلة أسيت فقلت جير أسى إتنى من ذاك إنه

وقد بنى المالمقى استدلاله على أن تنوينها إنما كان مراعاة لأصلها فى الاسمية قال: "فهذا التنوين، وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلا فى

الأسماء التي أصلها التمكن، كتنوين المنادى العلم في قول الشاعر:

يا عدّيًا لقد وقتك الأواقي

وقوله الآخر: سلام الله يا مطرًا عليها

وكتنوين ما لا ينصرف منها نحو قول الشاعر:

قواطناً مكة من وُرُقِ الحَمَا

ولا يكون تنوين الضرورة في فعل ولا حرف ولا في متوغل في البناء كالضمير إلا في القوافي للترنم وليس من باب الضرورة، فصح بهذا أن (حجر) اسم متمكن في الأصل إلا أنه قل استعماله في القسم كما ذكر، فلا مدخل له في الحروف، وإنما ذكرته لاستشكاله ولعدم تبين النحويين له فاعرفه والله الموفق<sup>(١)</sup>. انتهى كلامه.

وقد حاول المالقي أن يبرز الحقائق التالية:

- ١- أن تنوين الضرورة لا يكون في غير الأسماء التي أصلها التمكن، وبذا لا يكون في متوغل في البناء كالضمائر ولا في الأفعال ولا الحروف.
- ٢- أن تنوين الترنم ليس من الضرورة في شيء، وأنه يلحق بحرف الروي المطلق ويكون في الأسماء والحروف والأفعال، وبهذا يمتاز عن تنوين الضرورة.

(١) الرصف: ١٧٧، ١٧٨.

٣- أن كتاب الرصف مخصص للحروف وأن (جير) اسم على رأى المؤلف لذا كان عليه ألا يوردها فيه، ولكنه سوّغ لنفسه ذلك باستشكال (جير) وعدم تبينه عند النحويين. ولعل استشكالها عند الناس سبب عدم عزوها إلى اسمية أو حرفية عندما يتحدث عنها بعضهم، وخلاف بعضهم فى نوعها.

وقد صحّح الشلوين الاستدلال بالتنوين، وقال شارحاً كلام الجزولى: "وقوله" ومنها جير عند بعضهم" إنما قال ذلك لما قال أولاً من حروف التصديق والإيجاب، و(جير) قد أقام الدليل بعد على أنها اسم، ودليله فى ذلك صحيح، فاقضى ذلك ألا تدخل (جير) فى الباب، فلذلك قال "عند بعضهم" يشير بذلك إلى قول من قال إن (جير) حرف كنعم<sup>(١)</sup>.

ولم يبين الشلوين سبب تصحيحه هذا الدليل الذى هو التنوين، وهو دليل ابن برى كما ذكره الجزولى، وقال البغدادى تعقياً على الجزولى والمستدل فى الحقيقة هو أبو على (يعنى الفارسى) .. وهو كلام جيّد<sup>(٢)</sup>.

أما ابن أبى الربيع فقد أبطل القول بأنها حرف بسماع التنوين فيها ثم علل لذلك بأن التنوين لا يلحق الحرف، ولكنه ذهب فيه إلى أنه تنوين التنكير وقال "وتنوين التنكير إنما يوجد فى الأصوات وأسماء

(١) الشرح الكبير: ١٠٤٠/٢.

(٢) شرح أبيات المغنى: ٧٢/٣.

الأفعال، فيغلب على الظن لهذا أن جبر من قبيل أسماء الأفعال والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وقد حاول ابن مالك ردّ هذا الدليل بما يلي:

- ١- أن ما فى البيت فعل مضطر وقال به الرضى أيضاً.
- ٢- احتمال أن يكون قائله أراد تأكيد (جبر) بـ(إن) التى بمعنى (نعم) فحذف همزتها خفف بحذف النون الثانية، قال البغدادى وهو بعيد.

٣- احتمال أن الشاعر قد شبه آخر النصف بآخر البيت فنوّن تنوين التزم وهو لا يختص بالأسماء بل يلحق الحرف والفعل. ولأن تنوين التزم لا يكون فى الوصل بل فى الوقف فقد زاد البغدادى بعد كلام ابن مالك "والوصل بنية الوقف، وهو وتنوين الغالبى كهاء السكت، إنما يلحقان الكلمة وقفاً لا وصلاً".

والحق أن ما ذكره ابن مالك من ردود ضعيف وذلك على النحو التالى:

أولاً: ما ذكره من اضطرار الشاعر إلى التنوين إنما يدل على اسمية (جبر) لا على حرفيتها فتتوین الضرورة لا يكون إلا فى الأسماء التى الأصل فيها التمكن كما قال المالى ولا يكون فى حرف أو فعل أو اسم متوغل فى البناء يؤيد ما ذهب إليه المالى ما قاله سيبويه عن

الضرورة في الشعر من أن الشعراء "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"<sup>(١)</sup> وتفسير عبارته هذه موجود في كلامه عند أكثر الشواهد التي أوردها على ما تحتمله لغة الشعر، كذلك فإن الميرد يقول كلاماً يؤكد صحة ودقة ما قاله المالكى فقد جاء في المقتضب "وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجوز له ذلك، وذلك لأن الضرورة لا تجوز للحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة، نحو قولك في (راد) -إذا اضطررت إليه- هذا رادد؛ لأنه فاعل في وزن ضارب فلحقه الإدغام"<sup>(٢)</sup>.

وكذلك ما قاله الأنباري في الإنصاف على لسان البصريين "إنما قلنا: إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف، لأن الأصل في الأسماء الصرف، فلو أننا جَوَزنا ترك صرف ما ينصرف؛ لأدى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل"<sup>(٣)</sup> وقال ابن عصفور: "إنما يجوز في الضرورة ردّ الكلمة إلى أصلها لا إخراجها عن ذلك"<sup>(٤)</sup>.

وهكذا فإن ابن مالك باعتباره التنوين ضرورة وأنه حاصل في الحرف يتجاهل ما يذهب إلى العلماء أنه لا يمكن ارتكاب الضرورة بهذا الشكل لأن هذا من اللحن ولأنه ليس له وجه أو ردّ إلى أصل،

---

(١) الكتاب: ٣٢/١، وانظر الصفحات السابقة لها.

(٢) المقتضب: ٣٥٤/٣.

(٣) الإنصاف: ٥١٤/٢.

(٤) الضرائر: ١٠١.

ومن هنا يمكن الاطمئنان إلى أن تنوين جبر إن كان ضرورة فإنما ذلك  
لتمكن هذه الكلمة فى الأسماء وعدم توغلها فى البناء وأن بناءها إنما  
كان لقلة استعمالها وتمكنها<sup>(١)</sup> كما قال بعض العلماء، وسنخصص  
لبنائها مبحثاً فيما بعد.

وإثبات أن التنوين هنا للضرورة يقتضى إبطال احتمال أنه لغير  
ذلك مما ذكره ابن مالك وهذا ما سنناقشه فيما يلى:

ثانياً: ما ذكره ابن مالك من احتمال أن يكون التنوين تنوين ترثم  
تشبيهاً لآخر النصف بآخر البيت فيلاحظ عليه ما يلى:

١- أن القول بأنه تنوين ترثم مجرد ادعاء لعدم وقوعه فى مكانه الحقيقى  
وهو آخر البيت عندما يكون الروى مطلقاً غير موصول.

٢- أنه يقتضى تقدير الوقف فى نهاية الشطر الأول، والوصل هنا هو  
المعتبر وقد تجاهل ابن مالك هذا الأمر، ولذلك استدرك صاحب  
الخزانة بأن الوصل هنا بنية الوقف، وهذا بعيد فى رأى لظهور  
التكلف فهو ادعاء لإرادة الوقف دون حاجة.

ولهذا فإن القول بان التنوين هنا تنوين ترثم دعوى فيها من التكلف  
الكثير ولا دليل عليها.

ثالثاً: ما ذكره ابن مالك من احتمال أن يكون أراد توكيد (جبر)  
به (إنّ) التى بمعنى (نعم) ثم حذف الهمزة وخفف بحذف النون الثانية

(١) انظر الملخص: ٥٣٨ وما سياتى من الكلام عن بناء (جبر).



فبقيت الأولى الساكنة التي ظهرت كالتنوين في (جير)، هذا الاحتمال استبعده البغدادي، وأراه بعيداً حقاً خاصة أن الشاعر استعمل بعدها إن مرتين وليست بمعنى (نعم) في أى منهما، والقول بأن (إن) تكون بمعنى نعم يحتاج إلى ما يدل عليه من خلال السياق عند وجودها كاملة فما بالك ولا وجود لها ألبتة كما في الشاهد، ولا يخفى أن إن بمعنى (نعم) غير إن المؤكدة الناصبة.

وإذا بطل أن التنوين ليس تنوين الرّغم، وليس النون الساكنة من (إن) التي بمعنى (نعم)، فلا يبقى إلا أن يكون تنوين ضرورة عند من يعتبرها مصدراً أو ظرفاً، أو تنوين تنكير عند من يعدّها اسم فعل كالفارسي<sup>(١)</sup>، ورجحه ابن أبي الريح في الملخص<sup>(٢)</sup> وسواء كان التنوين تنوين ضرورة أو تنوين تنكير فإنهما كما تبين يدلان على اسمية جير لا حرفيتها، علماً أن هذا البيت تناقله العلماء وقبلوه ومنهم ابن مالك وغيره وهو أحد خمسة أبيات وقعت في المصادر القديمة مما يدلّ على صحتها وعدم احتمال كونها مزورة أو مصنوعة، ولا تعدّد للروايات في موضع الشاهد من البيت المقصود مما يقوى صحة وجود التنوين في (جير) وصحة الاستشهاد بالبيت، ولذا لا وجه لما ادعاه محقق المقدمة الجزولية من أن هذا البيت متكلف، وأن مجرد التنوين لا يدل على الاسمى كما لا يكفي في رد الاستشهاد به أنه مجهول القائل؛

(١) انظر ما سبق والخزانة: ١٠/١١٣.

كما ألح إليه المحقق المذكور<sup>(١)</sup>. وأشير إلى أن وقوعها موقع الأسماء وبجيتها بمعناها ووقوعها من ألفاظ القسم، كل هذا يؤنس القائلين باسميتها وإن لم يعدّه كثيرون من أدلة الاسمية، ولكنها نافعة إلى جانب الدليل القوي وهو تنوين (حير) ولأن فيه ميل بالكلمة إلى ما هو أصل الكلام والسابق في الوضع وهو الأسماء.

أما ما ذهب إليه بعضهم من القول بأنها تكون مشتركة بين الأسماء والحروف فلم يظهر لي في كلامهم تفريق بينها اسماً وحرفاً كما أن ما يكون مشتركاً بين الاسمية والحرفية قليل من الكلمات فلا يقاس عليه إلا بدليل ظاره، والله أعلم.

وإني أميل مع ابن أبي الربيع تبعاً للفارسي والجرجاني في أنها اسم فعل فبالإضافة إلى ما ذكرنا فقد نقل العلماء تنوينها مع بنائها على الكسر مع عدم ذكرهم البيت الذي ذكره البعض، وهذا يدل على أنها سمعت في الكلام منوثة وهذا شأن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات حيث تنوّن عند إرادة التنكير ويحذف التنوين عند إرادة التعريف وقد مضى شرح كل ذلك فيما سبق.

### استعمالها في القسم:

أشار أكثر العلماء إلى استعمال (حير) في القسم مع اختلافهم في نوعها ووجّه فريق منهم لم يشر إلى هذا الاستعمال كابن فارس في

(١) المقدمة الجزولية: ٣٢٢-٣.

المقاييس<sup>(١)</sup> والصاحبي<sup>(٢)</sup> على الرغم من أن ابن دريد المتقدم عليه عبّر عن شيء من هذا بعبارات مختلفة فقال مرة "ويقولون: حير لأفعلن كذا وكذا كلمة يؤكدون بها كتأكيدهم بالقسم".

وقال مرة أخرى: "حير: شبيه بالقسم"<sup>(٣)</sup> وقال عنها مرة ثالثة "حير لأفعلن كذا وكذا مبني على الكسر في معنى القسم"<sup>(٤)</sup>.

وفي موضع آخر: عند قول الشاعر: إننى حير .. إلخ .. "يعنى (حير) القسم".

وعنده في موضع آخر<sup>(٥)</sup> قال: حير كلمة مبنية على الكسر يراد بها الدهر بمعنى: لا أفعله أبداً. وربما أجروها بحرى القسم يقال: حير لأفعلن أو حقاً لأفعلن ونحو ذلك<sup>(٦)</sup>. واختلاف عبارة ابن دريد يجعلنا نتساءل هل يعتبرها من ألفاظ القسم خالصة له أم أنها تستخدم في القسم وغيره أم أنها ليست للقسم وإنما للتأكيد فهي مثل ألفاظ القسم في ذلك دون أن تكون منها. والحقيقة أنه لم يكن جازماً في موضعين بأنها للقسم وإنما شبيهة به، وفي موضعين جعلها للقسم، وفي موضع

(١) (حير) ٤٩٨/١.

(٢) ٢٨، ٢١٩.

(٣) الجمهرة: ٨٨/٢.

(٤) نفسه: ٢٧٢/٣.

(٥) نفسه: ٢٦٧/٢.

(٦) نفسه.

جزم بحجيتها للقسم ولكن ليس فى كل أحوالها إذ قال: وربما أجروها  
بجرى القسم.

وتوحى عبارة الجوهري بأن (جير) إنما تكون للقسم<sup>(١)</sup> لأنه قال  
"وقولهم (جير لا آتيك) يمين للعرب ومعناها حقاً .. إلخ".

وعن ابن الأنبارى أنها توضع موضع اليمين فيحتمل أنه يخصها  
بالقسم<sup>(٢)</sup> فلا تستخدم فى غيره.

وفى معانى الحروف "وهى حرف مقسم به، وقيل: معناه نعم، قال  
امرؤ القيس:

لم تفعلوا فعل آل حنظلةٍ      إنهم جيرٍ بئسما ائتمروا<sup>(٣)</sup>

وأفهم من هذا النص أنها حرف قسم وفى حالتها تلك قيل معناها  
نعم، واستبعد أنه يريد أنها تكون حرف قسم وتكون بمعنى نعم  
عندما لا تكون قسماً، فصاحب حروف المعانى يخصها بالقسم على ما  
أرى.

أما ابن يعيش فيذهب إلى أن أكثر استعمالها مع القسم<sup>(٤)</sup> مخالفاً

(١) الصحاح (جير).

(٢) التهذيب: ١١/١٧٨.

(٣) معانى الحروف: ١٠٦.

(٤) شرح المفصل: ٨/١٢٤.

ابن دريد فى قلة استعمالها فى القسم، ومخالفاً من جعل استعمالها خاصاً بالقسم.

وقد وافق الإربلى<sup>(١)</sup> ابن يعيش فى القول بكثرة استعمالها فى القسم فالعرب تقسم بها كثيراً على ما حكاه.

ولم يظهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية الشافية<sup>(٢)</sup> ما يفيد كثرة أو قلة استعمالها فى القسم، ولكنه ذكر استعمالها فيه، وخصص لبعضها عدة صفحات، وقد قال عنها فى الكافية.

و(جير) أو (جير) ينوب عن قسم كذا ينوب عنه أيضاً (لا جرم)

وقال فى أول شرح البيت: "يقال: جير لأفعلن بالكسر والفتح، و(لا جرم لأفعلن)؛ فيستغنى عن ذكر المُقْسَمِ به بـ (جير) وبـ (لا جرم)، فمن لاستغناء بجير قول الشاعر:

قالوا: قُهِرَتْ، فقلتُ: جير لِيُعْلَمَنَّ عَمَّا قليلٍ أُنَا المَقْهُورُ

إلخ .. ما قال<sup>(٣)</sup>."

إلا أن ابن مالك قال بكثرة استعمالها فى القسم فى شرح التسهيل لأنه قال بعد ذكره استعمالها فى القسم: "وقد يجاب بجير دون قسم

(١) جواهر الأدب: ٤٦٠.

(٢) ٨٨١-٨٨٧.

(٣) المصدر السابق.

مراد كما يجاب بأخواتها إلا (إى) فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم،  
فمذهبه بهذا واضح جداً فاستعمالها فى القسم كثير وأقل منه الجواب  
بها دون قسم فليست مختصة بالقسم.

والرضى الذى يتفق مع ابن مالك فى القول بحرفية (جى) يتفق مع  
أيضاً فى أنها تستعمل فى القسم ويستعمل عبارة (وقد يؤتى بها دون  
قسم) وهى تدلّ على التقليل ولأهمية كلام الرضى نوره بنصه قال:  
"ويقوم مقام الجملة القسمية أيضاً بعض حروف التصديق وهو (جى)  
بمعنى (نعم)، والجامع أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول: جى  
لأفعلن كأنك قلت: نعم والله لأفعلن ...، ثم قال: "وقد يؤتى بها دون  
قسم قال:

وَقُلْنَ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ

أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ<sup>(١)</sup>

إلا أنه من المستحسن الإشارة إلى أن اختصاص (جى) دون  
حروف الجواب بالقيام مقام الجملة القسمية لا يتعارض مع ما ذكره ابن  
مالك من استعمال حروف الجواب فى القسم؛ لأن (جى) تختص فعلاً  
من بينها بالقيام مقام القسم به أما تلك فتسبق المقسم به ولا تقوم  
مقامه وهذا أحد استعمالين لجى فى القسم وسنبحث هذا بعد قليل وقد  
سبقت الإشارة إليه من قبل.

(١) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

وأورد ابن أبى الربيع -الذى يذهب إلى اسمية جبر- رأى جماعة من الناس قالت بأنها مصدر والمعنى: حقاً لأفعلن وكيف علّلوا بناءها بقلة تمكّنها لأنها لا تستعمل إلا فى القسم<sup>(١)</sup> وهذا أول خير عن العلماء فيه تصريح باختصاص جبر بالقسم.

ومن العجيب أن ابن الحاجب فى الإيضاح<sup>(٢)</sup> لم يشر إلى وقوع (جبر) موقع المقسم به، بل تحدث عن حروف الجواب ومنها (جبر) واستعمالها فى القسم فظهر من كلامه أن حروف الجواب عدا (إى) تأتي جواباً مع القسم وبدونه، وأن (إى) لا تكون جواباً إلا مع القسم، وإذا لم يشر إلى اختصاص (جبر) بوضع معين فى القسم لا يكون فى أخواتها وهو وقوعها موقع المقسم به، فلعلّه لم يطلع على كلام غيره فى هذا الأمر.

وأغرب ما وجدت فى هذه المسألة ما قاله الإربلى فى جواهر الأدب<sup>(٣)</sup> من أن (جبر) تأتي "حرف جرٍ للقسم فى آخر" وقد علق المحقق على هذه العبارة بقوله: "فى ابن يعيش ١٢٤/٨" وأكثر ما يستعمل مع القسم فيقال: جبر لأفعلن أى نعم لأفعلن<sup>(٤)</sup> ولم أر كونها حرف جر عند غيره (يعنى الإربلى) "انتهى الهامش.

(١) الملخص: ٥٣٨/١.

(٢) ٢٢٣/٢.

(٣) ٤٦٠ هـ.

(٤) فى شرح ابن يعيش: ١٢٤/٨ (نعم والله) فالمحقق حذف (والله) وزاد (لأفعلن).

وأظن أن هذه العبارة أصابها التحريف فى كلمة (جرّ) وأن صوابها "وحرف جرّد للقسم فى آخر" (يعنى فى موضع آخر) لأنه قال بعدها "لأن العرب تقسم به كثيراً" وقد كان ذهب إلى أن جبر مشتركة بين الاسمية والحرفية وأن الحرفية تقع تارة حرف إيجاب فى موضع بمعنى نعم وحرف (جرّد) للقسم فى آخر؛ لأن العرب تقسم به كثيراً، وأخرى اسماً بمعنى (حق).

فخلاصة رأيه فى مسألتنا أنها تأتى حرفاً وتأتى اسماً، فإن جاءت حرفاً فتكون حرف جواب دون قسم وحرف قسم كثيراً، وأما إن جاءت اسماً فلم يذكر أنها تأتى للقسم، ولعل قوله "إن العرب تقسم بها كثيراً" وإن جاء بعد الحرفية يشمل الاثنين.

وقبل أن نبين كيفية استعمال (جبر) فى القسم لعلّه من المناسب إيراد كلام قيّم لأبى على القالى فى النوادر يجيب فيه عن كيف تقسم العرب بكلمات كـ(لا جرم) و(جبر) و(حقاً) و(عوضاً) وليس فيها معظّم يقسم به؟ قال رحمه الله: "فإن قيل: كيف تكون (لا جرم) قسماً وليس فيه معظّم يقسم به؟، قيل: إن الإقسام عند العرب على ضربين: أحدهما: يقع الإقسام فيه بمن يجلّ قدره وتعلو منزلته، وهو الذى تسبق إليه الأفهام ويستعمل فى أكثر الكلام حين يقول القائل: وإلهى لأفعلن ذلك، وكقيل العرب فى الجاهلية: والرحم لأقصدنك، والعشيرة لأقضين حقك، وهو مكروه عند أهل العلم<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا ينبغى أن يحلف حالف

(١) بل يعد من الشرك وينافى كمال التوحيد.



بغير الله تبارك وتعالى.

والضرب الثاني: أن يعتقد الحالف اليمين والحلف بالعظيم عندهم الكبير في نفسه، ثم يأتي ببذل منه، فيقول: حلفاً صادقاً لأزورك، فجعل حلفاً صادقاً مكتفى به عن المحلوف به عند وضوح المعنى، ولو أظهر اليمين ولم يبين على الاكتفاء والاختصار لقال: أحلف بالله حلفاً صادقاً، وهذه العلة أقسموا بالحق فقالوا: حقاً لأفعلن ذلك؛ إذ جعلوه عوضاً من اليمين، وحملوا على الحق ألفاظاً معناهم فيها كمعناه، فقالوا: كلاً، لأطيعنك يعنون: (حقاً)، وقالت الفصحاء جدير لأفعلن، وعوض لأجلسن، يعنون بتينك اللفظتين (حقاً)، فاحتملت (لا جرم) من معنى الإقسام مثل الذى احتملت كلاً وجدير وعوض، قال أعشى بكر:

رضيحي لبنان ثدى أم تحالفا      بأسحم داج عوض لا تتفرق

وقال الآخر:

وقلن على الفردوس أول مشرب

أجل جدير إن كانت أبيحت دعائره

قال أبو بكر: دعائره يعنى حياضاً، وقال الكميت:

أسلم ما تأتى به من عداوة      ويُغض لهم لا جدير بل هو أشجب

وقال الآخر:

إن الذى أغناك يُغنينى جدير      والله نفاح اليدين بالخير

وقال الآخر:

جامعٌ قد أسمعْت من تَدْعو حيرَ ولا ينادي جامعٌ إلى خيرِ

وقال الآخر:

كلّا زعمتم بأنّا لا نقاتلكم إنّنا لأمثالكم يا قومنا قُتِلْ

أراد: حقّاً زعمتم<sup>(١)</sup> انتهى كلام القائل وقد أوردته بتمامه لأهميته وتعدد شواهد.

نعود الآن إلى الحديث عن (حير) وما ذكره النحاة عن طرق استعمالها في القسم، فقد تبين أن لها استعمالين:

**الأول:** أن تأتي سابقة للقسم جواباً على استفهام<sup>(٢)</sup> أو ما شابه. وهذا الاستعمال تشارك فيه حروف الإجابة، وشرحه ابن مالك في شرح التسهيل فقال: يكثر الاستغناء بقسم مقرون بأحد حروف الإجابة وهي: بلى ونعم ومرادفتها: إي، وإنّ، وأجلّ، وحير كقوله تعالى: ﴿اليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا﴾<sup>(٣)</sup>، وكقولك لمن قال أتفعل كذا؟ ولا والله، ونعم الله، وإي والله، وإنّ والله، وأجل والله، وحير والله ثم قال: "وقد يجاب بحير دون قسم مراد كما يجاب بأخواتها إلا

(١) ذيل الأمالي والنوادر: ٢١١.

(٢) مضى أن (حير) لا تأتي جواباً لاستفهام فيلاحظ التجوّز في التعبير.

(٣) الأنعام: ٣٠.

(إى) فلا أعلم استعمالها إلا مع قسم<sup>(١)</sup>.

والثاني: هو ما ورد من مثل قولهم: جير لأفعلن حيث تأتي جير لفظاً من ألفاظ القسم مثل حقاً ونحوها، والفرق واضح بين هذا التعبير وقولهم: جير والله لأفعلن ففي الأولى أغنت جير عن ذكر المقسم به كما هي عبارة ابن مالك، وعبارة ابن أبي الربيع أنها عوض من القسم، والمراد واحد، ووقوع جير هذا الموقع خاص بها دون حروف الجواب. أما قولهم: جير والله لأفعلن فقد سبقت المقسم به مقارنة له، وتكون بذلك تركيباً وصفه ابن مالك بأنه قسم مقرون بأحد حروف الإجابة، وهذا لا يخصها وحدها بل يشاركها فيه حروف الجواب الأخرى كما بينه العلامة ابن مالك.

ويظهر أن مجيئها لفظاً للقسم لا يقتضى وجودها في صورة كتلك الصورة التي جاء بها المثال النحوى (جير لأفعلن) حيث القسم وجوابه، بل تستقل بنفسها فتعد قسماً فى كل موضع تقع فيه عند بعضهم فى حين تعتبر لفظ قسم فى مواضع دون أخرى عند آخرين، وقد لا يحدد البعض المراد بها فيما ترد فيه.

ومسألة ورودها عوضاً عن المقسم به لا ترتبط عند القوم باسمية الكلمة أو حرفيتها فيظهر من قبولهم (جير) فى هذا الموضع سواء كانت اسماً أم حرفاً يدل على أن الحرف وكذلك الاسم يحل محل القسم لا أفضلية لأحدهما على الآخر وإن كان الأكثر حلول الأسماء مثل حقاً

وعوض وجير الاسمية وغيرها وقد يرد الحرف مع الاسم مثل (لا حرم)، وقد يرد الحرف وحده مثل (كلًا) و(جير) على قول الحرفية.

وسننظر فيما قاله العلماء عن بعض الأبيات التي ورد فيها جير مما سيظهر لنا موقفهم وخلافهم، كما سيوضح حال (جير)، فمثلاً قال الشاعر:

وقلن على الفردوس أول مشرب

أجلُ جيرٍ إن كانت أبيحت دعاثره

فقد أنشده الرضى على أنه قد يؤتى بجير دون قسم مراد فهى فيه عنده حرف تصديق بمعنى نعم بدون قسم كما يقول البغدادى، ثم قال "وصنيع الجوهري يوهم أنها مع القسم لأنه قال: قولهم جير لا آتيك بكسر الراء يمين للعرب ومعناها حقاً، وأنشد هذا البيت بعينه<sup>(١)</sup>".

ومثل ما فعل الجوهري فى البيت السابق فعل نشوان بقول الشاعر:

إن الذى أغناك يغنيننا جير      والله نفّاح اليدين بالخير

فقد قال "جير حرف بمعنى حقاً، مبنية على الكسر، يقال: لا جير لاشك، وهى يمين للعرب"<sup>(٢)</sup> ثم أورد البيت، فصنّعه هذا يدل على أنه يراد بها القسم فى هذا البيت، بل إن قوله (وهى يمين للعرب) قد يدلّ

(١) الخزانة: ١٣٠/١٠.

(٢) شمس العلوم: ٣٦١/١.

على أنها فى نظره تكون دائماً لليمين.

وابن دريد عند قول الشاعر:

متى تَبَّأى بقومك فى معدٌ      تَقُلْ تصديقك العلماء: جـير

وأورده مرةً أخرى برواية أخرى، وقد سبق البيت فى المرة الأولى بقوله: "جـير لأفعلن كذا وكذا كلمة يؤكدون بها كُتَابُ كيدهم بالقسم، وفى المرة الثانية قال: جـير شبيهه بالقسم، فهو يذهب إلى أنها للقسم فى البيت على ما يظهر<sup>(١)</sup>. أما ابن مالك فقد أورده شاهداً على أن جـير بمعنى (نعم) إلا أن هذا ليس فى سياق نفى القسم أو إثباته فيه، وإنما فى سياق نفى اسميتها<sup>(٢)</sup>.

وورد عند ابن دريد مرتين قول الشاعر غيلان بن مسلمة الثقفى:

إننى جـير وإن عَزَّ رَهْطى      بالسويداءِ الغداةً غريبٌ

قال عند وروده المرة الأولى: يعنى جـير القسم، وقال فى المرة الثانية: "جـير كلمة مبنية على الكسر يراد بها الدهر بمعنى: لا أفعله أبداً، وربما أجروها بحرى القسم يقال: جـير لأفعلن<sup>(٣)</sup>" وكلامه فى المرة الثانية عن البيت يوهم أنها ليست قسماً فيه وإن كان أوهم كلامه فى

(١) انظر الجمهرة: ٨٨/٢، ٢٦٧، ٢١٢/٣، ٤٤٨ وما سبق.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٨٦.

(٣) انظر الجمهرة: ٨٨/٢، ٢٦٧، ٢١٢/٣، ٤٤٨ وما سبق.

المرّة الأولى أنها للقسم.

وأرى أنها للقسم فى الأبيات السابقة؛ لأن سياقاتها تقتضى التوكيد، ومثل ذلك فى قول الشاعر:

قالوا: قهرت فقلت: خير ليعلمن عما قليل أئنا المقهورُ

وقد استشهد به السيوطى على أن خير تغنى عن القسم<sup>(١)</sup>، واستشهد به الدمامينى على هذه المسألة أيضاً، كما قال صاحب الدرر، وأورد عنه "لأنها للتصديق والتحقيق والقسم للتأكيد فحسّن إغناؤها عنه" وقد جعل ابن مالك البيت مما استغنى فيه بيجر عن المقسم به<sup>(٢)</sup>.

ومما تكون فيه للقسم فى رأى قول الشاعر:

وقائلةٍ أسيت فقلت: خيرٍ أسىٌ إننى من ذاك إنّه

لأن الشاعر يريد التأكيد على ما أصباه من أسى لما حلّ بينى أسد. وقد زاد فى التوكيد بتكراره إن مرتين بعدها، فالقسم بيجر هنا محتاج إليه فى جوّ المناسبة الذى تعبر عنه الأبيات وهى (كما رواها ابن فارس<sup>(٣)</sup>).

ألا يا طال بالغرُبات ليلى وما تلقى بنو أسدٍ بهنّه  
وقائلةٍ أسيت فقلت: خيرٍ أسىٌ إننى من ذاك إنّه

(١) الدرر: ٥٢/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٨٢/٢.

(٣) الصحاح: ٢١٨، ٢١٩.

أصابهم الحمأ وهم عبراني . وتكنّ عليه نحساً .. لعنة  
فجئنت قبورهم بدءاً ولما فناديت القبور فلم يُجِبْنِه  
وكيف تجيب أصداء وهائم وأجساد بُدِرْنَ وما نُجِرْنِه

(الحمأ): (الحمام) كما قال ابن فارس:

ولا يعارض أن يراد بها القسم هنا ما قاله ابن مالك مفسراً وجود  
التنوين في (جير) "ويحتمل أن يكون قائله أَرَادَ توكيد (جير) به (إن)  
التي بمعنى (نعم) فحذف همزتها وخففت بحذف النون الثانية" بل إن  
إشارته إلى الحاجة لتوكيد (جير) بأنّ التي بمعنى نعم دليل على إمكان  
لجوء الشاعر إلى القسم بجير لتأكيد أساه ولوعته لما أصاب القوم:

وكذلك هي للقسم في رأيي فيما أنشده أبو زيد في النوادر:

إذا ما اعتزّت قالت: أبا جير ساقني

إلى الموت ثم أهل الملا وهو مُخْصِبٌ

على الرغم من قوله بعده: معنى جير نعم وأجل".

وقد جعلها صاحب معاني الحروف<sup>(١)</sup> للقسم في قول الشاعر:

لم تفعلوا فعل آل حنظلة إنهم جير بئسما اتتمروا

وهو محتمل بقوة؛ لأن القسم بعد إن المؤكدة يحقق غرض التقوية

وزيادة التوكيد. وقد جعل القالى (جير) للقسم فى عدد من الأبيات  
وهى:

وقلن على الفردوس أول مشرب

أجلّ جير إن كانت أبيحت دعائره

وقد مرّ، وقول الشاعر:

أسلم ما تأتى به من عداوة وبغض لهم لا جير بل هو أشحبُ

وقوله:

إنّ الذى أغناك يُغنينى جيرٍ والله نفاع اليمين بالخير

وقوله:

جامع قد أسمعت من تدعو: جير ولا ينادى جامعٌ إلى خير<sup>(١)</sup>

وقد ورد الأخير فى اللسان فى سياق يدل على أنه يراد بها  
القسم.

وكانى بالقالى يعد (جير) قسماً فى كل موضع تقع فيه.

ويظهر بعد هذا أنه ربما أصاب من رأى أنها تكون قسماً بكثرة  
وقد تأتى بدون قسم إلا أنه يمكن استنتاج ما يلى:

(١) ذيلُ الأمالى والنوادر: ٢١١.



- ١- أنها إذا جاءت فى مثل: جبر لأكرمَنكَ فهى للقسم دون شك.
- ٢- إذا جاءت مقارنة للقسم فى مثل: جبر والله لأفعلن فهى للجواب بمعنى نعم أو بمعنى حقاً مقارنة للقسم.
- ٣- إذا جاءت منفردة عن القسم أو جوابه فيمكن عدها قسماً أو جواباً دون قسم لانعدام القرينة على أحدهما، ويترجح أنها للقسم لقول العلماء إنها تستعمل فى القسم بكثرة.
- ٤- أنه يترجح أنها للجواب فقط دون قسم مراد، وذلك فى بعض السياقات التى لا يحتاج فيها إلى تقدير القسم كما لو عُطِفَ عليها نعم فى مثل:

أبى كرماً (لا)، ألفاً (جبر) أو (نعم) بأحسن إيفاء وأنجز مواعيد

وقد قال فى الدرر "استشهد به (يعنى السيوطى) على أن جبر لو لم تكن بمعنى نعم ما عطفت عليها<sup>(١)</sup>."

وكما لو وقعت مقابلة لـ (لا) فى مثل:

إذا تقول (لا) ابنة العجير تصدُق، لا إذا تقول: (جبر)

وهذا تقابل ظاهرى كما يقول ابن مالك، وقد تقابلها فى التقدير كقول الكميت:

يرجون عفوى ولا يخشون بادرتهى

لا حَيْرَ، لا حَيْرَ والغربانُ لم تشبِ

أراد: لا يثبت مرجوهم، نعم تلحقهم بادرتهى (أى سرعة غضبى).  
قال ابن مالم وقريب منه اجتماع (أجل) و(لا) فى قول الشاعر:

ترى سيفه لا ينصف الساق نعلهُ

أجل لا ولو كانت طوالاً محامِلُهُ<sup>(١)</sup>

وقد يضعف احتمال القسم فى مثل قول الشاعر مما أنشده صاحب  
المحكم<sup>(٢)</sup>:

قالت أراك هارباً للجور من هَدَّةِ السلطان قلت: حَيْرَ

وأشير هنا أننى عندما أقول بأنها للجواب لا يعنى هذا أنها حرف  
من حروف الجواب، بل هى مما يجاب به ومعلوم أنه يجاب بالحروف  
وغيرها، حيث يمكن أن تجيب من قال لك: جاء صديقك، بـ نعم وبحقاً  
ويجوز وهكذا.

(١) انظر شرح الكافية الشافية: ٨٨٥، وشرح التسهيل: ٢٢٠/٣.

(٢) المحكم: ٣٥٢/٧.

## بناء جبر

يختلف العلماء فى سب بناء الأسماء هل هو شىء واحد أو أكثر، فذهب كثيرون إلى الثانى والذى جزم به ابن مالك فى كتبه أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط. قال السيوطى: وهذا هو المختار ثم قال: إن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض؛ فإن عارضه ما يقتضى الإعراب، فلا أثر له .. وقد جعل الوجوه المعتبرة فى شبه الحرف ستة: الشبه فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال أو الافتقار أو الأهمال، وقال عن السادس: "ذكر ابن مالك فى حاشا الاسمىة أنها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ، ومثلها (على) الاسمىة، و(كلاً) بمعنى (حقاً) ذكرهما ابن الحاجب"، ثم ذكر أن ابن مالك زاد الشبه الجمودى والشبه فى الاستغناء باختلاف صيغة لاختلاف المعانى<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لجبر فقد رأينا أن الناس اختلفت فيها، فمن قائل إنها حرف، ومن قائل إنها اسم، ومن قائل إنها مشتركة بين الحرفية والاسمىة.

فأما بناؤها حرفاً فلا إشكال فيه فقد أجمع على أن الحروف كلها مبنية<sup>(٢)</sup>، وعليه قال ابن مالك فى الخلاصة (وكلُّ حرفٍ مستحق للبناء)، وعلله السيوطى بعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيه؛ ثم قال: "فإن

(١) المجمع: ٤٧/١ - ٥٣ بتصرف كبير.

(٢) نفسه ٤٦/١.

قيل: قد يحصل الإلباس فى بعض الحروف؛ ألا ترى أن (لام الأمر) و(لام كى) صورتها واحدة، والمعنى مختلف؟ وكذا (لا) فى النهى و(لا) فى النفى؟ وأجيب بمحصول الفرق بتقدم العامل على (لام كى) ووقوع (لام الأمر) ابتداءً، وأنه إذا خيف التباس (لا) النافية بالناهية أُتِيَ بغيرها من حروف النفى نحو (ما)<sup>(١)</sup>.

وتبقى قضية بناء (جير) على الكسرة أو الفتحة فى لغة، ولماذا لم تبن على السكون ألم يقل ابن مالك: (والأصل فى المبنى أن يُسكَّن)؟ لقد علل السيوطى لأصالة السكون بأنه عدم الحركة فهو أخف من الحركة وأحق بالأصالة لخفته، وأن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب الحركات، فأصل البناء السكون، وأن البناء يكسب الكلمة ثقلًا فناسب ذلك أصالة البناء على السكون<sup>(٢)</sup>.

ونظراً لأن البناء على السكون أخف من البناء على الحركة فلا يعدل عنه إلا لسبب<sup>(٣)</sup> جعل السيوطى سبب العدول إلى البناء على الحركة واحداً من أربعة هى:

١- إما لأن له أصلاً فى التمكن كالمنادى، والظروف المقطوعة عن الإضافة، ولا رجل، وخمسة عشر، وهذا أقرب المبنيات إلى المعرب.

(١) نفسه ٤٦/١.

(٢) الأشباه والنظائر: ٢٣/٢ (بتصرف).

(٣) الجمع: ٦٢/١.

٢- وإما تفضيلاً له على غيره كالماضى بنى على حركة تفضيلاً على الأمر.

٣- وإما للهرب من التقاء الساكنين كأين وكيف وحيث وأمس.

٤- وإما لأن حركته ضرورية وهى الحروف الأحادية كالباء واللام والواو والفاء؛ لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولاً، سواء كان فى الأول لفظاً أو تقديرأ كالكاف فى نحو: رأيتك، لأنها وإن كانت متصلة لفظاً فهى منفصلة تقديرأ وحكماً؛ لأن ضمير المنصوب فى حكم المنفصل، وإذا كانت منفصلة حكماً لزم الابتداء بالساكن حكماً لو لم يحرك، بخلاف الألف والواو فى قاما، وقاموا، لأن ضمير الفاعل ليس فى حكم المنفصل، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكماً، ذكر ذلك فى (البسيط<sup>(١)</sup>) "انتهى كلام السيوطى.

فيبدو واضحاً أن بناء (جير) على الكسر لا السكون إنما كان هرباً من التقاء الساكنين، وكانت الكسرة على أصل التقاء الساكنين كما قال المالقي<sup>(٢)</sup>، وكذلك قال الإربلى إنها مبنية على الحركة هرباً من التقاء الساكنين، وعلى الكسر لأنه الأصل بعد العدول عن الوقف وليجانس الياء" وقوله "وليجانس الياء" زيادة عما يذكره الآخرون ولذلك تبرز مما بنى على الفتح لالتقاء الساكنين ولم تراعى مجانسة الياء

(١) الأشباه والنظائر: ٢٣/٢.

(٢) الرصف: ١٧٦.

فى مثل (أين) فقال "ولم يفعل ذلك فى (أين) مع وجود الباعث على ذلك، لأنها أكثر استعمالاً، فكان التخفيف بها أنسب<sup>(١)</sup>". ولم يعرف الإربلى أنها تبنى على الفتح لغةً فيها كما قال به البعض وإلا لما علل لبناء (أين) على الفتح بخفته وكثرة استعمالها لتناسب الخفة مع كثرة الاستعمال، ونقل البغدادى عن علم الدين الأندلسى أنه قال: ولم يعبأ بطلب الخفة فيها كما فى أين وكيف؛ لأجل قلة الاستعمال، وهذا يدل على عدم معرفته الفتح فيها مثل الإربلى<sup>(٢)</sup>. ولذا فإن مَنْ عرفوا أن جهر تبنى على الفتح علّوه بأنه تشبيه له (بكيف) كما قال الرضى<sup>(٣)</sup> أو (أين) عند الزبيدى<sup>(٤)</sup>، ولعله أتى فيها لخفته التى جعلته يعاقب البناء على الضم والكسر الثقيلين كما فى (حيث) التى تبنى على الكسر والفتح والضم.

وقد ظن جماعة أن الكسر علامة بناء (جير) ولم يروها تخرج عن ذلك حكى الأزهري عن شمر "وهى كسرة لا تنتقل"<sup>(٥)</sup> وحكى ابن فارس عن المفضل (جير): خفض أبدأ وربما نونوها<sup>(٦)</sup> ولم يعرف ابن

(١) جواهر الأدب: ٤٦٠.

(٢) شرح أبيات المغنى: ٥٩/٣.

(٣) شرح الكافية: ٣٤١/٢.

(٤) التاج (جير).

(٥) التهذيب: ١٧٨/١١.

(٦) الصحاح: ٢١٨.

دريد<sup>(١)</sup> ونشوان<sup>(٢)</sup> الفتح فيها ونصا على الكسر. ولكن جماعة أشارت إلى بنائها على الفتح فالأزهري يحكى عن أبي عبيد عن أبي زيد أنه "يقال: جير لأفعل ذاك وبعضهم يقول جير بالنصب<sup>(٣)</sup>" وقال الصغاني "جير بفتح الراء مبنياً على الفتح لغة فى جير بكسرها مبنياً على الكسر<sup>(٤)</sup>" ويقول ابن الحاجب "والكسر فيها أكثر<sup>(٥)</sup>"، وابن مالك يقول "يقال جير لأفعلن بالكسر والفتح<sup>(٦)</sup>" وقال الرضى "وهى مبنية على الكسر وقد يفتح كـ (كيف)<sup>(٧)</sup>" فبناؤها على الفتح مسموع وصحيح لأن من حفظه حجة على من لم يحفظ. وقد أنكر أحد أشياخ أبي حيان بناءها على الفتح حالة كونها اسم<sup>(٨)</sup> فعل، ولم أعرف وجهاً لهذا؛ ذلك أن الفتح سمع فيها ويجب التزام حركة البناء المسموعة فى أسماء الأفعال كما يقول عباس حسن<sup>(٩)</sup> وقال "وغاية القول أنه يجب - فى النوع السماعى - الاقتصار على نص اللفظ المسموع وصيغته، وعلى

(١) الجمهرة: ٢/٢٦٧، ٣/٢٢٣، ٤٤٨.

(٢) شمس العلوم: ١/٣٦١.

(٣) التهذيب: ١١/١٧٨.

(٤) التكملة (جير).

(٥) الإيضاح: ٢/٢٢٢.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٨٨٢.

(٧) شرح الكافية: ٢/٣٤١.

(٨) شرح أبيات المغنى: ٣/٦٢.

(٩) النحو الوافى: ٤/١٥٣.

علامة بنائه الواردة معه، سواء أكانت واحدة أم أكثر، معها تنوين أو لا، إلخ.. "وكما ذكرنا فإن الكسر مسموع في جبر كما أن الفتح كذلك، وسمع الكسر مع التنوين أيضاً فلا وجه لما قاله شيخ أبى حيان في ظنى.

ولسنا بحاجة إلى العودة لبحث هذه القضية عند بحث بناء (جبر) عند من قال باسميتها اكتفاء بما سبق فالأمر لا يختلف بين الحرفية والاسمية في هذا.

### وأما بناؤها اسماً ففيه أمور:

أولاً: أن ابن مالك جعل بناءها علامة على حرفيتها منكرأ اسميتها<sup>(١)</sup>، وزعم أنها لو كانت اسماً بمعنى (حقاً) لأعربت وقبلت (أل)، لأنها حينئذ لا تشبه الحرف بوجه من الوجوه المقتضية للبناء حسب ما قال الشُّمْنِيّ<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أن ما قيل من عدم مشابهة جبر للحرف بوجه من وجوه المشابهة المقتضية للبناء يستدعى أن يُعَلَّلَ بناؤها بأمر لا يتصل بشبه الحرف.

ثالثاً: أن القائلين بالاسمية مطلقاً لا يقولون بوجود (جبر) الحرفية، فلا يمكن أن يقال عندهم إن سبب بناء (جبر) الاسمية مشابهة (جبر)

(١) شرح الكافية الشافية: ٨٨٣.

(٢) المهم: ٢٥٩/٤.



الحرفية لفظاً ومعنى كما قال به ابن الحاجب<sup>(١)</sup> الذى يقول باشتراك (جير) بين الاسمية والحرفية وانظر ما قاله الشُّمْنَى فى الجمع.

رابعاً: أن القائلين بالاسمية افترقوا فيها فمنهم من قال بأنها مصدر، ومنهم من قال بأنها ظرف، ومنهم من قال بأنها اسم فعل.

وبناءً على هذه الأمور فإنه يلزم نقض الاحتجاج بينائها على حرفيتها؛ لأن من الأسماء ما هو مبنى ولا يشبه الحرف فى وجه من الوجوه المتقضية للبناء مثل (عَوْضٌ) ولم يقل أحد بأنها حرف مجرد أنها مبنية. وأن أسباب البناء لا تنحصر فى شبه الحرف وبه قال جماعة من العلماء<sup>(٢)</sup>، ولذا وجد القائلون باسمية (جير) تعليلاً لبنائها غير شبه الحرف كما سيأتي بعد قليل.

أما اختلاف القائلين بالاسمية فى نوعها من الأسماء فإن من قال بأنها اسم فعل كالفارسي والجرجاني وهو الراجح عندى فبناؤها واضح العلة فأسماء الأفعال مبنية، وقال ابن الحاجب "وقد تستعمل بمعنى حقاً، وإذا جاءت كذلك فعلةً بنائها إما اسم من أسماء الأفعال بمعنى (حق) ذلك) كما تقول فى تفسير (هيئات لذلك) (بعداً له) وكثيراً ما تفسر أسماء الأفعال بالمصادر<sup>(٣)</sup>" وقال ابن أبى الربيع "ومن الناس من قال إنها

(١) الإيضاح: ٢/٢٢٢.

(٢) الأشباه والنظائر: ٢/٢٤.

(٣) الإيضاح: ٢/٢٢٢، ٢٢٣.

اسم فعل وبنيت لأن أسماء الأفعال مبنية<sup>(١)</sup>.

وسبب بنائها الشبه الاستعمالي وهو كما وضحه السيوطي "أن يكون الاسم نائباً عن الفعل أى عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل، لا لفظاً ولا محلاً، وذلك أسماء الأفعال، فإنها تلزم النيابة عن أفعالها، فتعمل عملها، ولا تتأثر هي بالعوامل، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهي إن وأخواتها فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل" ثم قال "وهذا على مذهب من يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الأعراب، وهو رأى الأخفش ونسبه في الإيضاح إلى الجمهور<sup>(٢)</sup>".

ومن قال بأنها مصدر كالمالقي<sup>(٣)</sup> فقد بين أن (حير) اسم متمكن في الأصل إلا أنه قلّ استعماله إلا في القسم؛ فقلة الاستعمال إذاً سبب للبناء، وعبر عنه ابن أبي الربيع بقلة التمكن وشرحه قائلاً "ومن الناس من قال: إنها مصدر، والمعنى حقاً لأفعلن، وبنيت لقلة تمكّنها؛ لأنها لا تسعمل إلا في القسم بخلاف سبحانه الله وما أشبهها فإنه ليست مختصة بباب واحد، وإن كانت قائمة مقام الفعل، ولا تنتصب إلا على المصدر، لكنها توجد في كل باب يمكن أن تستعمل فيه على حالها<sup>(٤)</sup>".

أما القول بأنها ظرف فقد ذهب البعض في تفسير بنائها إلى قلة

(١) الملخص: ٥٣٨/١.

(٢) الهمع: ٥١/١، وانظر شرح ابن عقيل: ٣٢/١، ٣٣.

(٣) الرصف: ١٧٧.

(٤) الملخص: ٥٣٨/١، ٥٣٩.

تمكنها وتكون بمنزلة (عَوْضُ) وهو ما ذكره ابن أبي الربيع أيضاً<sup>(١)</sup> أما الشُّمْنَى فقد استشكل بناءها وقال "وأما عند من يجعلها كأبداً، فالبناء مشكل<sup>(٢)</sup>" وأظن أن جعل قلة التمكن سبباً للبناء فيه من الإحادة الكثير والله أعلم.

والسيرا في بعيداً عن نوعها من الأسماء يعلل لبنائها بعلة ترتبط باستعمالها في القسم فهو يعتقد اسميتها كما ذكره البغدادي<sup>(٣)</sup> عنه ولكنه لم يحدد نوعها في الأسماء، وهو يذكر أنه يحلف بها ومن هنا يعلل لبنائها فيقول "يجوز أن تكون كسرت لأنه يحلف بها، فتقع موقع الاسم المحلوف به، فبنى على الكسر للدلالة على أنه مبنى غير معرب لئلا يلتبس بـ (يمين الله)" ثم ذكر بناءها على الفتح بقوله "وقد جاء فيه الفتح" وهذه علة الفرق بين المعرب والمبنى، وقد فُسِّرَ بها بناء (قبل) بالضم، فقد بنى على الضم وهو وما شابهه من الظروف عند قطعها عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه دون لفظه؛ لتخالف حركة البناء حركتي الإعراب؛ فمعلوم أنها إذا ضُمَّت فهي مبنية؛ وإذا فتحت دون تنوين أو جرت دون تنوين أو فتحت منونة أو جرت منونة فهي معربة كما هو مفصل في باب الإضافة<sup>(٤)</sup>.

(١) الملخص: ٥٣٩/١.

(٢) المجمع: ٣٥٩/٤.

(٣) شرح أبيات المغنى: ٥٩/٣.

(٤) التصريح: ٥٠/٢، ٥١.

وللقائلين باشتراك جير بين الاسمية والحرفية طريقة أخرى فى تفسير بناء جير عندما تأتى اسماً؛ وذلك أنها إذا جاءت حرفاً فهى مبنية بلا إشكال، فإذا جاءت اسماً بنيت لموافقتها (جير) الحرفية لفظاً ومعنى كما قال به ابن الحاجب والرضى فقد ذكر ابن الحاجب أن جير قد تستعمل بمعنى حقاً وأنها إذا جاءت كذلك فعلة بنائها إما (لأنها) اسم من أسماء الأفعال وإما "لأنه موافق لجير الذى هو حرف فى لفظه وأصل معناه فى الحرفية التحقيق والإثبات كما قلناه فى (على) إذا كانت اسماً<sup>(١)</sup>".

وقال الرضى "وبناؤها عندهم (يعنى عند من قال باسميتها والرضى لا يوافقهم) لموافقة جير الحرفية لفظاً ومعنى" قال "ولا يكفى فى البناء الموافقة اللفظية؛ ألا ترى إلى إعراب (إلى) بمعنى النعمة<sup>(٢)</sup>" واشترط الرضى الموافقة اللفظية والمعنوية لا يوافق ما ذكره السيوطى عن ابن مالك من أنه ينص على الشبه اللفظى فى (حاشا) وعن ابن الحاجب فى (على) و(كلاً) الأسماء، ولم يورد أنهما اشترطا الموافقة فى المعنى<sup>(٣)</sup>. إلا أننى أظن الرضى محقاً فى اشتراط الموافقة اللفظية والمعنوية معاً لما كان من حال (إلى) بمعنى النعمة علماً أن الشبه اللفظى شىء والشبه الوضعى شىء آخر.

(١) الإيضاح: ٢/٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) شرح الكافية: ٢/٣٤١.

(٣) الهمع: ١/٥٢.

أما الإربلى فقد أجهل الأمر بقوله "وبنيت (يعنى جبر) أما الحرفية .  
فظاهر وأما الاسمية فلما بينهما من الشبه<sup>(١)</sup>".

## إعرابها اسماً

(جبر) عند من يقول بحرفيتها لا محل لها من الإعراب كما هو معلوم.

أما القائلون بالاسمية فإن جماعة منهم عدّوها اسم فعل كما رأينا قبل، واسم الفعل اختلف فيه هل له محل من الإعراب أم لا؟

فالذى نُسِبَ إلى الأخفش، وذهب إليه ابن مالك ونقله عن المحققين، والذي نقله الخضرأوى عن الجمهور واختاره، وصححه الخضرى وإن لم ينسبه إلى الجمهور، والذي كان أحد قولين نقلاً عن سيويو والفارسي أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب فهى تنوب عن الأفعال غير متأثرة بعامل لا ملفوظ ولا مقدر كما يقول الشيخ محمد محيى الدين رحم الله الجميع<sup>(٢)</sup>.

وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لها محل من الإعراب، وافترقوا فرقتين، فمنهم من ذهب إلى أنها مبتدأ يستغنى بمرفوعه الظاهر أو

(١) جواهر الأدب: ٤٦١.

(٢) انظر المساعد: ٦٥٨/٢، وتوضيح المقاصد: ٧٥/٤، وحاشية الخضرى على ابن عقيل: ٢٨/١، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣٣/١، ١٣٤هـ.

المضمرة عن الخير، ونسب هذا الرأى الشيخ محمد محيى الدين إلى سيبويه ونسبه المرادى والخضرى إلى آخرين دون أن يذكر اسم أحد منهم.

ومنهم من ذهب إلى أنها فى محل نصب بأفعال مضمرة، ونسبه الخضرى إلى سيبويه والجمهور وذكر المرادى أنه مذهب المازنى ومن وافقه وأحد قولين نقلاً عن سيبويه والفارسى، وخالف الشيخ محمد محيى الدين الخضرى فى النسبة ناسباً إياه إلى المازنى - كما فعل المرادى وإن لم يذكر أنه نقل عن سيبويه والفارسى - ومحددًا لنوعه من المنصوبات، فقد جعله مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف من معناه فالتقدير فى مثل: هيهات زيدٌ: بُعد بعداً زيدٌ.

وكان ابن عقيل فى المساعد قد ذكر أن مذهب سيبويه والمازنى وغيرهما أنها معمولة ولم يحدد موضعها من الإعراب على مذهبهم، بل قال: وعلى أن أسماء الأفعال معمولة قيل: منصوبة، وقيل: مرفوعة على الابتداء والضمير المرفوع فيها يسد مسد الخير<sup>(١)</sup> والأخير قد يصح لو أن المرفوع ضمير منفصل أو اسم ظاهر كما هو مقرر عند ابن عقيل فى شرحه للألفية<sup>(٢)</sup>.

والذى عليه كثير من العلماء - حسب ما وجدته - أنه لا محل لها من الإعراب وحزم به عباس حسن<sup>(٣)</sup> وكأنه لا يعرف غيره قائلاً

(١) انظر جميع ما سبق فى المصادر السابقة.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/١٨٩.

(٣) النحو الوافى: ٤/١٥٩.

"وجميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقاً - مع أنها أسماء مبنية عاملة كما تقدم (عنده) - فلا تكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً به، ولا مضافاً ولا مضافاً إليه .. ولا شيئاً آخر يقتضى أن تكون مبنية فى محل رفع، أو فى محل نصب، أو فى محل جر، فهى مبنية لا محل لها من الإعراب".

وقد قال ابن مالك<sup>(١)</sup> "وكلها مبنى لشبه الحرف بلزوم النيابة عن الأفعال وعدم مصاحبة العوامل" وقال ابنه بدر الدين محمد فى شرح ألفية والده<sup>(٢)</sup> مفسراً شبه أسماء الفعل الحرف شبهاً استعمالياً "وهذا لأن أسماء الأفعال ملازمة للإسناد إلى الفاعل فهى أبداً عاملة، ولا يعمل فيها شيء" وهكذا جاء عند غيرهم من العلماء.

وبالنسبة لجر فإنها باعتبارها اسم فعل فهى لا محل لها من الإعراب جاءت قسماً أو غير ذلك على أشهر الآراء فى أسماء الأفعال، وإلا فإنها مبتدأ استغنى بفاعله المستتر وجوباً عن الخبر لأن معناه: أعترف أو أحيق وهذا على رأى، ورأى آخر أنها مفعول مطلق منصوب بفعل مقدر من معناه كما هو شأن حقاً.

أما ما ذهب إليه البعض من القول بأنها مصدر فلأنهم بين أمرين إما أنها مصدر متصرف يقع فى جميع مواقع الإعراب فتأتى مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً إلخ .. وإما إنها لا تخرج عن المفعولية المطلقة مثل

(١) التسهيل: ٢١٣.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم: ٣٠.

(سبحان الله) بل إنها أقل تصرفاً؛ فالأول قد يفهم من كلام جماعة لم تشر إلى عدم تصرفها والثاني يظهر من قول ابن أبي الربيع "ومن الناس من قال إنها مصدر والمعنى حقاً لأفعلن، وبنيت لقلة تمكنها؛ لأنها لا تستعمل إلا في القسم بخلاف سبحان الله وما أشبهها فإنها ليست مختصة بباب واحد، وإن كانت قائمة مقام الفعل ولا تنتصب إلا على المصدر لكنها توجد في كل باب يمكن أن تستعمل فيه على حالها<sup>(١)</sup>" فحير أقل تصرفاً من (سبحان الله) لأن حير لا تستعمل إلا في القسم.

فعلى رأى الثانى تعرب مفعولاً مطلقاً نائباً عن الفعل وقعت قسماً أو لم تقع كذلك عند من يجيزه.

وعلى رأى الأول فإن جاءت قسماً فكما حكى أبو حيان عن بعض أصحابه "وأما (عوض) و(حير) فمبنيان حذف منهما حرف القسم، فيجوز أن يحكم على موضعهما بالنصب بإضمار فعل أو بالرفع على الابتداء أو على خبر ابتداء مضمّر قياساً على نظائرها من الأسماء المحذوف منهما حرف القسم<sup>(٢)</sup>.

والذى وجدته عند الأوائل بالنسبة للمقسم به إذا حذف حرف القسم خلاصته فيما قاله الزمخشري في المفصل<sup>(٣)</sup> "وتحذف الباء فينتصب المقسم به بالفعل المضمّر قال:

(١) الملخص: ٥٣٨/١.

(٢) التذييل: ١/٦٦/٤.

(٣) ص ٣٤٧، ٣٤٨.



ألا ربّ من قلبى له الله ناصحُ

وقال: فقلت: يمين الله أبرح قاعداً

وقال:

إذا ما الخبز تأدّمه بلحم فذاك أمانة الله الثريدُ

وقد روى رفع اليمين والأمانة على الابتداء محذوفى الخبر، وتُضْمِرُ كما تَضْمُرُ اللام فى لاه أبوك".

قال ابن يعيش شارحاً لهذا: "والنصب بعد حذف حرف الجر إتماً هو بإيصال الفعل إلى الاسم كالأفعال المتعدية فينصبونه به نحو قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾<sup>(١)</sup> وكذلك قالوا فى القسم "الله لأفعلن، ولا يكادون يحذفون هذا الحرف فى القسم مع الفعل ولا يقولون: أحلف الله ولا أقسم الله، لكنهم يحذفون الفعل والحرف جميعاً، والقياس يقتضى حذف الحرف أولاً فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه ثم حذف الفعل توسعاً لكثرة دور الأقسام فى ذلك" .. ثم قال "وإن شئت أضمرت فعلاً متعدياً نحو أذكر أشهد وشبههما قال ابن السراج لا يضمّر إلا فعل متعد، والوجه الأول لأنك إذا أضمرت فعلاً متعدياً لا يكون من هذا الباب" وقال عن الرفع بأنه على الابتداء ويضمّر الخير ويكون التقدير: يمين الله قسمى أو ما أقسم به، وكذلك أمانة الله لازمة لى فحذفوا الخير كما حذفوه فى لعمر الله وأيمن الله

وقد شبه حذف الخير بحذف حرف الجر في "لاه أبوك" يريد أن الحذف في كل واحد منهما لا لعل بل لضرب من التخفيف لكثرة استعماله، والصواب أن يشبه حذف الخير ههنا بما قد حذف الخير فيه نحو حذفه بعد لولا في قولهم "لولا زيد لكان كذا وكذا" ويشبه حذف حرف القسم بحذف اللام من لاه أبوك؛ لأن كل واحد منهما موصل وعامل الجر<sup>(١)</sup> ثم أشار إلى أنه قد يحذف القسم ويبقى عمله "يعتدون به محذوفاً كما يعتدون به مثبتاً، وذلك للتنبيه على إرادة المحذوف فيقال "الله لأقومن" حكاه سيويه في الخير لا الاستفهام والمراد: والله وبها الله وقد قرئ ﴿ولا نكنتم شهادة الله إنا إذا لمن الآمين﴾<sup>(٢)</sup> فأخرج اسم الله من الإضافة وجعله قسماً وعليه يحمل قوله تعالى في قراءة حمزة ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾<sup>(٣)</sup> (النساء: ١) على إرادة الباء الخ<sup>(٤)</sup>.

ويبقى من الوجوه التي ذكرها أبو حيان أن تعتبر (جبر) خيراً حذف مبتدؤه، وهذا ممكن فإن مما يقسم به ما لا يكون إلا خيراً والمبتدأ محذوف مثل: في ذمتي لأفعلن، ومنها ما يصلح أن يكون خيراً ومبتدأ مثل: يحين الله لأفعلن ومنها ما لا يصلح إلا أن يكون مبتدأ مثل: ﴿لعمرك إنهم لنفي سكرتهم يعمهون﴾ لاقرانه، بلام الابتداء التي لا

(١) شرح ابن يعيش: ١٠٣/٩، ١٠٤.

(٢) المائدة: ١٠٦.

(٣) النساء: ١.

(٤) المصدر نفسه: ١٠٥/٩.

تكون فى الخير<sup>(١)</sup>، ويظهر أن خير من النوع الذى يصلح للأمرين.

وأظن أن هذا يصح لو اعتبرنا (خير) مصدراً متصرفاً أو ظرفاً متصرفاً ولكن فى حالة اعتبار (خير) مصدراً ملازماً للمصدرية أو ظرفاً لا يخرج عن الظرفية فإنها ستكون فى الحالة الأولى مفعولاً مطلقاً لا تخرج عن ذلك وفى الحالة الثانية ظرفاً أو خيراً مبتدأ محذوف؛ لحيى الظرف خيراً، كما فى قوله تعالى: ﴿والركب أسفل منكم﴾<sup>(٢)</sup>.

أما (عوض) فيظهر -والله أعلم- أنهم يعدونها ظرفاً غير متصرف وعلى هذا فلا تخرج عن أن تكون ظرفاً لفعل القسم أو خيراً مبتدأ محذوف.

أما عن (خير) الاسمية فى غير القسم عند من يجوز بحيتها غير قسم فإن الكلام عنها لا يختلف كثيراً عنه عند استعمالها فى القسم، سوى أنه يستبعد أن تعتبر منصوبة على نزع الخافض أو بتعدى الفعل بعد حذف الجار أو باعتبارها فى محل جر بحرف جر محذوف، فيبقى أنها إن كانت مصدراً غير متصرف فهى مفعول مطلق وإن كانت مصدراً متصرفاً فيصح اعتبارها مبتدأ وخبره محذوف أو خيراً حذف مبتدؤه أو مفعولاً مطلقاً.

فإن كانت ظرفاً غير متصرف فهى فى ملح نصب على الظرفية أو

(١) شرح ابن عقيل: ٢٥٢/١، ٢٥٣، ٢٥٦.

(٢) انظر شرح الألفية لابن عقيل: ٢٠٩-٢١٣ مع الهوامش.

أنها خبر مبتدأ محذوف، فإن كانت اسم زمان يأتي ظرفاً وغير ظرف فيجتمل فيها الابتداء والخبرية والظرفية. فإذا اعتبرناها اسم فعل فانظر بيان أحوالها فيما سبق. والله أعلم.

## حديث الشواهد

ما جاء من أبيات شعرية فيها كلمة (جير) عدد قليل، ولم تسعفنى المصادر بأكثر مما ورد فى البحث، ويظهر أن أكثر استعمالها كان فى لغة الخطاب اليومى عند العربى الأول مُقسماً بها أو مصدقاً لحديث الغير؛ ألم يقل أبو صدقة الأعرابى فيما حكاه أبو حيان: إذا حدثك محدث فقل له: جير، أى صدقت<sup>(١)</sup> وكأنه يشير إلى عادة بعضهم فى الإجابة والتصديق، كما أشار القالى إلى عاداتهم فى استعمالها قسمياً عندما قال: وقالت الفصحاء: جير لأفعلن<sup>(٢)</sup> إلخ .. ما قال، وقد قال ابن الأنبارى إن جير توضع موضع اليمين عندهم<sup>(٣)</sup>، وحكى أبو عبيد عن أبى زيد أنه يقال: جير لا أفعل<sup>(٤)</sup> وجعلها البعض مما قلّ استعمالها سواءً فى القسم أو غيره، وذكرها ابن سيدة فى المخصص<sup>(٥)</sup> فى (نوادير القسم). وهذا الفصل يذكر الشواهد الوارد فيها (جير) وأماكن

(١) شرح أبيات المغنى: ٦٢/٣.

(٢) ذيل الأمالى والنوادر: ٢١١.

(٣) التهذيب: ١٧٨/١١.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٨٨٦/٢.

(٥) ١١٦/١٣.

وجودها وما قاله العلماء فيها بقدر ما تسعف المصادر، وهى مرتبة حسب القافية والبحر كما يفعل مفهرسو الشواهد:

- ١- أأسلم ما تأتى به من عداوةٍ وبغضٍ لهم لا جبر بل هو أشجبُ  
(الطويل، للكُميت)

أورد هذا البيت أبو علي القالى فى النوادر: ٢١١ مع عدد من الأبيات سبقها بقوله: "وقالت الفصحاء: جبر لأفعلن، وعوضُ لأجلسن، يعنون بتينك اللفظتين حقاً، فاحتملت (لا جرم) من معنى الإقسام مثل الذى احتملت كلاً وجبر وعوضُ" ثم أورد أبياتاً أقسم فيها قائلوها بـ(عوض) فى واحد منها وبـ(جبر) فى أربعة، منها هذا البيت، وبـ(كِلَا) فى بيت واحد. ولم أعر على هذا البيت فى مصدر آخر، وقد نسبه القالى إلى الكُميت بن زيد.

- ٢- إذا ما اعتزّت قالت: أبى جبر ساقنى

إلى الموت من أهل الملا وهو مُخَصَّبُ

(الطويل، لمجهول)

جاء فى نوادر أبى زيد: ١٨٤ وقال بعده "معنى جبر نعم وأجل".

- ٣- إننى جبر وإن عزَّ رهطى بالسويداء الغداة غريبُ

(المديد، لغيلان بن سلمة الثقفى)

أورده ابن دريد فى الجمهرة: ٢/٢٦٧، ٣/٤٤٨ ونسبه فى الموضع الأول لغيلان بن سلمة الثقفى المتوفى ٢٣هـ حكيم وشاعر مخضرم، وأهمل نسبته فى الموضع الثانى، وقال عنده فى الموضع الأول: "يعنى (جير) القسم، ويقال: جير مبنى على الكسر" وقال فى الموضع الثانى: "جير كلمة مبنية على الكسر، يراد بها الدهر بمعنى: لا أفعله أبداً، وربما أجروها مجرى القسم، يقال: جير لأفعلن أو حقاً لأفعلن ونحو ذلك". وجاء بالرواية نفسها فى معجم ما استعجم ص ٧٦٧ للبكرى المتوفى ٤٨٧هـ، وفى معجم البلدان: ٣/٢٨٦ لياقوت الحموى المتوفى ٦٢٦هـ أورده مغيراً إلى:

إننى، فاعلمى وإن عزّ أهلى بالسويداء للغداة الغريب

وعلى هذا الرواية فجير لم ترد فى البيت، كما أنه غدا من البحر الخفيف لا المديد، وذكر ياقوت معه بيتين قبله من الخفيف أيضاً عدا شطر البيت الثانى فإنه من المديد إلا أن تكون كلمة (سلمى) تحريف (سليمى)، وهما:

أُسْلُوْهُ عَنْ سَلْمَى عِلَاكَ الْمَشِيْبُ وَتَصَابِي الشُّيُوْخُ شَيْءٌ عَجِيْبُ  
وَإِذَا كَانَ فِى سَلِيْمَى نَسِيْبَى لَذَّ فِى سَلْمَى وَطَابَ النَّسِيْبُ

وأظن رواية ابن دريد والبكرى أوثق لتقدمهما فى الزمان، ومع هذا لا أَرُدُّ ما ورد عند ياقوت فيكفينى أن البيت قد روى عند أهل اللغة بما يمكن من الاستشهاد به.

٤- يرجون عَفْوَى ولا يَحْشُونَ بَادِرَتَى

لا جَيرَ، لا جَيرَ، والغربانُ لم تَشِيرِ

(البسيط، للكُميت بن زيد)

أورده ابن مالك فى شرح الكافية الشافية: ٨٨٤/٢ وفى شرح التسهيل: ٢٢٠/٣ مستدلاً على أنها بمعنى نعم ومن ثم على حرفيتها بمقابلتها (لا) فى التقدير، وقال: أراد (يعنى الكُميت): لا يثبت مرجوهم نعم تلحقهم بادرَتى، أى: سرعة غضبى "ونقل صاحب الجنى ص ٤١٣ كلام ابن مالك عن شرح التسهيل وكان منه هذا البيت.

٥- أبى كرمأً (لا)، ألفأً (جير) أو (نعم) بأحسن إيفاءٍ وأنجز موعِدٍ

(الطويل، بعض الطائيين)

استشهد به ابن مالك فى شرحه على الكافية الشافية: ٨٨٣/٢ والتسهيل: ٢١٩/٣ على أنه لو لم تكن جير بمعنى (نعم) ما عطفت عليها فى هذا البيت، وهكذا استشهد به السيوطى فى الهمع: ٢٥٨/٤ وانظر الدرر: ٥٢/٢، وانظر الجنى: ٤١٢ ناقلاً عن شرح التسهيل.

٦- وقلن على الفردوس أولُ مشربٍ

أجلُ جيرٍ إن كانت أبيحت دعائُرُه

(الطويل، بهذه الرواية ينسب لمضرّس)

وسنوفيه القول عند (أسافله) وانظر أيضاً (بوارقه).

٧- قالوا: قُهِرَتْ، فقلت: جِرَ لِيُعْلَمَنَّ عَمَّا قَلِيلٍ أَيْنَا الْمُقْهَرُّ

(الكامل، مجهول القائل)

أقدم ذاكره حسب ما بين يدي من المصادر هو ابن مالك ولم ينسبه إلى أحد وذلك في شرح الكافية الشافية: ٨٨٢/٢، وشرح التسهيل: ٢٢٠/٣، واستشهد به على الاستغناء بجير عن ذكر المقسم به، أو عن القسم كما هي عبارة بعضهم، وذكر صاحب الدرر: ٥٢/٢. أن الدماميني قال معللاً لذلك "لأنها للتصديق والتحقيق والقسم للتأكيد فحسن إغناؤها عنه" وانظر المساعد: ٣٢٨/٢، والجمع: ٢٥٧/٤.

٨- لم يفعلوا فِعْلَ آل حنظلةٍ إهم جِرَ بئس ما ائتمروا

(المنسرح، لامرئ القيس)

ورد في معاني الحروف المنسوب للرماني: ١٠٦ وقال: "وهي حرف مقسم به، وقيل معناه نعم" ثم أورد البيت في الرصف: ١٧٧ "أن معناها حقاً، وما حلّ من الألفاظ المشككة في الحرفية والاسمية محل الاسم حكم عليه بالاسمية إلا إن قام دليل على حرفيته" ثم أورد البيت، وهو في الديوان: ١٣٢ في القسم الأول الذي رواه الأصمعي وبالرواية نفسها، وقال محقق الديوان ص ٤١٧ في تحقيق البيت إنه ورد عند ابن الأنباري في شرح المفضليات، هكذا.



لم يفعلوا فَعَلَّ حَنْظَلٍ بِهِمْ      بئس لعمري بالغيب ما ائتمروا

قال: "ولم يذكر الطوسي هذا البيت والذي يليه" وعلى رواية ابن الأنباري لا شاهد فيه.

٩- متى تبأى بقومك فى معدٍّ      ثَقُلْ تصديقك العلماء: جَيْرِ

(الوافر، لجھول)

ذكره ابن دريد فى الجمهرة مرتين: ٨٨/٢، ٢١٢/٣، وقال فى المرة الأولى: ويقولون: جير لأفعلن كذا وكذا كلمة يؤكدون بها كئاسهم بالقسم" ثم أورد البيت، وقال فى المرة الثانية بعد ذكر البيت هكذا:

"فإن تبأى ببئتك من معدٍّ      يَقُلْ صديقك العلماء جير

ويروى: يَقُلْ لصديقك جير - جير شبيه بالقسم".

وروايته عنده فى الموضع الأول:

فإن تَفَحَّرْ ببئتك من معدٍّ      يَقُلْ صديقك العلماء جير

قال: "ويروى: يقل تصديقك".

والرواية التى أثبتناها فى شرح الكافية الشافية: ٨٨٦ وقد أورده ابن مالك شاهداً على أن جير بمعنى نعم، وجاء البيت عند ابن الشجرى، فى أماليه فى موضعين: ٣٧٤/١، ٣٢٤/٢ شاهداً على

مسألة أخرى.

١٠- جامع، قد أسمعت مَنْ تدعو، جبر وليس يدعو جامع إلى خير

(رجز، لمجهول)

أقدم مصادره تهذيب اللغة: ١٧٨/١١ وحرف المحقق (خير) إلى (جبر) تبعاً لتحريفها في اللسان (جبر) والتصويب من ذيل الأمل إلى والنوادر: ٢١١، وجاء قبل البيت في التهذيب "وقال شمر: في قولهم لا جبرٍ لاحقاً وتقول: جبر لا أفعل ذاك، ولا جبر لا أفعل ذاك، وهي كسرة لا تنتقل" وجاء بعد البيت "وقال ابن الأنباري: جبر يُوضَع موضع اليمين" وقد أورده القالي شاهداً على الإقسام بـ(جبر).

١١- إن الذي أغناك يغنينا جبر والله نفاح اليدين بالخبر

(رجز، لمجهول)

أورده نشوان في شمس العلوم: ٣٦١/١ قائلاً: "جبر بمعنى حقاً، مبنية على الكسر يقال: جبر لا شك، وهي يمين للعرب" وأورد الشاهد.

كما ورد عند القالي في النوادر: ٢١١ شاهداً على القسم بجبر، والرواية عنده (يغني) بدل (يغني).

١٢- إذا تقول: لا، ابنة العجبر تصدق، لا، إذا تقول: جبر

(رجز، لمجهول)

وهو شاهد على أن مقابلة (جير) بـ (لا) دليلٌ على حرفيتها، هذا ما قال به ابن مالك فى شرح الكافية الشافية: ٨٨٤، وشرح التسهيل: ٢١٩/٣ وابن هشام فى المغنى: ١٦٣ والسيوطى فى الجمع: ٢٥٨/٤، ٣٧٤، وهما تابعان لابن مالك فى ذلك، وانظر الجنى الدانى: ٤١٣ وشرح أبيات المغنى: ٧١/٣، ويروى:

إذا يقول (لا) أبو العجير يصدق لا إذا يقول: جير

١٣- قالت: أراك هارباً للجور من هدة السلطان؟ قلت: جير

(رجز، لراجز من طيء)

ورد شاهداً على أن جير بمعنى نعم وهو فى المحكم: ٣٥٢/٧، وعنه شرح الكافية الشافية ٨٨٧/٢، واللسان (جير)، وعنه التاج (جير)، وهو من أرجوزة أوردها ابن جنى فى الخصائص: ٢٣٥/٢- ٢٣٨ واقعة فى ٥٣ شطراً وأنشدها عن الأصمعى وذكر أنها من مشطور السريع، قال الشيخ النجار رحمه الله: ويعدها المتأخرون من مشطور الرجز. ونسبها العيني فى المقاصد: ٤٢٩/٣ إلى أحد رجاز طيء قال: "ولم أقف على اسمه". وانظر الجمع: ٢٥٩/٤، ٢٦٠ حيث قال السيوطى: "وقد يجاب بها (يعنى جير) أى دون قسم، كما يجاب بنعم وأجل كقوله: .." وأورد البيت.

١٤- وقلن ألا البردى أول مشرب نعم، جير إن كانت سقته يوارقهُ

(الطويل، لكعب بن زهير)

قال البغدادي: وقد اخذ كعب بن زهير الصحابي رضي الله عنه بيت طفيل  
(سيأتي) وغير قافيته .. ثم قال: وهي قصيدة عارض بها طفيلاً وسلك  
سبيله وأولها:

نفى شعر الرأس القديم حوالقهُ      ولاح بشيب في السواد مفارقهُ

وانظر (أسافله)

١٥- وقلن على البردى أول مشرب      نعم حير وإن كانت رواء أسافلُ

(الطويل، لطفيل الغنوي)

هذه الرواية التي ذكرها ابن مالك في شرح الكافية الشافية:  
٨٨٤/٢، وشرح التسهيل: ٢١٩/٣، ونسبه إلى طفيل الغنوي، وهي  
الرواية التي أوردها ابن هشام في المغني: ١٦٢، والسيوطي في الجمع:  
٢٥٨/٤، ٣٧٤، وصاحب الجني: ٤١٢، أما البيت بالقافية (دعائره)  
وقد مرّ معنا فهي الرواية التي ذكرها الفارابي في ديوان الأدب:  
٣٠١/٣، والجوهري في الصحاح (حير) وابن الحاجب في الإيضاح:  
٢٢٣/٢، والرضي في شرح الكافية: ٣٤١/٢، والقال في النوادر:  
٢١١، وابن يعيش في شرح المفصل: ١٢٢/٨، والعيني في المقاصد:  
٩٨/٤ وغيرهم.

وجاء البيت بالقافية (بوارقه) -وقد مرّ- وهو من قصيدة لكعب  
بن زهير وقد كشف البغدادي في الخزانة: ١٠٣/١٠-١١١ وفي شرح  
أبيات المغني: ٦٢/٣ وما بعدها السرّ في ورود هذا البيت بثلاث قواف  
مختلفة، وخلاصة ما قاله في شرح أبيات المغني: ٦٢/٣، ٦٥-٦٧ إن

البيت بالقافية (أسالفه) من قصيدة عدتها ستة عشر بيتاً لطيفيل الخيل،  
وأن مطلعها.

صحا قلبه وأقصر اليوم باطله وأنكره مما استفاد حلاله

وأوردها كاملة مشروحة، وفي أثناء ذلك قال (٦٥/٣): "وقع  
في نسخة الدماميني مصراع الشاهد كذا:

أجل جبر إن كانت أبيحت دعائره

وقال، وصدره:

وقلن على الفردوس أول مشرب

وهو من قصيدة لمضرّس بن ربيع الأسدي، وبه استشهد الزخشي  
في المفصل والرضي في الكافية"، ثم قال (٦٦/٣): "وهذا البيت (يعنى  
بالرواية الأخيرة) وإن اشتهر هكذا في الصحاح وغيره، لم أره في شعر  
مضرّس كذا، وإنما رواية الأصمعي وغيره كذا:

وقلن ألا الفردوس أول محضر من الحي إن كانت أبيرت دعائره

ثم قال (٦٦/٣، ٦٧): "وهذا ليس فيه (أجل جبر) ولهذا قال  
الصغاني عندما أنشد بيت طفيفيل شاهداً لجبر "وقد غير النحاة هذا  
الشاهد وجعلوه خنثى (وأنشدوا):

وقلن على الفردوس أول مشرب

أجل جبر إن كانت أبيحت دعائره

وهو مغير من شعر مضر بن ربيع:

وقلن على الفردوس أول محضر

من الحى إن كانت أبيرت دعائره

ثم قال البغدادى عن بيت كعب بن زهير (بوارقه) "وقد أخذ كعب بن زهير الصحابي رضي الله عنه بيت طفيل وغير قافيته فقال:

وقلن ألا البردى أول مشرب نعم جبر إن كانت سقته بوارقه

وهى قصيدة عارض بها طفيلًا، وسلك سبيله وأولها:

نفى شعر الرأس القديم حوالقه ولا بشيب فى السواد مفارقه

إلخ .. ما قال.

أما عن الاستشهاد بهذا البيت فقد جاء على عدة وجوه:

١- شاهداً على أن جبر يمين للعرب وأن معناها حقاً، وعليه الجوهري فى الصحاح والقالى فى النوادر: ٢١١.

٢- على أن جبر يمين للعرب وأن معناها نعم وأجل، وعليه الفارابى فى ديوان الأدب: ٣/١٠٣ وهو قريب من الأول لولا أنه جعلها بمعنى الحرف.

٣- على أنه قد يؤتى بجبر دون قسم فهى حرف تصديق بمعنى نعم، وهو مذهب الرضى فى شرح الكافية: ٣٤١/٢، وانظر الخزائنة: ١٠٣/١٠، وهو بعكس الأول.

- ٤- شاهداً على تأكيد نعم أو أجل بها وهو دليل على حرفيتها عند ابن مالك وآخرين انظر: شرح الكافية الشافية: ٨٨٢/٢، وشرح التسهيل: ٢٢٠/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢١/٨ وغيرهم.
- ٥- الاستدلال به على اسمية جبر لأنه دخل عليها نعم والحرف لا يدخل على الحرف والمعنى: نعم حقاً. انظر هذا فى جواهر الأدب: ٤٦٠، وهذا مخالف للوجه الرابع.

وهذا الاختلاف ينبى عن الأمور التالية:

- (أ) أن جبر يمكن تفسيرها بنعم كما يمكن تفسيرها بحقاً فى أى موضع تقع فيه مما يسقط الاستدلال بمعناها عند الحكم عليها من حيث الحرفية والاسمية.
- (ب) أن اقترانها بأحد حروف الجواب بعطف أحدهما على الآخر أو توكيده به لا يعنى حرفيتها، كما لا يعنى اسميتها لاحتمال عدم التوكيد بها فى مثل هذا البيت ولأنه لا ضمير فى عطفها عندما يراد لفظها على الحرف عندما يراد لفظه.
- (ج) أنه يحتمل الإقسام بها فى كل موضع ترد فيه، ولا يمنع من هذا أن يقال بأنها ليست للقسم فى أى من الأساليب أو الأبيات الوارد فيها جبر إلا بقرينة.

١٦- وقائله أسيت، فقلت: جبر أسى إنسى من ذاك إنه

(الوافر، لرجل من بنى أسد)

هذا البيت من أبيات أنشدتها أبو على الفارسى عن ابن السكيت،

ورويت عن المفضل، ونسبها ابن السكيت إلى رجل من بنى أسد، ولم يذكر اسمه، قال ذلك البغدادي في شرح أبيات المغنى: ٧٣، ٧٢/٣، ٧٥. وانظرها في الصاحبى: ٢١٨.

والشاهد فيه: أن تنوين جبر دليل على اسميتها، وقد حاول بعض النحاة توجيهه بما يسقط الاستدلال به على الاسمىة، وانظر: الجزولية: ٣٢٣، وشرح الكافية الشافية: ٨٨٥/٢، وشرح الكافية للرضى: ٣٤١/٢، وجواهر الأدب: ٤٦٠، ورصف المباني: ١٧٧، والخزانة: ١١١/١٠. وقد اعتنى بشرح الأبيات، وغير ذلك من المصادر.



## الخاتمة

لعل ختام هذا البحث إشارة إلى ما أظنه سبب موت هذه الكلمة وانعدام استعمالها فى اللغة المكتوبة والمنطوقة وهو أن استعمالها القديم فى أكثر أحوالها كان للقسم، وما تقسم به العرب فى جاهليتها انصرفت عن أكثره وسقط من خطابها اليومى بعد مرور زمن من انتشار الإسلام بين العرب؛ لأنه لا يُقَسَّمُ بغير الله كما هو معلوم من شريعة الإسلام.

حتى ما أقسم الله به فى القرآن -وله أن يقسم بما شاء- لم تسعمله العرب فى القسم إذا كان بغير الله وأسمائه وصفاته فكان مصيره مصير كلمة (جبر) و(عوض) وما شابه، فالله يقول: ﴿لعمرك إنهم لفى سكرتهم يعمهون﴾ ولا أحد يقسم بهذه الكلمة الآن.

ومما بقى فى اللهجات العربية الحديثة القسم بالحياة وقد كان قديماً إذ سمع (تحياتك، وحياتك) ولكن أحداً ممن يحرص على نقاء العقيدة لا يقسم بالحياة ولا بغيرها، وإنما يقسم بالله وبأسمائه الحسنى وصفاته العليا.

ويمكن أن يقال إضافة إلى ذلك أن الإجابة بنعم ولا قد سادت على ما سواها من أدوات الإجابة، فلم نعد نسمع كلمة (أجل) إلا قليلاً، وأما مثل (جَلَلٌ، وَبَجَلٌ، وجبر)، وإن بمعنى نعم، فلا استعمال لها منذ زمن طويل.

وإشارة أيضاً مختصرة إلى ما أظهره البحث من رجحان اسمية (جبر)، ويترجح من ذلك أنها اسم فعل وهو مذهب الفارسي والجرجاني، وبذا يتم تفسير ما سمع من بنائها على الكسر مع تنوينها وعدمه وما سمع من بنائها على الفتح وعدم إعرابها.

كما يترجح في اسم الفعل أنه لا محل له من الإعراب، وفي هذا خروج من إشكال تحديد محلها من الإعراب.

والحمد لله رب العالمين.

## المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تح/ طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ.
- الإنصاف، لابن الأنباري، تح/ محمد محيي الدين، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٨٠هـ.
- أوضح المسالك، لابن هشام، تح/ محمد محيي الدين، تصوير الفيصلية بمكة.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح/ د. موسى بنأي، بغداد.
- البحر المحيط، لأبي حيان، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- تاج العروس، للزبيدي، مصورة.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان، ج٤، مصورة نسخة دار الكتب.
- تسهيل الفوائد، لابن مالك، تح/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
- التصريح على التوضيح، للأزهري، دار إحياء الكتب العربية.
- التكملة والذيل والصلة، للصغاني، تح/ الإبياري وآخرين، مطبعة دار الكتب، ١٩٧١م.

- تهذيب اللغة، للأزهري، تح/ عبد السلام هارون وآخرين.
- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، تح/ د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، مؤسسة الحلبي، القاهرة.
- الجنى الدانى، للمرادي، تح/ طه محسن، مطابع جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ.
- جواهر الأدب، للإربلي، تح/ د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ.
- حاشية الخضرى على ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- خزانة الأدب، للبغدادى، تح/ عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٨٩هـ.
- الدرر اللوامع، للشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ.
- ديوان الأدب، للفارابي، تح/ أحمد مختار عمر، مطبعة الأمانى، ١٣٩٦هـ.
- ديوان امرئ القيس، تح/ محمد ابو الفضل، دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٤م.
- ذيل الأمالى والنوادر، للقالي، تح/ محمد عبد الجنود الأصمعى، دار الكتاب العربى، بيروت.

- رصف المباني، للمالقي، تح/ د. أحمد الخراط، مجمع اللغة بدمشق، ١٣٩٥هـ.

- شرح أبيات المغني، للبغدادى، تح/ عبد العزيز رباح وآخر، نشر دار المأمون، ط١، ١٣٩٤هـ.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تح/ محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تح/ د. عبد الحميد السيد، دار الجليل، لبنان.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تح/ د. عبد الرحمن السيد ود. المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ.

- شرح الكافية، للرضى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح/ عبد المنعم هريدى، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ.

- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، تح/ د. تركى العتيبي، رسالة دكتوراه، ١٤٠٨هـ.

- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل، للسلسلى، تح/ د. عبد الله الحسينى، الفيصلية، مكة، ط١، ١٤٠٦هـ.

- شمس العلوم، لنشوان الحميري، عالم الكتب، بيروت.
- الصاحبى، لابن فارس، تح/ السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابى، القاهرة.
- الصحاح، للجوهري، تح/ أحمد عطار، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تح/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
- العين، للخليل بن أحمد، تح/ مهدي المخزومي والسامرائي، دار الرشيد، بغداد.
- الكتاب، لسيبويه، تح/ عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- الكليات، لأبى البقاء أيوب الكفوى، دار الكتاب الإسلامى، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- المحيط فى اللغة، لابن عباد، تح/ محمد آل ياسين، ط١، ١٤١٤هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح/ د. محمد كامل بركات، مركز البحوث العلمى، مكة ١٤٠٠هـ.
- معانى الحروف، المنسوب للرماني، تح/ د. عبد الفتاح شليبي، دار الشروق، جدة، ط٢، ١٤٠١هـ.

- معجم البلدان لياقوت، دار صادر، بيروت.
- معجم ما استعجم، للبكري، تح/ مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.
- مغنى اللبيب، لابن هشام، تح/ د. مازن مبارك وآخر، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- المفصل، للزحشرى، ط٢، دار الجيل، بيروت.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تح/ عبد السلام هارون، شركة مصطفى البابى الحلبي، مصر.
- المقتضب، للمبرد، تح/ عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- المقدمة الجزولية، للجزولي، تح/ شعبان عبد الوهاب، ط١، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- الملخص فى ضبط قوانين العربية، لابن أبى الربيع، تح/ د. على سلطان الحكيمى، ط١، ١٤٠٥هـ.
- النحو الوافى، لعباس حسن، ط٥، دار المعارف، ١٩٧٥م.
- همع الهوامع، للسيوطى، تح/ عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.





# المركب العددي

د/ موسى مصطفى العبيدان

رئيس قسم اللغة العربية بكلية المعلمين بتبوك



## ملخص البحث:

يعرف المركب العددي بأنه: ما ركب تركيباً مزجياً من عددين معينين أو مبهورين لا فاصل بينهما يوديان معاً معنى واحداً جديداً لم يكن لواحد منهما قبل التركيب.

يؤنث المركب العددي باستثناء الواحد والاثنين تأنيثاً لفظياً مع معدوده المذكر بإلحاق مميز التأنيث في صدره، وتأنيثاً معنوياً مع معدوده المؤنث بإسقاط مميز التأنيث من الصدر، ويمنع إلحاق مميز التأنيث بالعجز في حالة التأنيث اللفظي لئلا يجتمع مميزا تأنيث من نوع واحد فيما هو كالكلمة الواحدة، أما السبب الذي يوجه إلحاق مميز التأنيث بالعجز دون الصدر في حالة التأنيث المعنوي هو: أن نحو ثلاث عشرة، مؤنث معنوي وعدم إلحاق مميز التأنيث به يؤدي إلى إخلائه من المميز فلهذا السبب ألحق مميز التأنيث بالعجز دون الصدر حتى لا يلتبس بالمؤنث تأنيثاً لفظياً.

يبني المركب العددي باستثناء اثني عشر واثنتي عشرة على فتح الجزأين لتضمن الجزأين معاً معنى حرف العطف خلافاً لجمهور النحاة، أما اثنا عشر واثنتا عشرة فقد بنى العجز منهما لتضمنه معنى حرف العطف أما الصدر فقد أعرب لتعارض المانع والمقتضى فقدم المانع وهو: إلحاقه بالمثنى، على المقتضى وهو: تضمن الصدر معنى حرف العطف، لذا أعرب الصدر وبقي العجز على حاله من البناء. وهذا على خلاف ما ذهب إليه النحاة، أما إذا أضيف المركب العددي إلى مستحق المعداد فيحوز فيه بناء الجزأين على الفتح، أو بناء الصدر وإعراب العجز

بحسب العوامل، أو إعراب الصدر بحسب العوامل وجر العجز مطلقاً، وبكل ورد السماع عن العرب.

يعرف المركب العددي بإدخال "ال" على صدره فقط، وهذا التعريف هو الأكثر شيوعاً عند العرب، أو بإدخالها على جزأيه فقط، أو بإدخالها على جزأيه والتمييز، أو بإدخالها على الصدر والتمييز، وقد أجاز الكوفيون والأخفش هذه الصور جميعها لحكايتها عن العرب، أما البصريون فقد أوجبوا الصورة الأولى ومنعوا ما عداها.

يشتق من المركب العددي اسم فاعل على غير الحقيقة لأداء الأغراض الآتية:

- ١- إفادة الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة.
  - ٢- إفادة الاتصاف بأنه بعض العدد الأصلي الذي صيغ منه، وأنه أحد أفراد.
  - ٣- أن يستعمل الوصف مع العقد لجعل الأقل مساوياً لما فوقه، ويفيد الوصف في هذه الحالة معنى التصيير والتحويل، واشتقاق اسم الفاعل لهذا الغرض منعه الكوفيون لعدم ورود السماع به، وأجازوه البصريون قياساً لا سماعاً.
- تمييز المركب العددي يجب أن يكون مفرداً منصوباً خلافاً للفراء الذي أجاز جمعه، وشذذه الجمهور، أما تابع تمييز المركب العددي فإنه يجوز فيه الأفراد باعتبار لفظ المتبوع، ويجوز فيه الجمع باعتبار عدة العدد المركب، ولا يجوز الفصل بين التمييز والمركب العددي بغير كلمة "بين" إلا في الضرورة.

## المركب العددي

إن الحديث عن المركب العددي يدعو بالضرورة إلى الحديث عن المركب المزجي: لأن المركب العددي من أحد قسميه<sup>(١)</sup> خلافاً لبعض الباحثين، منهم الشريف الجرجاني الذي جعله قسماً قائماً بذاته من أقسام المركب، يقول: "المركب: هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه، وهي خمسة: مركب إسنادي كقام زيد، ومركب إضافي كغلام زيد، ومركب تعدادي كخمسة عشر، ومركب مزجي كبعلبك، ومركب صوتي كسيبويه<sup>(٢)</sup>".

وهذا التقسيم الذي سار عليه الجرجاني مخالف لما عليه جمهور النحاة، إذ المركب عندهم ثلاثة أنواع: مركب إسنادي، ومركب مزجي، ومركب إضافي، فزاد الجرجاني على هذه الثلاثة قسمين هما: المركب العددي، والمركب الصوتي، وهما في واقع الحال يدخلان تحت المركب المزجي؛ لأن مفهومه يشملهما وكذلك يخرج المركب الإسنادي والإضافي من حاقه، فالمركب المزجي: "هو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها". وهذا التعريف هو

(١) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، ج ١/٦٥. عالم الكتب، بيروت.

(٢) السيد الشريف، علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ص ١١٧، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد.

الأكثر شيوعاً عند النحاة<sup>(١)</sup>. وقد اعترض عليه بأنه لا يشمل نحو: "معد يكرّب" ولا نحو "سيبويه". ووجه الاعتراض أن الشبه الوضعي بين الاثنين غير متفق تماماً؛ لأن ما قبل تاء التأنيث يلزم حالة الفتح وأن حركات الإعراب تجرى عليها، وهذه الحالة تتفق مع نحو: "حضر موت" و"بعلبك"، ولكنها لا تتفق مع نحو "معد يكرّب"؛ لأن آخر الجزء الأول ساكن في جميع حالاته، ولا تتفق كذلك مع نحو "سيبويه"؛ لأن آخر الجزء الثاني يلزم الكسر في جميع حالاته الإعرابية<sup>(٢)</sup>. والاعتراض على الحد لا يعنى أن نحو "معد يكرّب"، ونحو "سيبويه" لا يدخلان تحت المركب المزجى، بل هما داخلان فيه، وإنما الخلل ناتج عن قصور التعريف الذى لم يكن شاملاً بحيث يدخل جميع كلمات المركب المزجى تحت مفهومه، ولعل التعريف الذى نرتضيه للمركب المزجى لكونه شاملاً لجميع مفرداته هو التعريف الذى ارتضاه الجمع اللغوى بالقاهرة، ونصه: "المركب المزجى: ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلهما اسماً واحداً إعراباً وبناءً سواء أكانت الكلمتان عربيّتين أو معرّبتين - ويكون ذلك فى أعلام الأشخاص، وفى أعلام الأجناس، والظروف،

---

(١) انظر شرح المفصل، ج ١/٢٩، وانظر ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك ج ١/١٢٦، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، طه عام ١٣٨٦هـ/١٩٧٦م، مطبعة السعادة - مصر، وانظر، الصبان، محمد بن على، حاشية الصبان، ج ١، ١٣٣، دار إحياء الكتب العربية.

(٢) حاشية الصبان، ج ١/١٣٣.

والأحوال، والأصوات، والمركبات العددية<sup>(١)</sup>. فهذا التعريف يدخل المركب العددي تحت المركب المزجي الذي حاول الجرجاني وغيره أن يجعله قسماً مستقلاً، وكذلك يشمل نحو "معد يكرّب" ونحو "سيبويه".

وألفاظ المركب المزجي يمكن توزيعها إلى قسمين باعتبار المعنى الحاصل بعد ضم الكلمتين وجعلهما اسماً واحداً.

فالقسم الأول: أن تكون الكلمتان كشىء واحد ولا يدل كل واحدة من الكلمتين المركبتين على معنى تنفرد به بعد التركيب، فيزول معناهما الأصلي وينشأ من المزج بينهما معنى جديد لا علاقة له بمعنييهما السابقين<sup>(٢)</sup>. مثل كلمة: "بعلبك" فهي كلمة مركبة من كلمتين "بعل" و"بك" لهما معنى واحد، وفي الوقت نفسه لا تنفرد كل منهما بمعنى، وهذا القسم يشمل: أعلام الأشخاص، وأعلام الأجناس والأصوات.

القسم الثاني: أن تكون الكلمتان اسماً واحداً ويدل كل منهما على معنى، وأن معنى الاسم المركب حاصل معنييهما قبل التركيب مع زيادة، وحكم هاتين الكلمتين حكم المعطوف أحدهما على الآخر،

(١) نقلاً عن حسن عباس، النحو الوافي، ج ١/٣٠١، دار المعارف - القاهرة.

(٢) انظر شرح المفصل، ج ١/٦٥ والخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح

المفصل في صنعة الإعراب، ج ١/٢١١، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط ١

عام ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي - بيروت لبنان، وانظر الوافي

ج ١/٣٠١.

فمعناها قبل التركيب هو معناها بعده<sup>(١)</sup>. مثل كلمة "خمسة عشر" فمعنى كل واحد من "الخمس" و"العشرة" مراد كما لو عطفت أحدهما على الأخرى، فقلت: خمسة وعشرة، فلما حذف حرف العطف ومزجت الكلمتان نتج عنهما كمية أخرى من العدد ليس لكل واحدة منهما على الانفراد كما لو جمعت بينهما بحرف العطف، ويشمل هذا القسم المركبات العددية، والظرفية، والحالية، ويهمننا هنا في هذه المركبات المزجية: المركب العددي وسوف نقصر الحديث عليه.

### تعريفه:

إن معظم الكتب النحوية التى تعرضت لذكر باب "العدد" اقتصرت على تعريفه بمفهومه العام ولم تخص المركب العددي بتعريف معين، ومن هذه الكتب كتاب (الكافية فى النحو) لابن الحاجب، وشرحها للرضى الاسترأباضى، وكتاب (حاشية الصبان)، وكذلك معاجم المصطلحات مثل كتاب (التعريفات) للسيد الشريف الجرجانى، وكتاب (الكليات) لأبى البقاء الكفوى، فقليل فى تعريف اسم العدد، هو: "ما وضع لكمية آحاد الأشياء"<sup>(٢)</sup>. وقيل هو: "الكمية المتألفة من

---

(١) انظر شرح المفصل، ج ١/٦٥، وشرح المفصل فى صنعة الإعراب ج ١/٢١١، النحو الوافى ج ١/٣٠١.

(٢) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الكافية فى النحو، ص ١٦٧، تحقيق: طارق نجم عبد الله، ط ١ عام ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م، مكتبة دار الوفاء للنشر  
تكملة الحاشية فى الصفحة التالية ←



الوحدات<sup>(١)</sup>" وقيل العدد هو: "ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعديتين على السواء"<sup>(٢)</sup>. وهذه التعريفات السابقة لاسم العدد تمثل رأى الحسابيين القدامى .. فهي لا تدخل الواحد والاثنين فى مفهوم العدد؛ لأن الواحد ليس من العدد إذ إن العدد عندهم هو الزائد على الواحد، وكذلك الاثنان؛ لأن الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأول<sup>(٣)</sup>. ولا خلاف بين النحويين على أن الواحد والاثنين من أسماء العدد. وإذا كان ثمة تعريف لاسم العدد يتفق ورأى النحاة فإننا نأخذ بصورة التعريف المعدل عن تعريف ابن الحاجب له، يقول الرضى الاسترأبازى: "العدد: ما وضع لكيمة الشيء"<sup>(٤)</sup>. فهذا التعريف يدخل فى اسم العدد الواحد والاثنين وما فوقهما؛ لأن لفظ "شيء" خاص بالموجود خارجياً كان أو ذهنياً، مفرداً كان أو متعدداً، كما أن هذا التعريف لاسم العدد يدخل تحته جميع أنواع العدد المفرد والمركب والعقد والمعطوف، ولكن الذى يهمنا هنا ذكر تعريف للمركب العددي يميزه عن غيره من أنواع العدد الأخرى وكذلك يميزه

والتوزيع - جدة.

(١) انظر التعريفات، ص ٨٥، وانظر الكفوى، أيوب بن موسى الحسينى، الكلينات، ص ٦٤٠، مقابلة عدنان درويش وزميله، ط ٢ غام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) حاشية الصبان، ج ٤/ ٦١.

(٣) الاسترأبازى، محمد بن الحسن، شرح الكافية فى النحو ج ٢، ١٤٥٠، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(٤) المرجع السابق ج ٢/ ١٤٥.

عن غيره من أنواع التركيب المزجي.

لم تخل بعض كتب النحو التراثية من إشارة إلى مفهوم المركب العددي، ولكن هذه الإشارة غير دقيقة لا يمكن اعتبارها تعريفاً دقيقاً له، يقول سيبويه: "فلذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً، قلت: أحد عشر، كأنك قلت: أحد جمل، وليست في عشر ألف وهما حرفان جعلاً اسماً واحداً ضموا أحد إلى عشر<sup>(١)</sup>". ويفهم من كلام سيبويه السابق أن المركب العددي هو: كلمتان ضمنا وجعلتا اسماً واحداً، وكثيراً ما يستعمل لفظ "حرف" مراد به الكلمة. واستعمال سيبويه هنا لكلمة "حرف" يجعل التعريف غير دقيق لعموم كلمة "حرف"، بينما الكلمتان المستعملتان في المركب العددي إنما هما اسماً عدداً، وفي هذا تمييز لهما عن بقية أنواع الكلم، إلا أن كلام سيبويه يصلح أن يكون تعريفاً للمركب المزجي بصفة عامة فيشمل المركب العددي وغيره.

وهناك تعريف آخر للمركب العددي يشيع في بعض كتب النحويين القدامى والمحدثين، وينص التعريف على أن المركب العددي: هو ما ركب من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر<sup>(٢)</sup>. وهذا التعريف أدق من التعريف الذي ذكره

---

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب ج ٣/٥٥٧، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت.

(٢) شرح المفصل، ج ٦/٣٣، وانظر رضا، على، المرجع في اللغة العربية، ج ١/١٥، دار الفكر، الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، ص ٧٥، ط عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دار النهضة العربية - بيروت.

سيبويه للمركب العددي، فقد جمع بين أجزاء الحد من الجنس والفصول، فجنس الحد يمثل فى قوله: "ما ركب" فلو اقتصر عليه المعروف لدخل عليه الاعتراض من جهته فلما ذكر بعده قوله: (من الأعداد من أحد عشر ..) احتز بهذا الفصل -الصفة- عما ليس بعدد، فدخلت فى التعريف الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر وخرج منه بقية المركبات المزجية، ولكن يؤخذ على هذا التعريف عدم استيعابه جميع ذاتيات المركب العددي التى تكشف عن ماهيته وهذا القصور يجعلنا نبحث عن تعريف آخر للمركب العددي يكون أكثر دقة، يقول عباس حسن فى تعريفه له: "هو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين لا فاصل بينهما يؤديان معاً -بعد تركيبهما وامتزاجهما- معنى واحداً جديداً لم يكن لواحدة منهما قبل هذا التركيب، والأولى تسمى صدر المركب والثانية تسمى عجزه<sup>(١)</sup>". ولعل هذا التعريف للمركب العددي أدق من التعريفين السابقين لتمييزه بالأمر الآتية:

١- الجنس، وهذا ما يلمح من قوله: (ما تركب) فهنا يشير إلى أن المركب العددي هو ما ركب من كلمتين، وبهذا يفارق غيره من المفرد.

٢- ذكره لذاتيات المركب العددي، وهى:

(أ) المزج، وهو ذاتية يفارق بها المركب العددي غيره من المركبات الأخرى مثل: المركب الإسنادى والمركب الإضافي.

(١) النحو الوافى، ج ٤/ ٥٢٠.

(ب) كونه من عددين، وهى ذاتية يفارق بها غيره من أنواع المركب المزجى.

(ج) كونه لا فاصل بينهما، وهى ذاتية يفارق بها العدد المعطوف بعاطف ظاهر، نحو: ثلاثة وثلاثون.

(د) دلالتها على معنى جديد بعد مزجها ليس لواحد منهما قبل المزج، وهى ذاتية يفارق بها قسماً من المركب المزجى وهو القسم الذى فيه يزول معنى الكلمتين الأصلي بعد مزجها وينشأ عن موجهما معنى جديد لا علاقة له بمعنى الكلمتين السابقتين نحو "بعلبك" و"سيويه".

٣- ربطه الجزء وهو المركب العددى بالكل وهو المركب المزجى، إذ التعريف يشير إلى أن المركب العددى هو مركب مزجى، ويلمح هذا من قوله: (هو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين).

وهنا مأخذ بسيط يؤخذ على تعريف عباس حسن للمركب العددى وهو استعماله كلمة (عددي) مطلقة بدون قيد، وهذا الإطلاق يجعل الذهن عند سماعها ينصرف إلى العدد المحدد من أحد عشر إلى تسعة عشر ولا يدخل فى حساباته العدد البهم بضع عشرة وبضعة عشرة، فلو قيدت كلمة (عددين) بالقيد الآتى (من عددين معينين أو مبهمين) لانتفى هذا المأخذ عن التعريف السابق، ولأصبح تعريفاً دقيقاً للمركب العددى ويكون على النحو التالى، المركب العددى هو: ما ركب تركيباً مزجياً من عددين معينين أو مبهمين لا فاصل بينهما يؤديان معاً معنى واحداً جديداً لم يكن لواحد منهما قبل هذا التركيب.

## تذكره وتأنثه:

إن مخالفة العدد لمعدوده في التذكير والتأنث من الظواهر اللغوية الغريبة في اللغة العربية، وقد طرح النحاة تفسيرات عدة لتعليل هذه الظاهرة لا يخلو معظمها من مأخذ، وهي ظاهرة تستثير العقل فعلاً لمحاولة إيجاد تعليل مناسب لها، ولعلنا قبل الحديث عن هذه الظاهرة نلمح إلى ثلاثة أمور مهمة<sup>(١)</sup> هي:

١- أن العبرة في التذكير والتأنث مع المعدود باللفظ غالباً لا بالمعنى، وقد يعتبر في ذلك المعنى بقلّة، فقد يؤتى بمميز التأنث -التاء- مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر، كقولك: ثلاثة أنفس، فلحقت التاء كلمة "ثلاث" لتأويل كلمة "نفس" بمذكر، ويحذف مميز التأنث مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث، كقولك: له عشر أبطن، فحذفت التاء من كلمة "عشر" لتأويل كلمة "بطن" بمؤنث.

٢- أن العبرة في التذكير والتأنث مع المعدود بالمفرد لا بالجمع، كقولك: الكتاب في ثلاثة مجلدات، فألحق بمميز التأنث بكلمة "ثلاثة"؛ لأن مفرد "مجلدات" مجلد وهو مذكر فلم يعتبر التأنث الناجم عن جمع "مجلد" على "مجلدات" خلافاً للبغداديين، فإنهم يعتبرون حال الجمع فيقولون: ثلاث مجلدات، وأربع نهيرات، وإن

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، همع الهوامع، ج ٣٠٧/٥ -

٣٠٨، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، طبع ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م، دار

البحوث العلمية الكويت.

كان المفرد مذكراً كما فى "مجلد" و"نهر" فى المثالين السابقين.

٣- أن العبرة فى التذكير والتأنيث مع المعدود بحال الموصوف لا بحال الصفة، تقول: رأيت ثلاثة ربعات، بالشاء إذا أردت رجالاً، وتقول: ثلاث ربعات، بدون ميم التأنيث إذا أردت نساءً اعتباراً بحال من وصفت.

إن هذه الاعتبارات يلزم استحضارها عند استعمال العدد فى سياقاته المختلفة مفرداً كان أو مركباً أو معطوفاً، وهى فى الوقت نفسه تضمن المحافظة على سرورة ظاهرة المخالفة فى استعمال العدد.

والحديث عن ظاهرة المخالفة فى المركب العددى يتمحور حول جزأيه النيف والعقد كلاً على حدة لمغايرة كل منهما للآخر فى التذكير والتأنيث، وكذلك اختلافهما وتوافقهما مع المعدود، وهذا يقتضى أن يعالج كل منهما منفرداً عن الآخر.

### أولاً: النيف:

وهو العدد الزائد على العقد -عشرة- ومنه ومن العقد يتكون المركب العددى، ويبدأ من "أحد" إلى "تسعة"، وليست أفراد هذا النيف جميعها تخالف معدوداتها فى التذكير والتأنيث، فالعددان أحد وإحدى واثنان واثنان يطابقان معدودهما تذكيراً وتأنيثاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنى رأيت أحد عشر كوكباً﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿فانبحست منه اثنتا عشرة

(١) سورة يوسف، آية (٤).

عينا<sup>(١)</sup>. ومطابقة هذين العددين لمعدودهما تذكيراً وتأنيناً إنما جاءت على الأصل؛ لأن أسماء الأعداد إنما وضعت للتعبير بها عن المعدود فاكستبت معنى الوصفية، ونظراً لغلبة هذا المعنى عليها استعملت في الأغلب غير تالية لموصوفها، فقدموا الصفة على الموصوف، فقالوا: ثلاثة رجال، بالإضافة بدلاً من رجال ثلاثة إلا العددين واحد واثنين فظل استعمالهما على الأصل، أى: بقيا تابعين للمعدودين ولأجل هذا طابقا الموصوف قياساً في التذكير والتأنين وغير ذلك.

أما بالنسبة لبقية أفراد النيف من (٣-٩) فإنها تخالف معدودها في التذكير والتأنين، وهذه الظاهرة قد اكتفى بعض النحاة بوصفها مثل: سيويه<sup>(٢)</sup>، وابن السراج<sup>(٣)</sup>، وابن جنى<sup>(٤)</sup>، وغيرهم. وهناك فريق آخر من النحاة حاول الوقوف على الظاهرة باحثاً عن عللها وأسبابها فتعددت آراؤهم وتنوعت على النحو التالي:

١- إن التاء الداخلة على اسم العدد مع المعدود المذكر هي تاء المبالغة

(١) سورة الأعراف، آية (١٦٠).

(٢) سيويه، ج ٣/٥٥٧.

(٣) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج ٢/٢٢٤-٢٢٥، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ١ عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) ابن جنى، عثمان، اللمع في العربية، ص ٢٢٧-٢٢٨، تحقيق: حامد مؤمن، ط ٢ عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت.

وليست تاء التأنيث، فهي مثل التاء في علامة ونسابة، أما أسماء الأعداد مع المعدود المؤنث، فهي مؤنثة بالبنية كتأنيث "عناق" و"شمس"<sup>(١)</sup>.

٢- أن اسم العدد في الأصل مؤنث، والمذكر أصل أيضاً، فجعل الأصل للأصل، أى جعل التأنيث مع المذكر، ونزع من اسم العدد مميز التأنيث مع المعدود المؤنث، وفي هذه الحال يصبح مؤنث بالبنية مثل: "عناق" و"عقاب"<sup>(٢)</sup>.

٣- أن اسم العدد في الأصل مؤنث فإذا أريد تعليقه على معدود هو أصل وفرع، وجعل الأصل للأصل فجئ بالتاء مع المذكر، وجعل الفرع للفرع فأسقطت التاء مع المؤنث<sup>(٣)</sup>.

٤- أن اسم العدد كله مؤنث، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث، وتركت من المؤنث وألحقت بالمذكر لقصد الفرق؛ ولأن المذكر أصل وأسبق وأخف وأبعد عن اجتماع علامتى تأنيث فكان بالعلامة أحق<sup>(٤)</sup>.

(١) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، ج٢/٢٥٧، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

(٢) أبو علي الفارسي، الحسين بن أحمد، التكملة، ص٦٧، تحقيق: حسن شاذل فرهود، ط١ عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م، عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض - الرياض..

(٣) شرح الفصل، ج٦/١٨٥.

(٤) همع الهوامع، ج٥/٣٠٧.



٥ أن اسم العدد في الأصل مؤنث؛ لأنه جمع، والمعدود نوعان مذكر ومؤنث، فسبق المذكر؛ لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها، ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة<sup>(١)</sup>.

٦- لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث، وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا مميز التانيث من المؤنث وألحقوها بالمذكر ليعتدلا<sup>(٢)</sup>.

٧- أنهم قصدوا أن يصير اسم العدد مع جمع المذكر تانيثاً لفظياً، ومع جمع المؤنث تانيثاً معنوياً فيعتدلان لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث بالتانيث<sup>(٣)</sup>.

وهذه الآراء السابقة يؤخذ عليها أنها حاولت البحث عن علة عقلية لظاهرة لغوية تستعصى على المنطق العقلي لسبب بسيط، وهو: أن التانيث اللغوي ليست فيه صلة منطقية فيها دقة المنطق ووضوحه، بل أن بعض مميزات التانيث في كثير من كلمات اللغة ترتبط بفكرة الجمعية أكثر من ارتباطها بفكرة التانيث كما هو الحال في تانيث اسم العدد من (٣-٩): "لأن كل جمع يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين<sup>(٤)</sup>".

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال الأشباه والنظائر في النحو، ج ٢/ ١٠٤ ط ١ عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، دار الحديث - بيروت - لبنان.

(٢) شرح المفصل، ج ٦، ١٨٦.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو، ج ٢/ ١٠٤.

(٤) شرح الكافية في النحو، ج ٢/ ١٤٧.

وإذا كان لابد من نظرة فى هذه الآراء السابقة فإننا نقول: إن  
الراى الأول يكتنفه التناقض، فهو ينفى كون التاء فى اسم العدد مع  
المعدود المذكر أنها للتأنيث، فهو يراها تاء المبالغة، فى حين يثبت أن  
اسم العدد المجرد من مميز التأنيث مع المعدود المؤنث مؤنث بالبنية.  
ووجه التناقض أن اسم العدد المستعمل مع المذكر هو اسم العدد  
المستعمل مع المؤنث، فكيف يكون فى حالة استعماله مع المذكر يفيد  
المبالغة ويحرم منها إذا استعمل مع المؤنث؟ أما الآراء الثانى والثالث  
والرابع والخامس والسادس فقد حاولت أن تفسر هذه الظاهرة بعلتين  
تترددان كثيراً فى علم النحو عند تعليل كثير من الظواهر النحوية، وهما  
علة الخفة والثقل، وعلة الأصل والفرع. فبالنسبة للعلة الأولى: وهى  
خفة المذكر وثقل المؤنث ومحاولة تطبيقها على اسم العدد ففيها نظراً؛  
لأن فى اللغة ألفاظاً مذكورة لحق بها مميز التأنيث مثل: "حمزة"  
و"معاوية"، فبمقتضى هذه العلة تكون ثقيلة، غير أنه لم يقل أحد  
بنقلها، كما أن عددها يلحقه مميز التأنيث فلم يكسبها ثقلاً ولو كانت  
علة الخفة والثقل صحيحة لوجب حذف مميز التأنيث من عددها، وعلى  
ذلك لم يقل: جاء أربع حمزات، وإنما يقال: جاء أربعة حمزات، وأما  
بالنسبة للعلة الثانية: وهى المذكر أصل والمؤنث فرع، ومحاولة تطبيقها  
على اسم العدد فهى الأخرى فيها نظراً؛ لأن فى اللغة ألفاظاً يلحق بها  
مميز التأنيث - التاء المربوطة - تقع على المذكر والمؤنث على السواء مثل:  
"السحطة" و"البهمة" و"الجداية" و"الحية" و"الشاة" و"بطة" و"حمامة"

و"نعامة"<sup>(١)</sup>. ومن هذه الألفاظ أسماء العدد من (٣-٩) فهي تستعمل للمذكر والمؤنث مع وجود مميز التأنيث فيها؛ لأن "ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه"<sup>(٢)</sup>، ثم أنه غلب عليها التعبير بها عن المعدود فاكسبت معنى الوصفية فصار يوصف بها المذكر والمؤنث على السواء، يقول سيبويه: "... أصل ربيعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث، فوصفا به، ووصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما يوصف المذكرون "بخمسة" حين يقولون: رجال خمسة، وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر"<sup>(٣)</sup>. وكون هذه الألفاظ تقع على المذكر والمؤنث فإن القول بالأصل والفرع لا معنى له إذ لا يوجد هنا أصل وفرع، ومما يضعف علة الأصل والفرع هنا أنها لا تضطرد مع المائة والألف فإن مميز التأنيث في "مائة" يظل موجوداً مع المعدود المذكر والمؤنث، وكذلك "الألف" يظل خلواً من مميز التأنيث مع معدوده المذكر والمؤنث.

وإذا كانت هذه الظاهرة اللغوية قد استعصت على المنطق العقلي لإيجاد تعليل مناسب لها فلنحاول الاقتراب منها من خلال اللغة

(١) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ص ٢٢٦، تحقيق: محمد عبي الدين عبد الحميد، ط ٤ عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، مطبعة السعادة - مصر.

(٢) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ص ٢٢٦، تحقيق: محمد عبي الدين عبد الحميد، ط ٤ عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، مطبعة السعادة - مصر.

(٣) الفراء، يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث، ص ٩، نشر: مصطفى أحمد الرزقا ط ١ عام ١٣٤٥هـ، المطبعة العلمية - حلب.

وتطورها في مجال التذكير والتأنيث، وقد اتخذت اللغة طرقاً مختلفة للتعبير عن ذلك منها: أنها توقع الاسم الذي يحمل مميز التأنيث - التاء المربوطة - على المذكر والمؤنث مثل: "حية" و"شاة" و"حمامة" و"سحلة" و"نعامة". وهذا النوع من الكلمات حدث فيه تطور إذ أسقط منها مميز التأنيث ليدل على المذكر وكذلك أبقى ليدل اللفظ على المؤنث، وقد ذكر الفراء هذه الحقيقة من قبل، قال: "وربما جعلت العرب عند موضع الحاجة الأثنى مفردة بالهاء، والمذكر مفرداً بطرح الهاء فيكون المذكر على لفظ الجمع، ومن ذلك قولهم: رأيت نعماً أقرع، ورأيت حماماً ذكراً، ورأيت جرادة على جرادة، وحماماً على حمامة يريدون ذكراً على أنثى<sup>(١)</sup>". وملاحظة الفراء لإسقاط العرب لمميز التأنيث للدلالة على المذكر رصد لتطور اللغة في مجال التذكير والتأنيث، ومثل هذا التطور في مجال التذكير والتأنيث حدث في مجال التذكير والتأنيث في أسماء الأعداد إذ إنها في أصل وضعها كانت مؤنثة، ويؤكد هذا التأنيث كونها كذلك في اللغة الآرامية:

فالأعداد إحدى	وثلاثة
وثمانية	جاءت مؤنثة بالألف
أما الأعداد أربعة	وخمسة
وسبعة	وتسعة
وعشرة	

(١) الفراء، يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث، ص ٩، نشر: مصطفى أحمد الرزقا ط ١ عام ١٣٤٥هـ، المطبعة العلمية - حلب.

فقد جاءت مؤنثة بالهاء وهى تاء عند الإضافة حين توصل كما هو الحال فى العربية والعبرية<sup>(١)</sup>. ثم إن أسماء الأعداد نظراً لكثرة الاستعمال غلب عليها معنى الوصفية فصارت تقع صفات للمذكر والمؤنث على السواء. "ومع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب، فاستعمال نحو ثلاثة رجال أغلب من استعمال رجال ثلاثة"<sup>(٢)</sup>، وصحب هذا التطور الجديد من الاستعمال تطور فى استعمال اسم العدد مع المعدود المؤنث فاستغنى اسم العدد المؤنث عن مميز التأنيث بقيام معنى التأنيث فيه؛ لأنه جمع. "والجمع مؤنث جمع مذكر كان أو جمع مؤنث"<sup>(٣)</sup>. وهذا التطور الذى حدث فى اسم العدد مع المعدود المؤنث بالتخلص من مميز التأنيث لم يكن انتقالاً به من المؤنث إلى المذكر، بل بقى على تأنيثه إما لكونه جمعاً والجمع مؤنث كما مر بنا آنفاً، وإما لكون مميز التأنيث وهو التاء المربوطة مقدراً، وحذف تاء التأنيث لفظاً وتُقدَّر هو ما ذهب إليه ابن الحاجب ورضى الدين الاسترأبادى<sup>(٤)</sup>؛ لأن وضعها على العروض والانفكاك، فلذا جاز حذفها وتقديرها، ونخلص من ذلك أن تأنيث

---

(١) عمارة، إسماعيل أحمد، ظاهرة التأنيث من اللغة العربية واللغات السامية، ص ٥١، ط ١/١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، مركز الكتاب العلمى - عمان - الأردن.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج ٢/١٤٧.

(٣) المرجع السابق، ج ٢/١٤٨.

(٤) المرجع السابق، ج ٢/١٦١.

اسم العدد مع المعدود المذكر تأنيث لفظي، مثل تأنيث "حمزة" و"معاوية" ومع المعدود المؤنث معنوي مثل تأنيث "نار" و"دار"، ولعلنا بهذا التصنيف نلتقي مع الرأي السابع من الآراء التي سبق ذكرها.

### ثانياً: العقد:

إن العقد -عشرة- إذا لم يكن مركباً مع النيف فإن استعماله مثل استعمال أسماء الأعداد من (٣-٩) وإن كان خارجاً عنها؛ لأنه ليس من الأرقام العشرية الأساسية التي تبدأ من الصفر إلى التسعة كما حددها العرب، وليست إلى العشرة كما يظن كثير من الناس<sup>(١)</sup>، ونظراً لكونه مفرداً عومل معاملة الأرقام الأساسية المفردة التي تبدأ من (٣-٩)، أما إذا كان العقد مركباً مع النيف فإنه من حيث التذكير والتأنيث يطابق المعدود، ونظراً لنوعية العلاقة بين اسم العدد ومعدوده فإنه سنتناول الحديث عن تذكير العقد وتأنيثه في موضعين.

### (أ) تركيبه مع الواحد والاثنين:

إذا ركب العقد مع الواحد والاثنين فإنه يطابق المعدود في التذكير والتأنيث، تقول: أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة فتاة، واثنان عشر رجلاً، واثنان عشر فتاة، وكذلك النيف الواحد والاثنان يجب مطابقتها لمعدودهما في التذكير والتأنيث.

---

(١) مارديني، سمنر إحسان وزميله، الأعداد المسلية، ص ١١، ط ١ عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دار الإيمان - بيروت.

وهنا يبرز السؤال التالي، لماذا ألقوا مميز التأنيث التاء بالعقد مع وجود مميز التأنيث فى إحدى واثنتان واثنتان فاكتملى به فى تأنيث هذا القسم من المركب العددى دون مميز التأنيث فى العقد؟ إن المركب العددى كالكلمة الواحدة، ومميز التأنيث فى نحو: إحدى عشرة، واثنتا عشرة فى بنيته لا يمكن حذفه بعكس تاء التأنيث فإنها ليست من بنية الكلمة، فهى زيادة تلحق الاسم وبها يصير مؤنثاً، وإذا نزعته منه صار مذكراً، وإذا كان العدد المركب وكذلك غيره من الأعداد عند الاستعمال يعلق بمذكر أو بمؤنث فإنه لابد أن يكون فيه مميز يدل على أحد النوعين فكانت تاء التأنيث لإمكانية إلحاقها ونزعها من الاسم، لذا ألحقت العقد؛ لأنه عجز الكلمة، ولم تلحق آخر الصدر لوجود مميز التأنيث فيه، فلا يصح اجتماع مميزى تأنيث فى محل واحد ووجود مميزى تأنيث فى العجز والصدر فى هذا القسم من المركب العددى علله النحاة بعلل متقاربة، يقول المبرد: "فهما اسمان كانا بائنين فوصلا ولكل واحد منهما لفظ من التأنيث سوى لفظ الآخر، ولو كان على لفظه لم يجز<sup>(١)</sup>". وهذه العلة ردها كذلك ابن يعيش<sup>(٢)</sup>، والسيوطى<sup>(٣)</sup>، وغيرهم. وللخوارزمى تعليل آخر فى هذه المسألة، يقول: "وعامة التأنيث متى كانت فى الوسط فهى أخفى؛ لأنها أوقع فى الطى<sup>(٤)</sup>"

---

(١) المقتضب، ج ٢/١٦٣.

(٢) شرح المفصل، ج ٦/٢٦-٢٧.

(٣) مع الهوامع، ج ٥/٣١١.

(٤) شرح المفصل فى صنعة الإعراب، ج ٣/٥٤.

وهذان التعليان لا يلغى أحدهما الآخر، وعلى هذا يمكن أن يعدا سبيين يعضد أحدهما الآخر فى تفسير اجتماع مميزى التأنيث فى إحدى عشرة واثنتا عشرة واثنتا عشرة.

### (ب) تركيبه مع النيف من (٩-٣):

إذا ركب العقد مع النيف من (٩-٣) فإنه يطابق المعدود فى التذكير والتأنيث، تقول: قرأت ثلاثة عشر كتاباً، وحفظت ثلاث عشرة قصيدة، أما بالنسبة للنيف فإنه يخالف معدوده تذكيراً وتأنيثاً، وهنا يستوقفنا السؤال التالى، لماذا ألحقوا مميز التأنيث بالعقد مع المعدود المؤنث وحذفوه منه مع المعدود المذكور؟ إن بعض النحاة ذكر تعليقات مختلفة لهذا المسلك اللغوى، ومن هؤلاء:

### ١- المبرد (ت ٢٨٥هـ):

يقول المبرد فى كتابه (المقتضب): "ولم تُثبت فى عشر هاءً وهى للمذكر؛ لأنك قد أثبت الهاء فى الاسم الأول، وهما اسم واحد، فلا تدخل تأنيثاً على تأنيث، كما لا تقول حَمْرَاءٌ ولا صَفْرَاءٌ .. فإذا أردت المؤنث أثبت الهاء فى آخر الاسم؛ لأن "عشرأ" مذكر فى هذا الوضع فأنثته لما قصدت إلى مؤنث فقلت: ثلاث عشرة؛ لأنك بنيته بناء على حده كما فعلت ذلك بالمذكر"<sup>(١)</sup>. وخلاصة رأى المبرد أن مميز التأنيث نزع من العقد مع المعدود المذكور لكى لا يجتمع مميزان فى

(١) المقتضب، ج ٢/١٦٢-١٦٣.



المركب العددي، وألحق بالعقد مع المعداد المؤنث لتأنيث المركب العددي، وهذا الرأي نجد صداه عند كثير من النحاة الذين أتوا بعد المبرد مثل العلوي<sup>(١)</sup>. وابن يعيش<sup>(٢)</sup>، وغيرهم.

## ٢- الثمانيني (ت ٤٤٢هـ):

يقول الثمانيني: "إنما جعل -الصدر- بالتاء؛ لأن الاسم الأول هو الموضوع للمذكر قبل العشرة ثم طرأ الثاني عليه فكان الأول أحق بالتقدم على الطارئ فقل: ثلاثة عشر رجلاً، ولما كان الاسم الأول للمؤنث بغير تاء كان أحق بالرتبة من الطارئ فبقى على لفظه، فقل: ثلاث عشرة امرأة<sup>(٣)</sup>". فالثمانيني يجعل الأحقية للنيف في إلحاق مميز التأنيث به؛ لأنه الأول الموضوع للمذكر، أما العقد فهو طارئ عليه لذا سقط حقه في مميز التأنيث، ولما كان الاسم الأول الموضوع للمؤنث خالياً من مميز التأنيث جعلت الأحقية له في الخلو من هذا المميز، أما العقد باعتباره طارئاً فقد لحق به مميز التأنيث. إن هذا التعليل المنطقي الذي قال به الثمانيني بعيد عن اللغة؛ لأن كثيراً من ظواهرها لا يخضع للتعليل المنطقي الذي حاول كثير من النحاة المتأخرين إقحامه في تفسير الظواهر النحوية، وأرى أن مبدأ الأسبقية والأحقية غير وارد في منطقة اللغة على الأقل في المركب العددي؛ لأن الكلمتين أصبحتا بعد

(١) انظر هامش كتاب اللمع في العربية لابن جني، ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) ابن يعيش: ج ٤ ص ١١١.

(٣) ابن يعيش: ج ٤ ص ١١١.

تركيبهما كلمة واحدة لها معنى يختلف عن معنى الكلمتين منفردتين، فليس لأحدهما الأسبقية والأحقية على الأخرى، كما هو الحال فى الكلمة المفردة من غير المركب العددي، إذ لا يستطيع أحد أن يزعم أن فاء الكلمة بحكم كونها أسبق هى أحق بكذا من عين الكلمة ولامها، فكما أن هذا لا يكون هنا فى الكلمة المفردة فكذلك فى المركب العددي.

### ٣- العلوى (ت ٥٣٩هـ):

يقول العلوى: "اعلم أنهم ألحقوا الهاء فى العشرة فى المؤنث وحذفوها من المذكر فرقاً بينهما -على الأصل- فى غير الأعداد<sup>(١)</sup>". وبمثله قال الرضى الاسترأباذي<sup>(٢)</sup>. وهذا رأى ينظر إلى العقد بمعزل عن النيف فهو فى الأصل كلمة منفردة تونث بإلحاق مميز التأنيث فيها، ولكن الأشكال أن العقد هنا جزء من الكلمة، وهذا الجزء لا يمكن معالجته بمعزل عن الجزء الآخر، فيجب أن ينظر إلى الجزأين كوحدة لغوية ذات معنى واحد، ثم إن المركب العددي مؤنث لفظى مع معدوده المذكر، وهو كذلك مؤنث معنوى مع معدوده المؤنث.

ولعل هذه الملاحظات التى ذكرت على رأى الثانى والثالث تجعلنا نميل إلى ترجيح رأى المبرد فى هذه المسألة؛ لأنه حاول الوقوف على علة لغوية منعت إلحاق مميز التأنيث بالعقد؛ لئلا يجتمع مميزاً تأنيث

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج ٢/ ١٤٠.

من نوع واحد فيما هو كالكلمة الواحدة، وهذا أمر لا يقره منطق اللغة، فلا يجوز أن تجمع نحو "مسلمة" و"مؤمنة" بزيادة ألف وتاء مع بقاء مميز التأنيث فيها وهو التاء المربوطة فلا يقال: "مسلمات" و"مؤمنات"، بل يجب حذف مميز التأنيث عن الجمع فيقال: "مسلمات" و"مؤمنات"، وكذلك فى المركب العددي لا يقال: ثلاثة عشرة رجلاً، فيكتفى بمميز التأنيث الذى فى النيف ويحذف من العقد، وكذلك وقف العلة اللغوية التى أجازت دخول التأنيث على العقد مع المعدود المؤنث، وهى أن المركب العددي فى نحو ثلاث عشرة، مؤنث معنوى وعدم إلحاق مميز التأنيث به يودى إلى إخلاصه من المميز، فلهذا السبب دخل مميز التأنيث على العقد دون النيف حتى لا يلتبس بالمركب العددي المؤنث تأنيثاً لفظياً، ولا يقدح فى هذا الرأى الذى رجحناه اجتماع مميز تأنيث فى نحو: إحدى عشرة، واثنى عشرة، لأن مميز التأنيث فيهما ليس من نوع واحد، وكذلك "أن تأنيث إحدى بالألف ليس بالتأنيث الذى على جهة المذكر نحو قائم وقائمة وإذا كان كذلك لم يمتنع دخول التاء عليها<sup>(١)</sup>". وكذلك أن مميز التأنيث فى "اثنتين" و"إحدى" من بنية الكلمة والدليل على أنه من بنية الكلمة أن اثنتين لا واحد لها من لفظها فالتاء فيها ثابتة، وأن وزن إحدى "فُعلى" فالألف من بنية الكلمة كما أن ألف التأنيث فى مثل "حبلى" لا تسقط عند الجمع<sup>(٢)</sup>، فيقال: "حبلى" و"حبيبات".

---

(١) شرح المفصل، ج ٦/٢٦.

(٢) المرجع السابق، ج ٦/٢٦.

ولعلنا بعد هذا نخلص إلى نتيجة مهمة مؤداها: أن المركب العددي بجزأيه النيف والعقد فى حقيقته اسم واحد مؤنث تأنيثاً لفظياً مع معدوده المذكر، ومؤنث تأنيثاً معنوياً مع معدوده المؤنث، وهذه النتيجة تحملنا على الاعتقاد بأن مخالفة اسم العدد لمعدوده مخالفة شكلية سببها إلحاق مميز التأنيث ونزعه من اسم العدد مع المعدود المذكر أو المؤنث.

### بناؤه وإعرابه:

المركب العددي باستثناء "اثنى عشر" مبنى إذا لم يكن مضافاً إلى مستحق المعدود نحو: هذا <sup>أحده</sup> عشر زيد، وبناؤه على فتح الجزأين نحو قولك: عندي خمسة عشر كتاباً، ما عدا "ثمانى عشرة" لوجود الياء، وقد ذكر ابن الحاجب والسيوطى فى ثمانى عشرة ثلاث لغات: فتح الياء .. وإسكانها وحذفها<sup>(١)</sup>، وقد ذكر الرضى الاسترأباذى تعليلاً لهذه اللغات، قال: "أما الفتح؛ لأن الياء تحتل الفتح لحفته كما فى رأيت القاضى، وجاز إسكانها كثيراً لتشاغل المركب بالتركيب كما أسكنت فى معدى كرب .. وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال أيضاً<sup>(٢)</sup>". وذهب السيوطى إلى أن بناء "ثمانى" على الفتح هو الأجود لخفة الفتح على الياء<sup>(٣)</sup>، وقد يكون حكم السيوطى على لغة فتح الياء بالوجود له علاقة بالجانب الموسيقى لكون نطق الياء مفتوحة فى نحو

(١) الكافية فى النحو، ص ١٦٨، همع الهوامع، ج ٣١١/٥-٣١٢.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج ١٤٢/٢.

(٣) همع الهوامع، ج ٣١١/٥.

"ثمانى" و"قاضى" له هذا الطابع، أما إذا عنى بالجوذة الخفة والثلقل الصوتيين ففى كلامه نظراً؛ لأن وجود الفتحة على الياء يعنى أن الجزء الأخير (نِى) من الكلمة يتكون من مقطعين، الأول: (نِ) صامت + حركة قصيرة، والثانى: (ى) صامت + حركة قصيرة، بينما حذف الفتحة وتسكين الياء يجعل الجزء الأخير من الكلمة يتكون من مقطع واحد (نِى) صامت + حركة قصيرة + صامت، وحذف الياء يعنى أن كلمة "ثمانى" حذف منها مقطع كامل وهو الياء مع حركتها الفتحة، وبعد هذا نقول: إن لغة حذف الياء من ثمانى أخف من لغة إبقاء الياء وإسكانها، وهما أخف من لغة فتح الياء كما بيناه آنفاً، وكلامنا يلتقى مع كلام الرضى الاسترأبأدى عند تعليله لحذف الحركة أو حذف الياء بسبب الاستثقال.

وقد تعرض كثير من النحاة لبناء المركب العددى على فتح الجزأين وذكروا لذلك علتين إحداهما لبناء الصدر والأخرى لبناء العجز، فعله بناء الصدر تنزيله منزلة صدر الكلمة من عجزها أو وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح، وعلة بناء العجز تضمنه معنى حرف العطف، وهذا الرأى ذكره عبد القاهر الجرجانى<sup>(١)</sup> والزغششى<sup>(٢)</sup>

---

(١) الجرجانى، عبد القاهر، كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح، ج ٢/٧٣٥، تحقيق: كاظم الجرجانى، طبع عام ١٩٨٢م، منشورات الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية.

(٢) الزغششى، محمود بن عمر - المفصل فى علم العربية، ص ١٧٦، ط ٢ بدون تاريخ، دار الجليل، بيروت - لبنان.

والأشمونى<sup>(١)</sup>، وغيرهم. وعليه اعتراض من وجهين:

الأول: أنه جعل التركيب أو وقوع الثانى من الأول موقع تاء التأنيث علة بناء الصدر، وهذا فيه نظر من ناحيتين، الأولى: أن مجرد التركيب أو تنزيل الثانى من الأول منزلة تاء التأنيث علة فى الغالب لمنع الاسم من الصرف كما هو الحال فى بعض كلمات التركيب المزجى مثل "بعلبك" و"حضر موت" و"قالى قلا"، يقول ابن يعيش: "وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعاً على الواحد وثانياً له<sup>(٢)</sup>". والثانية: أنه لو كان وقوع الثانى من الأول موقع تاء التأنيث يلزم منه البناء للزم بناء صدر المركب المزجى مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء.

الثانى: أنه حصر تضمن معنى حرف العطف فى العجز دون الصدر وجعله علة بنائه، والواقع أن أصل المركب العددي جزآن عطف فيه العقد على النيف بالواو نحو: عندى خمسة وعشرة، فالواو فى هذا التركيب حرف عطف يقتضى التشريك فى الإعراب والمعنى، فهى جمعت الاسمين فى عامل واحد ونابت مناب صيغة التثنية، فقولك: أخذت خمسة وعشرة، بمنزلة أخذت هذين، وفى الوقت نفسه أشركت بين المعطوف والمعطوف عليه فى المعنى إذ الأخذ وقع عليهما معاً، فإذا كانت الواو تقتضى التشريك فى الإعراب والمعنى بين المتعاطفين فى

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج ٤/٦٨.

(٢) شرح المفصل، ج ١/٦٥.

حال وجودها فإنه إذا حذفت يجب أن يبقى لها هذا المعنى فيضمن جزءاً المركب الصدر والعجز؛ لأن معنى كل واحد منهما مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر بواو ظاهرة فلما حذفت حرف العطف تضمن الجزآن معناه فبنينا على الفتح.

وبناء المركب العددي للشبه المعنوي بحرف العطف وقف عليه سيويوه من قبل وكذلك المبرد<sup>(١)</sup>، غير أنهما لم يفصلا فيه التفصيل الذى قال به من جاء بعدهما، يقول سيويوه: "وأما خمسة عشر وأخواتها وحادى عشر وأخواتها، فهما شيثان جعلاً شيئاً واحداً، وإنما أصل خمسة عشر: خمسة وعشرة ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد<sup>(٢)</sup>". ولم يخرج كلام المبرد فى هذا عما قاله سيويوه، وهذا الإجمال فى بيان علة بناء المركب العددي على فتح الجزأين يجعل الباحث يتردد فى ضمهما إلى جماعة الرأى السابق، وفى الوقت نفسه يصعب عليه القطع بأنهما يذهبان إلى: أن المركب العددي بنى على فتح الجزأين لتضمن جزأيه كليهما معنى حرف العطف، لعدم وجود ما يدل على ذلك من كلامها تصريحاً أو تلميحاً، لذا فإن رأيهما لا يمكن رفضه أو قبوله لعدم وضوحه.

والرأى الذى يرتضيه الباحث فى هذه المسألة هو: أن المركب العددي بنى على فتح الجزأين لتضمنهما معنى حرف العطف، وجعل

(١) المقتضب، ج ٢/١٦١.

(٢) سيويوه، ج ٣/٢٩٧-٢٩٨.

الفتح علامة لبنائه لكونه أخف الحركات، وهذا الرأى سبق إليه من النحاة سعيد بن الدهان، يقول: "إذا جاوزت العشرة والعشر رددت العقود الأوّل على حسب العدة وركبت العشرة مع العقد الذى قبله، وبنيتهما على الفتح، وإنما ركبتهما لأنهما تضمّنا الواو، والأصل فى قولك: أحد عشر: أحدٌ وعشرةٌ، فاختصرا، وكان التركيب أولى من العطف<sup>(١)</sup>"، وهذا الرأى حقيق بالقبول؛ لأن الرأى السابق الذى ذكره أغلب النحاة عليه من المآخذ التى تجعل الباحث يتّردد فى الأخذ به لبيان علة بناء المركب العددي على فتح الجزأين.

وأما فيما يتعلق بنحو "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنهما معربان صدرأ مبنيان عجزاً، وعلة إعراب الصدر عندهم وقوع العجز منهما موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا محل بناء، وأما العجز فيهما فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف. وهذا الرأى يتفق مع التعليل العام لبناء العقد فى المركب العددي، ولكن لما اختلف النيف فى كونه دالاً على الاثنين التمس له علة غير تلك التى ذكرت لبناء النيف من غير الاثنين فجعلت علة إعراب "اثنين" و"اثنتين" تنزيل العقد منها منزلة النون، وسبق أن اعترض الباحث على حصر تضمن معنى حرف العطف فى العقد فقط، فيرد هذا الاعتراض هنا أيضاً، ويرد اعتراض آخر وهو: قيام العقد بعلتين متضادتين عند

---

(١) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣٦٦/١، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، ط ١ عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، وانظر حاشية الصبان، ج٤/٦٨-٦٩.



بعض النحاة، فتارة يقوم بعلّة البناء مع النيف من غير الاثنين، وتارة يقوم بعلّة الإعراب مع الاثنين، فقيام العقد بعلتين متضادتين البناء والإعراب، وحصر تضمن معنى حرف العطف فى العقد يدفعان الباحث إلى رفض هذا الرأى فى تعليل إعراب الصدر وبناء العجز فى نحو "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة".

وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن الصدر من نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" مبنى على الألف والياء كأخواته المركبات<sup>(١)</sup>. ويعترض على هذا الرأى من وجهين الأول: أن "اثنين" و"اثنتين" لا واحد لهما من لفظهما فألحقنا بالثنى فأعربنا إعرابه. الثانى: أن بناءهما على الألف أو الياء يلقى ما يميز المثنى عن غيره؛ لأنه تثنية الشيء تكون بزيادة ألف ونون أو ياء ونون على مفرده، وليس هنا فى العربية طريق غير هذه التثنية. وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى: أن الصدر من نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" أعرب للدلالة على أن أصل الباب الإعراب، وليس يجب أن يُعلّل باختصاص هذا بالإعراب من بين الجميع، وأما العجز فإنما بنى لأنه عاقب النون فى اثنين وقام مقامها<sup>(٢)</sup>.

ويؤخذ على هذا الرأى أنه جعل لنحو "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" علة تخالف بقية الأعداد المركبة علماً أن أصل المركب العددي من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" بما فى ذلك اثنا عشر عطف العقد على النيف

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١/٣٦٦، همع الهوامع، ج ٥/٣١١.

(٢) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح، ج ٢/٧٣٧-٧٣٦.

ولكن حذفت الواو العاطفة اختصاراً فجعل الاسمان اسماً واحداً مبنياً.  
فانطلاقاً من هذا الأصل الموحد يجب أن يكون البحث هنا عن علة  
واحدة لوحدة النوع لا عن علل مختلفة لنوع واحد، وهذا ما صنعه هنا  
الجرجاني، فقد ذكر علة لنحو "إننا عشر" تختلف تماماً عما ذكره لبقية  
أفراد المركب العددي.

وأرى في هذه المسألة أن يعلل البناء في نحو "إننا عشر" و"اثنان  
عشرة" بالعلة التي علل بها بقية أفراد المركب العددي، ألا وهي تضمن  
جزأيه معنى حرف العطف، ولكن لما تعارض المانع والمقتضى في نحو  
"اثنان" و"اثنان" قدم المانع، فالمقتضى وجود سبب البناء فيهما، وهو  
تضمنهما مع العقد معنى حرف العطف، والمانع إلحاقهما بالثنى؛ لذا  
امتنع البناء فيهما فظلا على أصلهما في الإعراب وبنى العقد لانتفاء  
التعارض بين المانع والمقتضى. ومثل هذه المسألة "أى" الموصولة فقد  
وجد فيها سبب البناء، وهو مشابهة الحرف ومنع منه لزومها للإضافة  
التي هي من خصائص الأسماء فامتنع البناء فيها، وكذلك "هذان"  
و"هاتان" أعربتا مع تضمنهما معنى الإشارة لضعف الشبه المعنوي بما  
عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء،  
وكذلك "اللذان" و"اللتان" أعربتا لضعف الشبه المعنوي فيهما بما  
عارضه من مجيئهما على صورة التثنية ولزومها للإضافة.

وفي حالة إضافة المركب العددي إلى مستحق المعدود باستثناء  
"اثنى عشر" و"اثنى عشر" فإن الأمر فيه يختلف بين البناء والإعراب  
على ثلاثة مذاهب.

## المذهب الأول:

بقاء البناء فى جزأى المركب العددى على حاله قبل الإضافة نحو قولك: هذا أحد عشرَ زيد، بفتح الدال والراء، وهو مذهب البصريين<sup>(١)</sup>. وحجتهم أن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذا مع الإضافة<sup>(٢)</sup>، أى أن العلة الموجبة للبناء باقية لم تنزل بالإضافة، واعترض على هذا رأى بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها، فالأصل فى المركب العددى الإعراب، والبناء فيه عارض، فلما أضيف زال البناء العارض منه بسبب الإضافة ورجع إلى أصله وهو الإعراب، ولا يقدح فى هذا الاعتراض لزوم البناء فى "كم" و"حين" و"لدى" مع إضافتهما؛ لأن هذه الكلمات البناء فيها لازم لا تزيله الإضافة.

## المذهب الثانى:

ذهاب البناء من جزأى المركب العددى بالإضافة .. نحو قولك: هذا أحد عشر زيد، بإعراب الصدر حسب العوامل وجر العجز مطلقاً بالإضافة، وهو قول الكوفيين<sup>(٣)</sup>. وحكى الفراء أنه سمع من أبى فقعى الأسدى، وأبى الهيثم العقيلى: ما فعلت خمسة عشر، وأجاز الفراء القياس عليه، ومنعه ابن مالك<sup>(٤)</sup>.

(١) أوضح المسالك، ج ٤/٢٥٩.

(٢) حاشية الصبان، ج ٤/٧١.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١/٣٦٩.

(٤) حاشية الصبان، ج ٤/٧١.

## المذهب الثالث:

أن يعرب عجز المركب العددي مثل "بعلبك" حكاه سيبويه عن بعض العرب، وقال: هي لغة رديقة<sup>(١)</sup>. واستحسنه الأخفش، وذهب إلى أن إعراب العجز قياساً مع الإضافة، نحو: جاءني خمسة عشر زيل، برفع الراء، إجرأً له بحرى "بعلبك"<sup>(٢)</sup>، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح<sup>(٣)</sup>، ومنع ابن مالك القياس عليه<sup>(٤)</sup>.

ويحتاج لذين المذهبين الثاني والثالث بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها في الإعراب، فالعجز قبل الإضافة مبنى بناءً عارضاً فلما أضيف زال عنه البناء العارض بزوال موجهه فعاد الإعراب إليه؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، أما دعوى منع القياس عليهما ففيها نظر من وجهين.

الأول: أن الفراء سمع إعراب الصدر والعجز عن العرب وكذلك عزاه أبو حيان إليهم<sup>(٥)</sup>. وحكى سيبويه أيضاً إعراب العجز فقط عن العرب، وإذا ورد السماع عن العرب الفصحاء فإنه لا يمكن رده، فاللغات - كما يرى ابن جنى - على اختلافها كلها حجة، ولا ترد

---

(١) أوضح المسالك، ج ٤/٢٥٩.

(٢) شرح الكافية في النحو، ج ٢/١٥٥.

(٣) حاشية الصبان، ج ٤/٧١.

(٤) المرجع السابق، ج ٤/٧١.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١/٣٦٦.

إحدى اللغتين بالأخرى؛ لأنها ليست أحق بذلك منها<sup>(١)</sup>. فإعراب المركب العددي سواء كان إعراب الصدر والعجز معاً، أو إعراب العجز فقط لغة لبعض العرب، وهذه اللغة لا يمكن ردها باللغة التي تلزم جزأى المركب العددي البناء على فتح الجزأين حتى مع الإضافة؛ لأنه بكلتا اللغتين ورد السماع عن العرب.

الثانى: لقد تقرر في أصول النحو أنه كل ما ورد أنه لغة عن العرب قيس عليه<sup>(٢)</sup>. يقول ابن جنى: "فالناطق على قياس لغة من لغات العرب: مصيب غير مخطئ"<sup>(٣)</sup>. وكون إعراب المركب العددي لغة مسموعة عن بعض العرب فإنه لا مانع من القياس عليها، ولكن الواجب فى مثل ذلك - كما يقول ابن جنى - استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمل إنسان ما هو أضعف أو أقل شيوعاً لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين<sup>(٤)</sup>.

والذى يؤخذ على البصريين، ومن سار على مذهبهم فى هذه المسألة أنهم أوجبوا بناء جزأى المركب العددي على الفتح بعد إضافته

(١) ابن جنى، عثمان - الخصائص، ج ٢/١٠، تحقيق: محمد على النجار، ط ٢، دار الهدى - بيروت.

(٢) السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح فى علم أصول النحو، ص ١٨٦، تحقيق: أحمد محمد قاسم، ط ١ عام ١٩٧٦، مطبعة السعادة - مصر.

(٣) الخصائص، ج ٢/١٢.

(٤) المرجع السابق، ج ٢/١٢، وكذلك انظر الاقتراح فى علم أصول النحو، ص ١٨٩.

كحالة قبل الإضالة، لأن العلة الموجبة للبناء باقية، وأرى أن استعمال لغة بناء جزأى المركب العددي على الفتح بعد إضافته هو الأفضل، لأنه الأقوى والأشيع من استعمال اللغة التي تعربه بعد الإضافة ولكن لو أخذ به أحد لم يكن مخطئاً؛ لأنه احتذى بهذا الاستعمال بعض لغة العرب.

أما فيما يتعلق بإضافة نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" فإن النحاة قد منعوا فيه الإضافة إلى مستحق العدود، وحجتهم أن لفظ العقد قد قام من "اثنا" و"اثنتا" مقام النون منهما فلم يحز اجتماعه مع الإضافة كما أن النون كذلك، فمن حيث امتنع أن تقول: اثنانك، امتنع أن تقول: اثنا عشرك، ولو حذف "عشر" كما تحذف النون، فقلت: اثنا، بطل العدد ولم يعلم أتريد شيئين أو أشياء عدتها اثنا عشر<sup>(١)</sup>.

وفي العلة الموجبة لمنع الإضافة في نحو: اثنا عشر واثنتا عشرة لمستحق المعدود نظراً لأن الذي حملهم على منع الإضافة قولهم بالمعاقبة بين النون والعقد، والقول بالمعاقبة ينفي التركيب في "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" وهذا يعنى انهما ليسا من المركب العددي، ولكن الواقع غير ذلك إذ أن هذين العددين هما منه في عرف أهل اللغة، كما أن مفهومه يشملهما، فالقول بالمعاقبة بين النون والعقد فيهما يخرجهما من

---

(١) سيبويه، ج ٣/٣٠٧، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ج ٢/٣٣٧، وشرح المفصل ج ٢/٢٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١/٣٦٦، وهمع الهوامع، ج ٥/٣١١.

دائرة عرف أهل اللغة ومن مفهوم الإصلاح، وهذا ما يضعف العلة الموجبة لمنع إضافة نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" لمستحق المعدود، وهذا الاعتراض يحمل الباحث على البحث عن علة أخرى لحذف النون في نحو: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" غير علة المعاقبة، ويرى الباحث أن هذه العلة تكمن في التركيب نفسه فإن "اثنان" و"اثنتان" لما ركب العقد معهما صار التركيب على النحو التالي: "اثنان وعشر" و"اثنتان وعشر" فحذفت الواو اختصاراً، وضمن الجزآن معناهما فصار التركيب "اثنان عشر" و"اثنتان عشر"، ولما كان وجود النون في المركب ينتج عنه ثقل في الأداء حذفت بقصد التخلص من هذا الثقل فقالوا: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة". والحذف بقصد التخفيف شائع في العربية.

وانتفاء علة المعاقبة يعنى انتفاء المانع، وهذا يعنى أن إضافة "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" لمستحق المعدود ممكنة في عرف اللغة، وما يقوى هذا الاعتقاد قول أبي حاتم السجستاني: "تجرى الإضافة فيما جاوز العشرة والعشر، فتقول: رأيتهم أحد عشرهم، وقال: رأيتهم عشريهم ورأيتهم عشريهن ورأيتهم أحدهن وعشريهن وإحادهن وعشريهن وكذلك في الثلاثين وما بعدها إلى الثلاثة والألف على ذلك الحسب<sup>(١)</sup>". ويفهم من قول السجستاني أن إضافة العدد إلى مستحق المعدود فيما جاوز العشرة جائزة على الإطلاق فيشمل هذا الحكم نحو اثنا عشر واثنتا عشرة؛ لأن السجستاني لما مثل بالمركب العددي مذكوره ومؤنثه لم يستثن هذين العددين منه، وعدم استثنائه لهما يعنى أن

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١/ ٣٥٥.

إضافتهما إلى مستحق المعدود جائزة قياساً على جواز إضافة بقية أفراد المركب العددي إلى مستحق معدوداتها، ولكن الأمر يتوقف على ورود السماع به عن العرب ولم يسمع عنهم ذلك.

## دخول "ال" عليه:

تدخل "ال" على المركب العددي فيتعرف بها، ودخول "ال" على المركب العددي جاء على خمسة صورة:

الأولى: أن تدخل "ال" على الجزء الأول من المركب العددي، نحو قولك أخذت الخمسة عشر كتاباً.

الثانية: أن تدخل "ال" على جزأى المركب العددي نحو قولك: أخذت الخمسة العشر كتاباً.

الثالثة: أن تدخل "ال" على جزأى المركب والتمييز، نحو قولك: أخذت الخمسة العشر الكتاب.

الرابعة: أن تدخل "ال" على الجزء الأول والتمييز، نحو قولك: أخذت الخمسة عشر الكتاب.

الخامسة: أن تدخل "ال" على الجزء الثاني فقط نحو قولك: أخذت خمسة العشر كتاباً.

والصورة الأولى هي التي أقرها البصريون وأنكروا ما عداها، واحتجوا: بأنه لا يجوز دخول "ال" إلا على الاسم الأول؛ لأن المركب العددي كالكلمة الواحدة فينبغي ألا يجمع فيه بين علامتى تعريف، وأن



تلتحق "ال" الجزء الأول منه فقط، لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه وبهذه الطريقة عرفت العرب الاسم المركب عامة<sup>(١)</sup>. قال ابن أحرر الباهلي<sup>(٢)</sup>:

تفقاً فوقه القلْع السواری وجن الخازباز به جنونا

فعرف "الخازباز" وهو مركب مزجى بإدخال "ال" على الاسم الأول.

أما الصورة الثانية فقد أجازها الأخفش والكوفيون، وحجتهم: بأنه قد صح ذلك عن العرب، وإذا صح النقل فيه عن العرب، وجب المصير إليه<sup>(٣)</sup>، وهو عندهم قياس<sup>(٤)</sup>؛ لأن المركب العددي في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك وجب بناؤهما ولو صرحت بالعطف لم يكن بد من تعريفهما فكذا ذلك إذا كانا مضمنين معنى حرف العطف<sup>(٥)</sup>.

أما الصورة الثالثة فقد قال عنها ابن يعيش: أنها مذهب قوم من الكتاب، وهو فاسد<sup>(٦)</sup>، ونسبتها إلى بعض الكتاب غير صحيحة؛ لأن

(١) ابن يعيش: ج ٤ ص ١١٣.

(٢) ابن يعيش: ج ٤ ص ١٢١ والخازباز: العشب وقيل غيره.

(٣) ابن يعيش: ج ٤ ص ١١٣.

(٤) ابن يعيش: ج ٤ ص ١١٣.

(٥) ابن يعيش: ج ٤ ص ١١٢.

(٦) ابن يعيش: ج ٤ ص ١١٢.

الأخفش حكاها عن العرب<sup>(١)</sup>، وقد أجازها الكوفيون<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة أو نكرة<sup>(٣)</sup>، ولهذا أجاز الكوفيون هذه الصورة أى دخول "ال" على جزأى المركب وتمييزه، وقال عنها الاستراباذى: "وهو قياس عند بعض الكوفيين<sup>(٤)</sup>".

أما الصورة الرابعة فقد حكاها الأخفش عن بعض العرب، وقال عنها أبو عمر: وليس له من القياس وجه<sup>(٥)</sup>.

أما الصورة الخامسة فلم يحك النحاة فيها شيئاً عن العرب، وإنما هى صورة افتراضية، أى أنها إحدى الصور المحتملة لتعريف المركب العددي، وقد ذكر هذه الصورة كل من العلوى<sup>(٦)</sup>، والجرجاني<sup>(٧)</sup> والرضي الاستراباذى<sup>(٨)</sup> وقد أنكروها بحجة: أن الاسم لا يعرف من وسطه.

ومن خلال العرض للصور السابقة فى تعريف المركب العددي نعلم أن النحاة انقسموا حيالها قسمين:

(١) ابن يعيش: ج ٤ ص ١١٢.

(٢) شرح الأشموني: ج ١ ص ٨٧ طبع النهضة.

(٣) شرح الأشموني: ج ١ ص ٨٧ طبع النهضة.

(٤) شرح الكافية فى النحو، ج ٢/١٥٦.

(٥) التكملة، ص ٦٨.

(٦) انظر هامش كتاب اللمع فى العربية، ص ٢٣٠.

(٧) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح، ج ٢/٧٣٩.

(٨) شرح الكافية فى النحو، ج ٢/١٥٦.

الأول: البصريون الذين قبلوا الصورة الأولى فقط بالحجة التى ذكرت عند عرضها، أما الصور الأخرى فقد رفضوها جميعها، واعتبروها خطأ فاحشاً، يقول المبرد<sup>(١)</sup>: "اعلم أن قوماً يقولون .. أخذت الخمسة عشر الدرهم، وبعضهم يقول: أخذت الخمسة عشر الدرهم ... وهذا كله خطأ فاحش"، وحتجهم فى رفض هذه الصورة من تعريف المركب العددي: أنها قليلة فى الاستعمال، بعيدة عن القياس؛ لأن الاسم لا يصح أن يجتمع فيه علامتا تعريف، إنما يعرف بعلامة واحدة فى أوله؛ لأن الثانى قد صار فى درج الكلام الأول<sup>(٢)</sup>، وكذلك احتجوا: بأن التمييز يجب أن يكون نكرة، وإذا وقع تعريفه "بال" فى كلام العرب فتخرج "ال" على أنها زائدة لا تعريفية<sup>(٣)</sup>.

الثانى: الكوفيون والأخفش الذين أجازوا الصور السابقة باستثناء الصورة الخامسة، واحتجوا بورود السماع بها عن العرب، وكذلك احتجوا بالقياس.

وإبداء رأى فى هذه المسألة يقتضى أن نلمح إلى حقيقتين مهمتين، الأولى: أن الكوفيين فى مجال الرواية عن العرب أوسع من البصريين، يقول ابن جنى: "الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون

(١) المقتضب ج ٢/١٧٥.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج ٢/١٧٦.

(٣) انظر هامش كتاب أوضح المسالك، ج ١/١٨٢.

عليها<sup>(١)</sup>. الثانية: أننا لسنا ملزمين باتباع آراء البصريين في كل ما يقولونه، يقول أبو حيان الأندلسي: "ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين، بل نتبع الدليل"<sup>(٢)</sup>. وبعد هذا يرى الباحث أن تخطئة ما أجازوه الكوفيون والأخفش فيها نظر؛ لأن السماع عن العرب ورد بما أجازوه، وهنا يتقضى الأمر الأخذ بالسماع وتقليده وإن عارضه القياس، وإذا كان ما أجازوه الكوفيون والأخفش معتمداً على السماع عن العرب فإن القياس عليه واستعماله ليس بخطأ فاحش؛ لأن .. الناطق على قياس لغة من لغات العرب، مصيب غير مخطئ<sup>(٣)</sup> كما تقرر ذلك في أصول النحو، فتعريف المركب العددي بإدخال "ال" على جزئه الأول أو على جزأيه فقط أو على جزأيه والتمييز، أو على الجزء الأول والتمييز صواب لورود السماع به عن العرب، وكونها كذلك فإنه لا يمنع شيء من استحسانها أو استحسان بعضها والقياس عليه، والعقل هنا يستحسن تعريف المركب العددي بإدخال "ال" على جزئه الأول فقط، نحو قولك: أخذت الخمسة عشر كتاباً؛ لكون هذا التعريف هو الأشيع في الاستعمال، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه إذا تعارض بجمع عليه ومختلف فيه فتقديم الجمع عليه أولى من تقديم المختلف فيه؛ فتعريف المركب العددي بإدخال "ال" على جزئه الأول

(١) الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٢٠٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٣) الخصائص، ج ٢/١٢.

فقط أولى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومنع البصريون الصور الأخرى التى أجازها الكوفيون، بالإضافة إلى هذا وذاك أن المركب العدى المعرف بإدخال "ال" على جزئه الأول أخف فى الأداء من المعرف بإدخال "ال" على جزأيه، أو جزأيه والتمييز، أو على جزئه الأول والتمييز؛ لأن كل هذه الأنواع ثقيلة فى الأداء ومن طبيعة اللغة أنها تميل إلى الأخف أداءً تبعاً لقانون الجهد الأقل.

### اشتقاق اسم الفاعل منه:

قبل الحديث عن اشتقاق اسم الفاعل من المركب العدى نتساءل عنه: أهو اسم فاعل على الحقيقة؟ وللإجابة على هذا التساؤل نقول: ذكر النحاة فى تعريف اسم الفاعل أنه: "ما دل على الحدث والحدوث وفاعله<sup>(١)</sup>". والتعريف هنا يركز على الدلالة الصرفية لاسم الفاعل، وهذه الدلالة تشمل أمرين هما: الحدث المتجدد، والفاعل الذى يقوم بإحداث الحدث، فمثلاً كلمة "كاتب" فى سياق قولك: محمد كاتب درسه، تدل على حدث متجدد، وهو الكتابة، وتدل كذلك على فاعل، وهو الإنسان الذى قام بالكتابة، كما أنها تكتسب من خلال السياق دلالة زمانية وهى الحال أو الاستقبال، ومن دون السياق لا يدل اسم الفاعل على الزمان، وإنما تبقى له دلالته الصرفية فقط التى لا تفارقه وهى الحدث المتجدد والفاعل، وبوجود هذه الدلالة الصرفية فى اسم الفاعل يتأكد كونه اسم فاعل على الحقيقة، ولكننا عندما ننظر إلى

(١) أوضح المسالك، ج ٣/ ٢١٦.

المركب العددي الذي يشتق منه اسم فاعل يُجده ليس بفعل ولا مصدر، وهو مع كونه كذلك فإننا نجد العرب قد اشتقت منه اسم فاعل، فقالوا حادى عشر إلى تاسع عشر، وحادية عشرة إلى تاسعة عشرة، علماً أن اسم الفاعل هذا ليس له من الدلالة الصرفية شىء، فهو لا يدل على حدث متجدد، وفاعل يقوم بإحداثه، وإنما له من اسم الفاعل مجرد الصيغة فقط، فهو فى هذه الحالة ليس اسم فاعل على الحقيقة لخلوه من الدلالة الصرفية، وفى الوقت نفسه لا يكتسب من السياق دلالة زمانية، ولكن كيف صح اشتقاق اسم الفاعل من المركب العددي؟ لقد حصر النحاة الأصول التى يشتق منها الاسم الوصف وهى: الفعل، والمصدر، والاسم الجامد الحسى، والصفة، وليس المركب العددي واحداً من هذه الأصول الأربعة، فهو من أسماء المعانى الجامدة ليست بحسية ولا بمصادر، والاشتقاق من هذه الأسماء وارد فى كلام العرب ولهذا صح أن يشتق من المركب العددي صيغة صرفية على وزن "فاعل" للأغراض الآتية:

(أ) إفادة الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة، كنعو قولك: هذا ثالث عشر، وهذه ثلاثة عشرة، فهذه الصيغة الصرفية تفيد أن المعداد اتصف بهذه الصفة، وهو كونه ثان أو ثالث أو رابع .. إلخ .. وهذا الوصف مركب مع العقد تركيب زيادة عليه، ويفيد أن النيف واحد مزيد على العقد، وثان مزيد عليه وهكذا إلى التاسع المزيد على العقد.

وحكم هذا النوع تذكير اللفظين النيف والعقد مع المذكر

وتأنيثهما مع المؤنث<sup>(١)</sup>، وعلة المطابقة هنا فى التذكير والتأنيث هى كونه اسماً لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه لزوال معنى الجمعية عنه<sup>(٢)</sup> فلهذا أصبح دالاً على الواحد فطابق معدوده فى التذكير والتأنيث، وحكم هذا النوع أيضاً وجوب بناء الجزأين على الفتح، يقول سيبويه: "وإذا أردت أن تقول فى أحد عشر كما قلت: خامس، قلت حادى عشر، ونقول: ثانى عشر، ثالث عشر، وكذلك هذا إلى أن تبلغ تسعة عشر، ويجرى مجرى خمسة عشر فى فتح الأول والآخر، وجعلنا بمنزلة اسم واحد، كما فعل ذلك بخمسة عشر<sup>(٣)</sup>"، وعلة بنائه على فتح الجزأين أنهما اسمان جعلنا اسماً واحداً مضمناً جزأه معنى حرف العطف.

(ب) أن يستعمل الوصف مع العقد ليفيد أنه بعض العدد الأصلى الذى صيغ منه، وأنه أحد أفرادها، ويدل على هذا الغرض بإحدى الصيغ الآتية:

الأولى: أن تأتى بتريكين متضايفين، التركيب الأول يضم الوصف مركباً مع العقد، والتركيب الثانى يضم النيف الذى اشتق منه الوصف مركباً مع العقد، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثانى، وذلك نحو قولك: هذا ثالث عشر ثلاثة عشر فالتركيب الأول "ثالث عشر" مضافاً إلى التركيب الثانى

(١) المرجع السابق، ج ٤/٢٦٣.

(٢) شرح الكافية فى النحو، ج ٢/١٦١.

(٣) سيبويه، ج ٣/٥٦٠.

"ثلاثة عشر" وهذه الصيغة هي الأصل وأقبل الصيغ استعمالاً<sup>(١)</sup>، وقد أجازها سيبويه، وحكاها عن العرب، وذهب إلى أنها القياس<sup>(٢)</sup>، وقد أنكر ثعلب هذا الوجه وحكاها عن الكوفيين، وحجتهم: أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزأى المركب فتبنيه من الجزء الأول فقط ولا تركبه مع العقد، تقول: هذا ثالث ثلاثة عشر<sup>(٣)</sup> وفى قول الكوفيين نظراً، فسيبويه قد حكاها عن العرب، وهم أهل اللغة وقد أجازوه فى استعمالهم على قلته فلا سبيل إلى إنكاره، وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، لذا صح اشتقاقه من جزأى المركب، أى اشتقاقه من النيف ثم يركب العقد معه.

وحكم هذه الصيغة أن يطابق التركيب الأول معدوده فى التذكير والتأنيث لزوال معنى الجمعية عنه ودلالته على الواحد، أما التركيب الثانى فيبقى على ما كان عليه قبل تركيبه مع التركيب الأول المضاف، أى يظل على مخالفته لمعدوده تذكيراً وتأنيثاً باستثناء "أحد عشر" و"ثانى عشر" وحكم هذه الصيغة أيضاً بناء جزأى المركبين المضاف والمضاف إليه على الفتح أى أن الكلمات الأربعة مبنيات على

(١) هم الهوامع، ج ٥/٣١٦، حاشية الصبان، ج ٤/٧٥.

(٢) سيبويه، ج ٣/٥٦٠.

(٣) شرح الكافية، ج ٢/١٦٠.



الفتح<sup>(١)</sup>، وبناء هذه الصيغة على الفتح مع وجود الإضافة إنما هو على رأى البصريين الذين يرون بقاء البناء مع وجود الإضافة، أما بالنسبة للكوفيين فقد تقدم أنهم ينكرون هذه الصيغة وبالتالي فليس لهم كلام فيها من حيث البناء والإعراب.

الثانية: أن يقتصر على صدر التركيب الأول، ويضاف إلى التركيب الثاني، نحو قولك: هذا ثالث ثلاثة عشر، ويرى سيبويه أن هذه الصيغة حذف فيها لفظ العقد من التركيب الأول استخفافاً<sup>(٢)</sup>، فكأنهم استثقلوا الصيغة الأصلية، ألا وهى الإتيان بأربع كلمات؛ لأن فيها كرر لفظ العقد مرتين فى المضاف والمضاف إليه، فحذفوا لفظ العقد من التركيب الأول ليصبح الأداء خفيفاً عند استعمال الصيغة.

وفى هذه الصيغة يكون الوصف معرباً لا مبنياً؛ لزوال التركيب الموجب لبنائه بسبب حذف العقد المركب معه، أما التركيب الثانى فباق على بنائه لتضمن جزأيه معنى حرف العطف مع مطابقة الوصف معدوده فى التذكير والتأنيث وبقاء التركيب الثانى على حاله فى المخالفة لمعدوده، تقول: هذا ثالث ثلاثة عشر، وهذه ثلاثة ثلاثة عشرة.

(١) انظر المرجع السابق، ج ١٦٠/٢، وانظر كذلك بن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح بن عقيل، ج ٤١٨/٢، ط ١٧٢ عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، دار الفكر.

(٢) سيبويه، ج ٥٦٠/٣.

الثالثة: أن يقتصر على صدر التركيب الأول وعجز التركيب الثاني، أى يحذف العقد من الأول والنيف من الثاني، فيذكر اللفظان مع المذكر ويؤنثا مع المؤنث، تقول: هذا ثالث عشر، وهذه ثالثة عشرة.

أما من حيث البناء والإعراب ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: بناء الجزء الأول والثاني على الفتح تقول: جاءني ثالثُ عشرَ وهذا الوجه ذهب إليه سيبويه يقول: "قال: تقول: حادى عشر، فتبنيه وما أشبهه كما قلت: أحد عشر، وما أشبهه<sup>(١)</sup>"، وهذا الوجه رده ابن هشام بحجة: أنه "لا دليل حينئذٍ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركييين بخلاف ما إذا أعرب الأول<sup>(٢)</sup>"، كما أن بناء الجزأين يجعل هذه الصيغة تلبس بالصيغة التى تفيد اتصاف الوصف بمعناه بمصاحبة العقد، فهي الأخرى مبنية على فتح الجزأين.

الثاني: أن يعرب الأول ويبنى الثاني على الفتح، نحو قولك: هذا ثالثُ عشرَ، وهذا الوجه حكاه الكسائى وابن السكيت، وابن كيسان<sup>(٣)</sup>، ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعرب الصدر لزوال التركيب، ونوى صدر الثاني فبنى على الفتح، ولا يقاس على هذا

(١) المرجع السابق، ج ٣/٥٦٠.

(٢) أوضح المسالك، ج ٤/٢٦٣.

(٣) المرجع السابق، ج ٤/٢٦٣.

الوجه لقلته<sup>(١)</sup>، ورأى أن علة الإعراب في الأول مقبولة لزوال موجب البناء ألا وهو التركيب، أما فيما يتعلق بعلة البناء في الثاني فهي ضعيفة؛ لأن البناء هنا عارضٌ يوجد بوجود مسببه وهو التركيب فلما حذف المصدر سواء كان منوياً أو غير منوياً فقد زال التركيب فزال معه البناء، وكون التعليل غير مقبول لا ينفي وجود استعمال هذا الوجه فقد حكاه عن العرب بعض اللغويين.

الثالث: أن يعرب الجزآن لزوال مقتضى البناء فيهما ألا وهو التركيب، فيعرب الأول بحسب العوامل رفعاً ونصباً وجرأً، ويجر الثاني بالإضافة<sup>(٢)</sup>، تقول: عندي ثالث عشر، وهذا الوجه أولى بالتقديم عن سابقيه لخلوه من الاعتراض الموجه إلى الوجه الأول، ولكونه أكثر استعمالاً من الوجه الثاني.

(ج) أن يستعمل الوصف مع العقد لجعل الأقل مساوياً لما فوقه، ويفيد الوصف في هذه الحالة معنى التصيير والتحويل، تقول: هذا رابعَ عشرَ ثلاثة عشرَ، وهذه رابعة عشرَ ثلاثَ عشرةَ، واستعمال الوصف بهذا المعنى موضع خلاف بين النحاة، فأجازه سيبويه قياساً مع تنصيصه على عدم سماعه عن العرب<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن

---

(١) حاشية الصبان، ج ٤/٧٦.

(٢) أوضح المسالك، ج ٤/٢٦٣.

(٣) سيبويه، ج ٣/٥٦١.

مالك<sup>(١)</sup>، وذكر السيرافى<sup>(٢)</sup>، والمرادى<sup>(٣)</sup>: أن بعض النحاة يميزه ويشتقه من لفظ النيف منوئاً وينصب به التركيب الثانى، تقول: هذا خامسٌ أربعة عشر، ومن نقل السيرافى والمرادى يتعين أن سيبويه - يميزه مع وجوب إضافته إلى المركب الثانى، واختلاف المجوزين كذلك ينقض دعوى ابن هشام فى حكاية الإجماع عنهم حول جر التركيب الثانى بالإضافة، يقول: "فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض<sup>(٤)</sup>".

واستعمال الوصف مع العقد بمعنى التصيير والتحويل على رأى المجوزين يكون من خلال صيغتين:

الأولى: أن يوتى بتركيبين متضايقين، أى بأربع كلمات مبنيات، نحو قولك: هذا خامسٌ عشرَ أربعة عشرَ.

الثانية: أن يقتصر على صدر التركيب الأول، وإعرابه لزوال التركيب الموجب للبناء، نحو قولك: هذا خامسٌ أربعَ عشرَ.

وذهب جمهور النحاة الكوفيين والأخفش والمازنى والميرد والفراسى إلى عدم جواز استعمال الوصف مع العقد بمعنى التصيير

(١) همع الهوامع، ج ٣١٧/٥.

(٢) شرح الكافية، ج ١٥٩/٢.

(٣) حاشية الصبان، ج ٧٧/٤.

(٤) أوضح المسالك، ج ٢٦٤/٤.

والتحويل<sup>(١)</sup>، واحتجوا لذلك بالآتي<sup>(٢)</sup>:

(أ) أن اسم الفاعل لكى يكون دالاً على الاستقبال لابد أن يكون له فعل ومصدر، ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذى فوق العشرة.

(ب) لا يجوز أن يبنى من اسمين مختلفى اللفظ، نحو خمسة عشر اسم فاعل، لأن الأصل خمسة عشر أربعة عشر.

(ج) تنصيص المبرد على عدم سماعه حكايته عن العرب، يقول: "ونحن لا نقول ربعت ثلاثة عشر، ولا أعلم أحداً حكاها"<sup>(٣)</sup>.

وهذه الحجج قبل قبولها تحتاج إلى فضل نظر، ونبدأ الحديث عن الحجة الثانية، فنقول: إن اشتقاق اسم الفاعل من المركب العددي لم يكن من جزأيه معاً، إنما من النيف فقط، ثم ركب معه العقد، وإنما صح الاشتقاق منه؛ لأن العرب تميز الاشتقاق من أسماء المعاني الجامدة، وهذا المشتق ليس اسم فاعل على الحقيقة، أما بالنسبة للحجة الأولى والثانية، فنقول: إذا قصد بأن المركب العددي ليس له فعل ولا مصدر فى الأصل ولم يسمع عن العرب ذلك فهذا صحيح، والحجتان متوجهتان، أما إذا قصد أن المركب العددي لم يصح أن يشتق منه فعل

(١) المقتضب ج ٢/١٨٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١، ٣٧٤.

(٢) المقتضب، ج ٢/١٨٣، وشرح الكافية فى النحو، ج ٢/١٥٩.

(٣) شرح الكافية فى النحو، ج ٢/١٥٩.

ثم يبنى من هذا الفعل المشتق اسم فاعل يفيد التصيير والتحويل، وأنه لم يسمع ذلك عن العرب، وهذا ما يظهر من قول المبرد السابق، فإذا قصد هذا فإن فيه نظراً؛ لأن ابن السكيت نقل عن الفراء أنه حكى عن العرب: كان معي عشر فأحدثهن أى صيرتهن أحد عشر<sup>(١)</sup>. وذكر ابن الباذش أن العرب تقول: ربت الثلاثة عشر، أى رددتهم أربعة عشر، فاشتقت من الصدر ولم تتركب<sup>(٢)</sup>. فإذا صح ما حكوه عن العرب فإن اشتقاق فاعل من المركب العددي بمعنى التصيير والتحويل يكون من الفعل المشتق من المركب العددي، فهو اشتقاق تم من طريق غير مباشرة، وعلى هذا فإن قول الجوزين يمكن قبوله؛ لأن له ما يدعمه من القياس والسماع، أما القياس فقد قاسوه على نحو: هذا رابعٌ ثلاثة، وخامسٌ أربعة، فقالوا هذا خامسٌ أربعة عشر، وهذه خامسةٌ أربع عشرة، وأما السماع فهو ما ذكر آنفاً من حكاية الفراء عن العرب ونقل ابن الباذش عنهم، وفي الوقت نفسه تبطل حجج المانعين على النحو الذى ذكرناه، وبناء على هذا فإن الباحث يرى أن اشتقاق اسم فاعل من المركب العددي بالطريقة التى سبق ذكرها لإفادة التصيير والتحويل جائز الاستعمال قياساً وسماعاً، وفى إجازته كذلك إيجاد صيغة لمعنى قد يرد على ذهن المستعمل العربى، وفيه يجانب هذا تنويع للأسلوب وتكثيره.

(١) ارتشاف الضرب فى لسان العرب، ج ٢/٣٧١.

(٢) المرجع السابق، ج ١/٣٧٤.

## تمييزه:

ذهب جمهور من النحاة إلى أن تمييز المركب العددي نكرة مفردة، نحو قولك: ضم الكتاب ستة عشر فصلاً، وخالف في ذلك الفراء فذهب إلى أنه يجوز أن يكون جمعاً منصوباً<sup>(١)</sup>، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾<sup>(٢)</sup>، ويقول ابن مسعود: (قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض)<sup>(٣)</sup>، ووافقه ابن مالك على جوازه<sup>(٤)</sup>، أما الجمهور فقد اعتبروا بجمع تمييز المركب العددي جمعاً منصوباً شاذاً ولا يبنى عليه قاعدة<sup>(٥)</sup>، ورأوا أن إعراب كلمة "أسباطاً" تمييزاً يخالف الاستعمال العربي من جهتين: الجمع، والتأنيث، ومما خرجوا عليه الآية أن كلمة "أسباطاً" نعت لمنوعات محذوف وكلمة "أمماً" نعت لأسباط، وعلى هذا التوجيه يكون التمييز محذوفاً تقديره "فرقة"، أى: وقطعناهم اثنتى عشرة فرقة أسباطاً أمماً، ولا يقدح في هذا التخريج النعت بالجمادى لورود السماع به فهو كقولهم: مررت بأرض عرفج.

وهنا ينشأ سؤال مفاده، لماذا جاء تمييز المركب العددي مفرداً

---

(١) المرجع السابق، ج ١/٣٥٥.

(٢) سورة الأعراف آية (١٦٠).

(٣) هامش أوضح المسالك، ج ٤/٢٥٧.

(٤) المرجع السابق، ج ٤/٢٥٧.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١/٣٥٥.

منصوباً لا مجروراً؟ أما كون مجيئه مفرداً فلأن البنية العميقة لنحو جملة: جاءني أحد عشر رجلاً، هي: جاءني واحدٌ وعشرة رجلاً رجلاً، فاكتمت باسم الجنس المفرد عن الجمع؛ لأن الجمع قد علمت عدته من العدد السابق على التمييز؛ لذا حذف، وكذلك حذفت الواو العاطفة وضمن معناها جزأى المركب فصارت البنية السطحية للجملة المتعامل بها مقتصرة على جزأى المركب والتمييز المفرد فقالوا: جاءني أحد عشر رجلاً، أما كون مجيئه منصوباً فقد ذكر النحاة سبباً لهذا، وهو لثلا يلزم من إضافة المركب العددي إلى مميزه المزج بين ثلاث كلمات<sup>(١)</sup>. لأنه قد استقر في عرف النحويين أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فإذا كان المركب العددي اسماً واحداً مكوناً من كلمتين، وأضيف إلى مميزه فإنه يصبح في هذه الحال اسماً مكوناً من ثلاث كلمات وهذا غير موجود في اللغة العربية؛ لذا وجب نصب مميزه.

أما فيما يتعلق بتابع تمييز المركب العددي فإنه يجوز فيه الأفراد باعتبار لفظ المتبوع - التمييز - ويجوز فيه كذلك مراعاة معنى الجمع المفهوم من العدد المركب، وهذا ما يفهم من كلام الرضى الاستاذ<sup>(٢)</sup>، والأشمونى<sup>(٣)</sup>، فيجوز أن تقول: حضر الحفل أحد عشر رجلاً فاضلاً أو فضلاء.

(١) المقتضب ج ٢/١٦٤-١٦٥، وشرح المفصل في صنعة الإعراب، ج ٣/٤٩.

(٢) شرح الكافية في النحو، ج ٢/١٢٥.

(٣) حاشية الصبان، ج ٤/٧٠.



ومما تجدر الإشارة إليه أن الفصل بين المركب العددي وتمييزه بغير كلمة "بين" لا يجوز إلا في الضرورة<sup>(١)</sup>، نحو قولك: قام المصلى خمس عشرة من رمضان ليلة.

وإذا كان للعدد المركب تمييزان عاقلان مذكر ومؤنث متصلان كان الاعتبار للمذكر مطلقاً سواء كان متقدماً أو متأخراً، فيجب تأنيث صدر المركب العددي، تقول: حضر الحفل سبعة عشر رجلاً وامرأة وحضر الحفل سبعة عشر امرأة ورجلاً، وإن كان التمييزان غير عاقلين متصلان فإن الاعتبار للسابق منهما، فيجب تأنيث صدر المركب العددي إن كان السابق مذكر، وتذكيره إن كان السابق مؤنثاً، نحو قولك: في الحديقة خمسة عشر جملًا وناقة، وفي الحديقة خمس عشرة ناقة وجملًا. وإن كان التمييزان أحدهما عاقل مذكر أو مؤنث، والآخر غير عاقل، فالذي يقتضيه القياس تغليب العاقل<sup>(٢)</sup>، تقول: في السفينة أربعة عشر رجلاً وناقة، وفي السفينة أربعة عشر ناقة ورجلاً، وتقول في السفينة أربع عشرة امرأة وجملًا، وأربع عشرة جملًا وامرأة.

وإن فصل بين المركب العددي وتمييزه بكلمة "بين"، فإن كانا عاقلين فالحكم للمذكر، تقول: نبح خمسة عشر بين طالب وطالبة ونبح خمسة عشر بين طالبة وطالب، وإن كانا غير عاقلين فالحكم للمؤنث، تقول: في السفينة خمس عشرة بين جمل وناقة، وفي السفينة خمس

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١/٣٥٦.

(٢) همع الهوامع ج ٥/٣١٥.

عشرة بين ناقة وجمل، وإن كان أحدهما عاقلاً والآخر غير عاقل  
فالقياص يقتضى تغليب العاقل<sup>(١)</sup> تقول: اشترت أربعة عشر بين ناقة  
وعبد، واشترت أربع عشرة بين جمل وأمة.

أما مجئ تمييز المركب العددي لفظ "مائة" كقولك: إحدى عشر  
مائة، إلى تسع عشر مائة، فقد ذكر أبو حيان الأندلسي؛ أنه لم يسمع  
عن العرب، وقد أجازته ابن مالك مستدلاً بوروده فى الحديث  
الشريف<sup>(٢)</sup>، وأجازته من النحاة المحدثين عباس حسن<sup>(٣)</sup>، ولعل إجازته  
أقرب إلى الصواب لكونه له أصلاً من السماع وهو الحديث الذى  
أورده ابن مالك مستدلاً به على جوازه، ولكون صيغة "مائة" اللفظية  
دالة على المفرد لتجردها من علامة التثنية والجمع، ومما يدل على كونها  
مفردة تننيتهما على "مائتين" وجمعها على "مئين" و"مئات"، وقد تقدم أن  
تمييز المركب العددي يجب إفراده، وكلمة "مائة" مفردة لفظاً لذا صح  
وقوعها تمييزاً للمركب العددي، تقول: فى المدرسة تسع عشرة مائة  
طالب.

(١) المرجع السابق، ج ٣١٥/٥.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٣٥٦/١.

(٣) النحو الوافى، ج ٥٣٣/٤.

## Abstract:

The number compound (AL-Murakab AL-Adadi) is defined as: Any two definite or indefinite numbers, that is with out a separation, composed together and give a new definite meaning which neither of them gave before composing.

Apart from "One and two" (AL Wahed and AL-Ethnyen), The number compound is Feminized Formally with the male to be numbered by appending feminine sign to its forepart, or it is feminized by signification with the female noun to be numbered by eliding feminine sign from the fore-part. Feminine sign can not be appended to the hind part in case of formal feminization in order not to bring two feminine signs of the same kinds as if it is one word. The cause behind appending feminine sign to the hind-part not to the fore-part in case of feminine be signification is that for example, "Thalatha Ash rata" "their teen" is feminine by signification and eliding feminine sign from it makes it feminine sign-free, for this reason the feminine sign is appended to the hind-part not

to the fore-part in order not to be confused with the feminine by form.

Except for (Ethnay ashar and Ethnatay Ashrata), the number compound is in declinable with the "fath" of two parts because both the two parts imply the meaning of conjunction particle which is contrary to the views of the most famous grammarians. But in the case of "Ethna Ashar and Ethnata Asharata" the two hind parts are indeclinable as they imply the meaning of conjunction particle, but the fore-part is declinable because the preventive "Al mane" Contradits what is required "Almoqtada" (Appending it to the dual has been given priority over the idea that the fore-part implies the meaning of conjunction particle, so the fore-part is declinable and the hind-part is still in case of declension. This contradicts all the views of grammarians. But if the number compound is annexed to the owner of what is numbered, the two parts can be indeclinable with "Fath", the fore-part is indeclinable and this depends on the operatives, on the fore-part is declinable according to the operatives too and the hind-part is completely in the genitive

case and the Arabs were familiar to all these cases.

The number compound is made determinate by prefixing "AL" to its fore-part only and this process is the most common one used by the Arabs only, to its two parts and the specificative, on the fore-part and the specificative. The Kufic school of grammarians and AL Akhfash saw that all these forms are possible because they came as the Arabs say, but the school of grammarians of Basra accepted the first form and refused and one else.

Unreal active participle is derived from the number compound for the following purposes:

1. To denote description that this active participle is part of the original number from which was derived and is one of its forms.
2. To denote description in its own meaning with "AL Ashrah:.
3. The description is used with the decade to make the few number equal to what exceeds it. The description here means change. Deriving the active

participle for this purpose is refused by the Kufic school of grammar as the Arabs never used it, but the grammarians of accepted it in theory not in practice.

The specificative of the number compound must be singular and in the accusative case which is the opposite to the views of AL-Farra who accepted it to be plural and this opinion was weakened by most grammarians. The appositive of the number compound may be singular considering the vocal apposed, and it may be plural considering the number compound by using any word except "baina" "between" and this occurs when it is necessary.

# **الافتراض اللغوي**

## **ضرورة علمية**

الدكتور / ربيع محمد مصطفى صادومه

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بإيتاي البارود





## تمهيد

بسم الله الرحيم الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين: محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فإن موضوع هذا البحث، وهو: الافتراض اللغوى ضرورة علمية من الموضوعات الحيوية فى ميدان البحث اللغوى، قد قصد إليه كثير من الباحثين على المستوى الفردى والجماعى.

وكان هذا القصد الجمل إلى كفيلاً بصرف نظرى وقلمى عنه، بيد أن هذا القصد الغفير هو ما أغرانى بالمشاركة فى هذا الموضوع، فقد رأيت من خلال ذلك أنه موضوع الساعة، وأنه الموضوع الذى تختبر اللغة إزاءه، فإما أن تثبت أنها قادرة على هضم ما تقضمه، وإما أن تنهشم أضراسها مما تخضمه.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإننى آمل أن أضيف فكرة تكون إكمالاً لجهود سابقة، أو إيضاحاً لملاحح غامضة، فعسى أن أوضح غامضاً بين السطور، أو أحدد مساراً فى هذا المضمار. فلغتنا تواجه فى عصرها هذا الأخير صنوفاً من ألفاظ المعانى التى تقذف بها الحضارة البشرية الحديثة، بدءاً بما يأكله الإنسان ويشربه ويستعمله فى حاجاته الكثيرة، وانتهاء بصياغة المصطلحات العلمية التى تهدى عقله وتثير فكره.

وإن لغتنا العربية بحكم تجربتها مع مصطلحات العلوم فى حقبة مضت لقادرة فى هذه الحقبة الحديثة أن تستوعب كل أنشطة الحضارة

خاصة في المجال العلمى الذى به توزن المجتمعات.

وقد تناولت في هذا البحث النقاط الآتية:

١- اللغة -فى عمومها- أداة ووسيلة إلى غاية، هذه الغاية هى حصر المعانى يجزأها الحسى والمعنوى.

٢- اللغة العربية لغة قديمة، ولذا فمن المؤكد أنها تفاعلت مع لغات عاصرتها فى أزمنها البعيدة فأخذت منها وأعطتها، وما فقد من العربية أكثر مما حفظ.

٣- قانون التأثير والتأثر بين اللغات أو ما يمكن تسميته بقانون الاستطراق اللغوى، هو قانون عامل ثابت لا يتخلف، بين اللغات، وبين مناشط الحياة الأخرى.

٤- العربية فى العصر الحديث تجابه حضارة حديثة ولود، والمرونة الكائنة أو الكامنة فى جوهر العربية تتيح لها استيعاب نتاج هذه الحضارة بيسر، وبوسائل كثيرة، أدناها تبنى مواليد هذه الحضارة، فشريعتها لا تحظر هذا النوع من التبنى، وإن الجمود ليس مسلكاً علمياً يضمن حياة اللغة، بل يصيبها بالانقراض، على الأقل فى الجانب البحثى المتصل بعلوم المادة وفنون التقنية.

ولا خوف على العربية -وهى لسان الذكى الحكيم- من تبنى ما يلده غيرها فى هذا الجانب، فذلك لا يتعدى زاوية واحدة من زوايا اللغة المتعددة، فالعربية لغة رسالة وستظل شاخصة ما دامت هذه الرسالة، وصدق القائل:

الضاد، حسب الضاد فخرأ أنها كانت لسان الله فى قرآنه

والله الموفق،

## أولاً: اللغة أداة لحصر المعاني

يقول اللغوي الأمريكي "إدوارد سابير": "يمكننا أن نعتبر اللغة آلة صالحة لأداء ما يرمى منها في كل الظروف النفسية والفكرية، ابتداء من الواقع البسيط المتكرر، إلى الفكرة التجريدية الفلسفية في كل تعقيدها وعمقها"<sup>(١)</sup>.

وهذا صحيح، فلن تعدو اللغة كونها أداة لحصر المعاني، سواء أكانت هذه المعاني عادية في حياة المجتمعات أو ذات خطر فيها، ومثلها في ذلك مثل أى أداة يكتفيها الإنسان أو يصنعها لقضاء لباناته المتعددة، فإذا أراد شرباً هياً أداة شربه، أو طعاماً هياً أداة أكله، أو دفاعاً عن نفسه، وفر أدوات الدفاع.

وهكذا صنع الإنسان لنفسه لغة - لا لذاتها ومن أجل ذاتها - ولكن ليستعملها أداة لتحقيق المعاني الكامنة في نفسه، أو الكائنة حوله، فكانت وسيلته السهلة امتكلمها بما وفر الله سبحانه وتعالى له من أجهزة متكاملة وفرت له هذه الأداة بلا عناء أو تكليف، وعُدلت هذه الأداة أعظم اختراع بشري، إذ بها بسط الإنسان قوته الجسدية والفكرية على أرجاء الأرض، برها وبجرها وجوهاً، وكانت حتى قى حقيقة الأمر أدواته التي اختزق بها القضاء، وانطلق بها ترقى منطقة الجاذبية ليستكشف كوكباً سياراً في منظومة المجموعة الشمسية.

(١) نقلاً عن كتابه "اللسان والإنسان" د. محمد جعفر طاطا، ط ١، ص ١٤٠.

وبمقارنة هذه الأداة بأدوات أخرى يتبين لنا أنها أهم أداة امتلكها البشر. "فبواسطتها اتصل الإنسان بغيره من بنى جنسه، فكانت الحياة الاجتماعية بكل ما تضمه من أشكال وألوان، وما تحويه به من صلات وعلاقات، وتهدياً للمجتمعات الإنسانية كثير من الغايات التى تهدف إليها: فى الدين والثقافة والسياسة والاقتصاد، وغير ذلك مما تحتاجه تلك المجتمعات فى نظمها وأوضاعها<sup>(١)</sup>. ومما لا ريب فيه أن الإنسان إبان إعدادة الأداة اللغوية كان يستعين ببعض الأدوات المساعدة أو المكملة للأداة اللغوية الأساسية، كالإشارة وما إليها، حتى استكملت صورتها التى استغنت بها عن الأدوات المساعدة.

وفى رأى أن اللغة -وهى بسبيلها إلى الاكتمال- استعاضت عن الأدوات المساعدة بكل ما طرق آذان ناطقيها من مصوتات، فحاكت كما ارتجلت، واقترضت كما اصطلحت، ولم يكن ثمَّ ما يحظر عليها الاقتراض حينئذ؛ لأن ذلك كان ضرورة حتمية للملاحقة المعانى التى ما فتئ النشاط البشرى يفيض بها، إذا كل يوم يجد المجتمع اللغوى نفسه أمام معان لم تكن بالأمس، فإن قدر على أن يقيدها بالفاظ فتصبح مسميات يختزنونها ويفصح بها يوم يحتاجها وإلا ضاعت هذه المعانى.

فكانت الخطوة الثلقائية أو الفطرية لكل مجتمع لغوى فى زمن اللغة السحيق أن يقيدوا المعانى بما أتيج لهم من ألفاظ، ولم يكونوا مشرطين فى هذه الألفاظ أن تكون من بنات أفكارهم خاصة، ومن ثمَّ لم يكن

(١) انظر: فى فقه اللغة، د. عبد الله ربيع، ود. عبد العزيز علام، ص ٢١.

قيد أو حجر لنقل لفظ أو اقتراضه من أى لاغ، فنقلوا من فم الطير والحيوان، ومما تحتويه الطبيعة من أصوات اختلفت مصادرها فى أرجاء البيئة، ولذلك شاع فى كل لغة ألفاظ كانت هى فى الأصل حكاية صوتية، ومن ذلك فى العربية: "نق"، المأخوذة من نقيق الضفدع، و"هب"، المستلّة من هبوب الريح، و"قط"، المنقولة من صوت القطع، كما خرّ من الخرير، وصرّ من الصرير .. وربما اشتكت عدة لغات فى بعض ألفاظ الحكاية الصوتية، "فالكلمة الدالة على الهمس فى العربية "همس" هى فى اللغة الإنجليزية: "Whisper"، وفى الألمانية: "فلُوسْتِرُن" "Flustern"، وفى العبرية "صفصف" وفى الحبشية "فَاصَى"، وفى التركية "سُوسْمَك" والعامل المشترك بين هذه اللغات جميعها فى تلك الكلمة هو صوت الصفير "السين" أو "الصاد"، وهو الصوت المميز لعملية الهمس فى الطبيعة<sup>(١)</sup>.

فهل كان من المعقول أو المقبول أن يؤخذ من أصوات الطبيعة، ثم يُرفض أو يُمنع النقل أو الاقتراض من سيد هذه الطبيعة -الإنسان- مهما اختلفت جنسيته أو بيئته إذا ما أتاحت الفرصة لذلك؟

فالمعقول والمقبول أن المجتمع اللغوى قد جمّع ذرات الآلة اللغوية من كل صوب، ولم يكن فى البدء مؤلفاً ومنشئاً لكل ما تحتاجه من وسائل بنائية.

ومما هو جدير بالذكر أن الناقل من غيره أو المقترض من سواه لا

(١) المدخل إلى علم اللغة: د. رمضان عبد التواب، ص ١١٢.

ينقل نصاً أو لا يقترض حرفياً، بل إنه ينقل ويقترض واضعاً بصمته الصوتية الخاصة به على المنقول والمقترض، فلم يكن هذا اختياراً حراً من الناقل والمقترض، ولكن العادة كما يقال "قهارة"، فلكل مجتمع لغوى شرعة ومنهاج فى نطق الصوت وبناء اللفظ.

وعلى ذلك، فقد قال العربى قديماً: التوت، وأصله التوت، فأعربت به العرب فجعلت الثاء تاء، وألحقته ببعض أبنيتها<sup>(١)</sup>.

وقال للدرج "جرّيان" وأصله فى الفارسية "كريان"<sup>(٢)</sup>. قال "أبو منصور": والخندق فارسى معرب، وأصله "كَنْدَه" أى محفور، وقد تكلمت به العرب قديماً، قال "كعب بن مالك"<sup>(٣)</sup>:

فَلْيَا تِ مَأْسَدَةُ تَسْنُ سِيَوْفَهَا      بَيْنَ الْمَذَاذِ وَبَيْنِ جِرْعِ الْخَنْدَقِ

فهذا التغيير الصوتى الذى وقع باللفظ المقترض يدل أو يؤكد على أن اللغة أداة لخصر المعانى، إذ كل صانع أو صائغ يصنع أو يصوغ أدواته على وفق ما تدرّب أو على ضوء ما تعود، وهذا مما جعل بعض الألفاظ فى اللغة غير مقطوع بكنهها، أهى عربية أم أعجمية؟ وذلك "كالتأريخ" فقد قيل: ليس بعربى محض، وأن المسلمين أخذوه عن أهل الكتاب، وقيل: إنه عربى، واشتقاقه من الأرخ، وهو ولد البقرة

(١) فى التعريب والمعرّب: لابن برى، ص ٥٨، تحقيق د. إبراهيم السامرائى.

(٢) السابق: ص ٦٣.

(٣) السابق: ص ٨٢.

الوحشية إذا كانت أنثى، كأنه شيء حدث كما يحدث الولد<sup>(١)</sup>.

ومثل "الدُّيُوث" قال "ابن دريد": لا أحسبه عريباً محضاً، وإن كان له أصل في اللغة<sup>(٢)</sup>.

فالنظر إلى اللغة باعتبارها أداة لخصر المعاني يجعلنا مبهدين لقبول ما ينقل إليها وما يقترض لها حرصاً على استبقاء المعاني القائمة بالنفس أو المدركة بالحوس، ولولا المعاني - مسميات وصفات - ما كانت الألفاظ "فالأصل في وضع الألفاظ أن كلاً منها علامة صوتية دالة على معقول أو متصور<sup>(٣)</sup>".

ولو استأنسنا بقول البلاغيين: "بأن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العامي والبدوي، وإنما العبرة في اختيار اللفظ"، لأدّى ذلك بنا إلى تأكيد أن اللغة في نهاية الأمر أداة لخصر المعاني، وإن كان البلاغيون يتحدثون عن مرحلة متأخرة جداً في اللغة عُرفت عندها المعاني وتحددت ألفاظها، وعلى الأديب أن يتقن مما تحدد أوفى الألفاظ تعبيراً عن المعنى.

هذا وليس صحيحاً - في رأيي - من رأى "أن اللغة غاية وليست واسطة، ولولاها ما بان الإنسان من باقي الحيوان إلا بتخطيط جسمه،

(١) انظر: لسان العرب: مادة "أرخ" ٥٨/١، ط دار المعارف.

(٢) انظر: المخصص: لابن سيده الأندلسي.

(٣) انظر: اللسان والإنسان، د. حسن ظاظا، ص ٦٨.

ولولاها ما وجد إلى المعرفة باباً واسعاً، ولا ترى عاقلاً يشك في أنها من مهمات علم الإنسان<sup>(١)</sup> ..

فالزعم بأن اللغة غاية لا واسطة كلام عاطفى، إذ لا دليل عليه، ويمكن الاستفادة من مثل هذه الآراء العاطفية - بالنسبة للعربية خاصة - بأنها لغة قد نضجت مبكراً، واستوت على عودها قبل سواها، بما مرَّ عليها من أطوار تشذيب وتهذيب حتى كادت بلاغة أساليبها وموسيقى ألفاظها تنسى المنصتين إليها كونها - كغيرها من اللغات الأخرى - أداة امتلكها الإنسان لغاية الفهم والإفهام، أو البيان والتبيين. وإذا علمنا أن شداتها الأولين كانوا أميين، فقد أدَّى هذا إلى الشعور بالدهشة والغربة، ومن ذا الذى لا يطرب ولا يعجب حين يسمع امرأ القيس حديثه عن الليل ومعه؟<sup>(٢)</sup>.

وليل كموج البحر أرخى سدوله على أنواع الهموم ليتلى  
فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلكل  
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى أصبح وما الإصباح منك بأمثل

فلهذا النضج المبكر للعربية أخذت ألباب، وأضفى عليها من النعوت - بإملاء العاطفة - كل نادر وغريب، وهذا يذكرنا بموقف العلامة "ابن جنى" من العربية التى ملكت فؤاده وفكره حتى كاد حالها يطمح به أمام علوة السحر، وحتى قوى فى نفسه الاعتقاد بأنها من

(١) رأى د. كمال يوسف الحاج: انظر المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢) انظر شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات: لابن النحاس ٣٠٠/١.



عند الله، وأنها وحى وتوقيف منه سبحانه<sup>(١)</sup>. ولكن مثل هذه الآراء العاطفية لا تصرف الباحث عن الحقيقة الماثلة فى الذهن وهى أن اللغة وسيلة وأداة، لا غاية ونهاية، وإنما حظيت العربية بمثل هذه العواطف الفائرة لأنها لغة قديمة، ولم يقف على بدايتها أو أوليتها العلماء والباحثون، كما سأوضح فى الفقرة الآتية:

## ثانياً: قِدم العربية

لم يسجل التاريخ شيئاً يذكر عن نشأة اللغة العربية، ولم يصل العلماء الباحثون إلى الصورة الأولى التى بدأت بها العربية، وهذا يعنى عراقتها فى القدم.

ومن أيسر ما نستدل به على قدمها هذه النصوص الأدبية النفيسة التى برزت وعرفت فى العصر الجاهلى، بما لايزيد كثيراً عن قرن من الزمان قبل ظهور الإسلام، إذ من المستحيل فى التصور والواقع أن تكون هذه النصوص ممثلة لأولية العربية، ذلك بأن القانون الطبيعى لحدوث الأشياء، أن تبدأ أو أن تمر عبر مراحل متعاقبة، تكون أولاً - بالقياس إلى قانون نمو الإنسان - طفلة، ثم يلى مرحلة الطفولة هذه المراحل المكملة لآخرة النمو.

وليس معنى أن العربية عُرفت أول ما عرفت بهذه النصوص التراثية أن هذه اللغة قد خرجت من النواميس الطبيعية لنشأة اللغات وبدت

(١) انظر: الخصائص: لابن جنى ٤٧/١، ط دار الكتب.

فجأة - كما يرى المستشرق الفرنسي رينان - بكل كمالها ومرونتها و ثروتها التي لا تنتهى .. وأنها ليست لها طفولة ولا شيخوخة، وأنه لا تعرف لغة مثل هذه اللغة جاءت إلى الدنيا من غير مرحلة بدائية ولا فترات انتقالية ولا تجارب تتلمس فيها معالم الطريق<sup>(١)</sup>.

فهل يصدّق أحد أن "طرفة بن العبد" - وهو أصغر شعراء المعلقات ولم يكن يقرأ ويكتب - قد نظم داليته المشهورة فى قصائد المعلقات فجأة دون أن تتكون عنده خلفية علمية بهذه اللغة؟.

إن معلقته هذه التي يقول فيها<sup>(٢)</sup>:

ألا أيهذا اللامى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلصى؟  
فإن كنت لا تستطيع دفع منيتى فدعنى أبادرها بما ملكت يسدى  
لمى شاهد صدق على أن العربية فى العصر الجاهلى كانت قد  
شبت وترعرعت، وغدت بمثابة الجامعة التي تخرج منها طلابها، وإن من  
المؤكد أنها قطعت القرون الجمّة من قبل حتى وصلت غايتها التي  
عاصرت "طرفة" وأقرانه من شعراء العصر الجاهلى.

ولكن ما الذى أريده من وراء إثبات أو تأكيد قدم العربية؟

إنى أريد أن أقول: إن العربية قد تهيأ لها من عوامل النهوض قديماً

---

(١) نقلاً من كتاب "فى فقه اللغة": د. عبد الله ربيع، د. عبد العزيز علام،

ما أوقفها على نهاية العصر الجاهلى، وهى لغة قد استجمعت جميع عناصرها، وتحقق لها كل الخصائص النبائية والأدائية، وإن أحد هذه العوامل -فى رأى- عامل الاقتراض والنقل مما كان مجاوراً للعربية من لغات، سامية كانت هذه اللغات أو غير سامية، فذلك كان للعربية فى عصورها التكوينية ضرورة علمية، مستنداً فى هذا الرأى إلى الأدلة الآتية:

أولاً: إن قدم العربية يستلزم كونها مرت بأطوار تتجمع فيها لبناتها التى هى أساس البناء والأداء فى كل لغة ناهضة، ويقتضى هذا أن تقتنص كل ما يقع فى جبالتها، فإن أرض العرب لم تحتو كل شىء، فى الوقت الذى نجد العربية فيه تحتوى أسماء كل شىء أو تكاد.

ثانياً: ورود كلمات تظهر عليها سحنة الاقتراض فيما عثر عليه من نقوش فى بلاد العرب، وفى نقش "النمارة" الذى كشف فى مدفن "امرئ القيس بن عمرو" ملك العرب، جاءت كلمة نقش بمعنى "قبر" فى اللهجة الآرامية، وكلمة "عكدى" التى رأى الباحثون أنها كلمة غامضة، وفسرها بعض الباحثين بأن معناها القوة<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: ما انفك العرب فى العصر الجاهلى متداولين اللفظ المقترض باستعماله جنباً إلى جنب مع ألفاظ العربية الفصحى، فيما ورد.

---

(١) انظر: تاريخ اللغات السامية، ص ٩، ولفنسون، ص ١٩٣. وانظر: دراسات فى فقه اللغة: حمد الأنطاكى، ص ٨٧.

إلينا من أشعارهم، مما يدل على أن ذلك سنة قديمة تتبعها اللغات  
إبَّان نموها وتكونها.

فلفظة "السجنجل" رومية -وهى المرأة- جاءت فى معلقة "امرئ  
القيس" فى قوله<sup>(١)</sup>:

مهفهفة بيضاء غير مُفاضة      ترائبها مصقولة كالسجنجل  
ولفظة "المهارق" فارسية -وهى الصحف- واحدها: مُهْرَق،  
مذكورة فى معلقة "الحارث بن جِلْزَة" فى قوله<sup>(٢)</sup>:

"حذر الجور والتعدى ولن ينقص ما فى المهارق الأهواء"

فاستناس الشاعر الجاهلى بعض الألفاظ الرومية والفارسية ولم  
يكن ثم ضرورة لذلك ملحّة، دليل على أن العربى كان يقترض الألفاظ  
الأجنبية -منزلاً إياها على طريقته فى صياغة اللفظ- إذ كان الاقتراض  
حينئذ ضرورة علمية ملحّة، وغدا هذا سنة من سنن العربية منذ زمنها  
الغابر، بغية تقييد المعانى الحادثة أو تنويع أبنيتها، وقدماً قال الشاعر  
"لبيد بن ربيعة" فى معلقته<sup>(٣)</sup>:

من معشرٍ سنت لهم آباؤهم      ولكل قوم سنة وإمامهم  
رابعاً: ظهور المعربات بوفرة وشيوعها على الألسنة شيوعاً ربّما توارت

(١) شرح المعلقات العشر المذهّبات: لابن الخطيب التبريزى، ص ٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨١.

(٣) المرجع السابق: ص ١٨١.

بعض ألفاظ العربية خلفها، وكان ذلك من جرّاء اتصال العرب في جاهليتهم بالأمم المجاورة لهم، كالفرس والأحباش والروم والسرّيان والنبط وغيرهم، إذ "من المتعذر أن تظل لغة بمأمن من الاحتكاك بلغة أخرى"<sup>(١)</sup>. كما أن تطور اللغة المستمر في معزل عن كل تأثير خارجي - كما ذكر فندريس بحق - يُعدُّ أمراً مثالياً لا يكاد يتحقق في أية لغة، بل على العكس من ذلك، فإن الأثر الذي يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها، كثيراً ما يلعب دوراً هاماً في التطور اللغوي؛ ذلك لأن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية، واحتكاك اللغات يؤدي حتماً إلى تداخلها<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما صرّح به أدينا الكبير "الجاحظ" من قبل في مواضع من البيان والتبيين حين يقول: "ألا ترى أن أهل المدينة لما نزل فيهم أناس من الفرس، في قديم من الدهر علقوا بألفاظ من ألفاظهم، لذلك يسمون البطيخ "الخربز"، ويسمون السميطة "الرؤذق"<sup>(٣)</sup> ...

خامساً: إقرار علماء العربية القدامى بحلول الألفاظ الأعجمية في العربية، وشرحهم طريقة العرب في استعمال المقترض، وفي ذلك يقول "سيبويه" رحمه الله: "اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة، فرما ألحقوه ببناء كلامهم،

(١) انظر علم اللغة: د. علي وافي، ص ٢٢٩.

(٢) اللغة: فندريس، ص ٣٤٨.

(٣) البيان والتبيين: الجاحظ ١/١١.

وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فيدهم، وبهرج ودينار وديياج .. وربما غيروا الحرف الذى ليس من حروفهم، ولم يغيروه عن بنائه فى الفارسية نحو: فِرند، وبَقَم، وآجر، وجرير<sup>(١)</sup>.  
 ورحم الله "أبا الفتح عثمان بن جنى" إذ رأى هو وأستاذه "أبو على الفارسي" "أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"، مؤكدين ذلك بدليل "أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجزته العرب بحرى أصول كلامها"<sup>(٢)</sup>.

فهذه الأدلة الآخذة بعضها بحجز بعض، تفضى بنا إلى حقيقة علمية لا تتخلف وهى أن اللغة منذ كانت وحتى عصرها الحاضر تُقرض وتقترض، تأخذ وتعطى، تحت تأثير قانون عام، هو حديثى فى الفقرة التالية.

### ثالثاً: قانون الاستطراق اللغوى

أو إن شئت فقل: هو قانون التأثير والتأثر، فإن كلا التسميتين سواء، ولكن ما عنونت به أدق، لأن اللغة التى تجرى على الألسنة أشبه ما تكون بالماء الجارى على سطح اليابسة، إذ يظل الماء فى حركة نشطة حتى تمتلئ فراغات السطح ويتساوى أسفله بأعلاه.

فhekذا اللغة متى ظهرت فيها حفر معنوية، وليس لديها ما يملأ هذه المعنويات تسرب إليها من أقرب اللغات ما يسد تلك الفوهات الحادثة.

(١) الكتاب: لسيبويه ٣٠٣/٤ وما بعدها.

(٢) الخصالص: لابن جنى ٣٥٧/١.

ومن أثر هذا القانون أن ما لم يكن للعرب عهد به، وفي نفس الوقت لم يكن للعرب غنى عنه، تسللت إلى العربية ألفاظ من لغات شتى حولها، فمن ناحية ظهرت الأعجميات فى العربية لسدّ فجوات معنوية فى مجالات حيوية متصلة بمصنوعات أو مواد وآلات وعقاقير ومعادن، فانتقلت الألفاظ الفارسية إلى العربية تلبي حاجتها فى هذه المجالات الحيوية، وذلك: كالكوز، والإبريق والطشت، والخوان، والسنندس، والياقوت، والبلور، والياصمين، وما إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

واقترضت العربية من الرومية: الفردوس، والقسطاس والاسطرلاب، والقنطار، والزياق، والقنطرة<sup>(٢)</sup>. وانتقل من الحبشية إلى العربية: كفلين، والمشكاة، والمهرج<sup>(٣)</sup>. ومن ناحية أخرى ظهرت الأعجميات فى العربية على سبيل التفكه أو لإيثار اللفظة الأجنبية لحنفها عن مقابلها العربى على اللسان أو لامتلاكها نغمة تأسر الآذان والوجدان، وهذه الناحية تمثل فى اللغة فجوات أو فوهات أدبية، مقابلة للناحية السابقة التى مثلت فيها الفجوات العلمية، وكلا الناحيتين استدعتا ما لدى اللغات الأعجمية من ألفاظ لسد هذه الفجوات أو ملء هذه الفوهات، بقوة قانون الاستطراق اللغوى، ولذلك نفذت هذه

---

(١) راجع هذه الألفاظ فى كتاب شفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل: لشهاب الدين الخفاجى. وانظر المزهري: للسيوطى ٢٦٨/١ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

الألفاظ الأعجمية إلى العربية نفوذاً طبعياً، دونما رفض أو نكير من جمهور الناطقين والمتلقين.

ومن أمثلة هذا الاقتراض الأدبي: البال - وهو فى العربية يقابله الحوت العظيم - والباذنجان - وهو فى العربية المغد، والكهكب وغيرهما - والتوت - ومقابله فى العربية الفرصاد، - والأترج - وهو فى العربية المتك، - والنرجس - واسمه فى العربية العبهر أو القهد، - واللوياء - وعربيته الدجر أو الحنبل، - والرصاص - وهو فى العربية الصرّفان أو الآتك، - والهاؤن - وعربيته المنحاز أو المهراس<sup>(١)</sup>.

ومما يؤيد أن العرب كانوا يتفكهون ببعض الألفاظ الأعجمية دون تحفظ من أحد أو نكير، ما جاء فى "المزهر" أن "الأمام علياً" ﷺ سأل "شريحاً" - القاضى - عن مسألة فقهية، فأجابه بالصواب، فقال له: قالون: أى أصبت، بالرومية<sup>(٢)</sup>. ونقل فى موضع آخر عنه ﷺ أنه أهدى إليه فى يوم النوروز - وهو يوم عيد للفرس - فقال: "نورزوا لنا كل يوم"<sup>(٣)</sup>.

وقد كان علماء العربية يدركون أثر هذا القانون فى اللغة، ونحن نرى ذلك فى عقد "الثعالبى" فصلاً فى كتابه عنوانه بقوله: "فصل فى سياقه أسماء تفردت بها الفرس دون العرب، فاضطرت العرب إلى

(١) انظر: المرجعين السابقين: شفاء العليل، والمزهر.

(٢) المزهر: للسيوطى ٢٧٧/١.

(٣) المرجع السابق ٢٨٩/١.



تعريبها أو تركها كما هي<sup>(١)</sup>.

ونراه -على بعد وبعد تأمل- فيما ذكره "ابن فارس" عن "ابن دريد" قوله: حروف لا تتكلم العرب بها إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها<sup>(٢)</sup>.

فقول الثعالبي: اضطرت، وقول ابن دريد، ضرورة، إيماء صريح إلى فاعلية قانون "الاستطراق اللغوي" منذ كانت اللغات، كما أنه توضيح وتحقيق كذلك للمعنى الذى أدت عليه هذا البحث وهو أن "الاقتراض اللغوي ضرورة علمية". بمعنى أنه قانون ثابت بين اللغات، غير مفروض من أحد ولا فاعل باختياره. ومن ثم فقد عدّ علماء اللغة الغربيون طريق الاقتراض أعظم مصدر لنمو اللغة<sup>(٣)</sup>. ولأجل أن الاقتراض لا يكون أو لا يحدث بين اللغات عشوائياً، بل من جرّاء أثر هذا القانون، فقد رأوا أن "هناك لغات تأخذ ألفاظاً كثيرة من جاراتها، ولغات بدرجة أقل، وإن كان الكل يأخذ شيئاً ما<sup>(٤)</sup>".

ومعنى هذا أن الاقتراض يتم طالما ظهر فى اللغة المقترضة حاجة ماسة إلى ذلك، دون تدبير من ناطقها فى الأعم الأغلب، لأن المجالات الحيوية للمجتمع تفرض عليه الاستعارة من كل معبر، حتى لو طغت

(١) فقه اللغة وسر العربية: لأبى منصور الثعالبي، ص ٣٢٥.

(٢) الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العربى فى كلامها: لابن فارس، ص ٢٤.

(٣) انظر: أسس علم اللغة: ماريوباي، ص ١٥٦ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق.

الألفاظ المقرضة على كلمات اللغة الأصلية. وقد أكدت ذلك العالم الإيطالي "ماريو باي" بما ذكره عن اللغة الإنجليزية إذ قال: "وإن مفردات اللغة الإنجليزية تشتمل على أقل من ٢٥٪ من الكلمات الأجلوسكسونية الأصلية، وعلى أكثر من ٧٥٪ من الكلمات المقرضة من اللغات الإسكندنافية والفرنسية، واللاتينية واليونانية، التي بدأت تتسرب إلى اللسان الأجلوسكسوني حتى قبل أن تصل إلى الشاطئ البريطاني والتي ما تزال تتسرب إلى اللغة الإنجليزية طوال غصورها حتى يومنا الحاضر<sup>(١)</sup>".

ولو تصورنا أن لغة ما قد أغلقت منافذها كلها أمام الكلمات الأجنبية عنها، ثم فتحتها بعد فترة ممتدة لجرفها تيار الوافد وأغرقها أمواجه العاتية.

وعلى العكس من هذا التصور، فإن اللغة مفتوحة التوافق ستوف تنمو ولا تمحى، لأن الاستطراق اللغوي إ دائم. فلن يلم إلا ببطء يسيح للغة النقاط أنفاسها وتنشر على ما تقرضه طبيعتها حتى يصير بعد وقت كأنه شيء منها، ونحن نجد دليل ذلك فيما اقترضته العربية قديماً، حين احتاج أهلها إلى الاتصال بمجاوريهم من الآراميين والأحباش والفرس والرومان، يقول الباحثون: "في أثناء ذلك الاتصال، تم التفاعل بين العربية ولغات هذه الشعوب فظهرت في العربية عناصر أجنبية عنها، فلم يردد العرب في اقتراض هذه الألفاظ بمسمياتها من بساتينها

وقبولها ، لتصبح جزءاً من نظام لغتهم<sup>(١)</sup>.

كما لم يتردد العرب فى الاقتراض بعد ظهور الإسلام، لأن انسياح الرسالة الإسلامية - وكان حملتها هم العرب لأول الأمر - أحدث مساماً معنوية لابد من ترميمها، ولم يكن فى مقدور أحد أن يدرأ ذلك، لأن قانون الاستطراق اللغوى له الصدارة ويقوى من صدارته - فى العربية بصفة خاصة - أن الرسالة الإسلامية كانت ولا زالت رسالة العلم وإعمال الفكر، ومن أدلة ذلك: أن أول بيان فيها كان "اقرأ"<sup>(٢)</sup>، وسميت بعض سور كتابها الكريمة "بالقلم"<sup>(٣)</sup>.

فلم يك ثم اختيار لتحصيل العلم أو تركه، ففتحت الأبواب على مصاريحها لتحقيق ما أمر الإسلام حَمَلته به، وكان حملته - كما قلت - فى هذا الوقت المبكر هم العرب، فكان على العربية حيثئذ أن تستوعب كل ما ظهر فى الأصقاع غير العربية من علم ومعرفة، لتدل على أنها لغة رسالة عالمية، وأخص خصائصها العلم.

ولو نظرنا إلى ما اقترضته العربية فى مجال الطب - على سبيل المثال - لوجدناها اقتبست كثيراً من أسماء العقاقير وأسماء الأمراض، من كلا اللغتين: الرومية والفارسية، فمن الرومية أخذ: الأفسنتين، والزيفون، والمصطكى، والبقدونس، والقولنج، والترياق والمنخوليا،

(١) انظر فى فقه اللغة: د. عبد الله ربيع، د. عبد العزيز علام، ص ١٥٢.

(٢) بدء سورة العلق: ﴿اقرأ باسم ربك الذى خلق﴾ سورة رقم ٩٦.

(٣) صدر سورة القلم: ﴿إن والقلم وما يسطرون﴾ سورة رقم ٦٨.

ومن الفارسية: البابونج، والبنج، والزرجون، والزرنيخ، والزَّاج،  
والسُّرَّيقين، والشَّيْج، والسرسام والمارستان.

وهكذا صنعت العربية -بتأثير هذا القانون- فى كل مجال علمى،  
حتى رأى الباحثون "أن المقام يضيق عن استيفاء آلاف الكلمات التى  
نقلها المولدون إلى العربية -وأغلبها من الفارسية- وهى تتعلق فى  
أكثرها بأنواع الأطعمة والأشربة والألبسة، والأدوات والنباتات مما لم  
يكن للعرب عهد به من قبل<sup>(١)</sup>.

يقول الدكتور "إبراهيم أنيس" -شارحاً موقف العربية من  
الاقتراض-: "سلكت اللغة العربية مسلك غيرها من اللغات فاقتضت  
قبل الإسلام وبعده ألفاظاً أجنبية كثيرة، ولم يجد العرب القدماء فى هذا  
غضاضة أو ضرراً بلغتهم التى أحبوها واعتزوا بها<sup>(٢)</sup>. ولن يضير هذا  
الاقتراض -بعد ظهور الإسلام- أن تم أكثره على يد من سُمُّوا بعد  
بالمولدين الذين لا يحتج بلغتهم، فقانون الاستطراق اللغوى كان ضربه  
لازب فوق المولدين والمعرين جميعاً، وإلا فقل لى بربك: ماذا كان فى  
يد المولدين أو غيرهم أن يعملوه إزاء هذا الانفتاح العلمى الذى أتهم  
وأُنجِد أو شرَّق وغرَّب؟

ماذا كان فى يد هؤلاء أو هؤلاء أن يفعلوه وفى أيديهم كتاب  
مجيد، قد ألح من قريب أو بعيد إلى كل العلوم على تنوعها والتى تعد

(١) دراسات فى فقه اللغة: محمد الأنطاكى، ص ٣٥١.

(٢) انظر له: من أسرار اللغة، ص ١٢٤.

من متطلبات النشاط الفكرى للبشر من ناحية، ومن واجبات المسلم الدينية من ناحية أخرى؟ ولا يظنُّ ظان أن العربية لم يكن بوسعها إيجاد الألفاظ اللازمة لما جدَّ بعد من مستحدثات إذا لم يكن ثم ما تقتضيه، فيوم أن كان الجمل سفينتها فى حلها وترحالها صاغت له عشرات الألفاظ المفصحة عنه، ويوم أن كان السيف سلاحها الزائد عن حماها اشتقت له عدة من الأسماء والصفات.

فلما فوجئت بعد بما لا عهد لها به، لم يعقد أهلها مؤتمراً علمياً لصياغة الألفاظ العربية لهذه المستحدثات، بل اقترضت ألفاظها من لغاتها مراعية النسق الصوتى لأصوات العربية أو ما يطلق عليه فى الدراسات اللغوية الأجنبية النسق "الفوناتيكي" والتشكيل "الفونولوجي".

يقول الدكتور "وافى": "نخضع فى الغالب الكلمات المقتبسة للأساليب الصوتية فى اللغة التى اقتبستها، فينالها كثير من التحريف فى أصواتها وطريقة نطقها"<sup>(١)</sup>.

ولو افترضنا جدلاً أن العرب قديماً أبوا الاقتراض لمستحدثات عاصرتهم لاضطروا حتماً إلى صناعة ألفاظها، إذ إن قانون الاستطراق اللغوى لا بد أنه حادث، فأى الأمرين كان؟ ثم أى السبيلين أيسر؟ الاقتراض أم الصناعة؟

وهل إذا تحقق هذا الاقتراض وتمت صناعة ألفاظ لكل ما استحدثت فى المجتمع العربى، أتعد هذه المصنوعات اللفظية كلاماً عربياً أم لا؟

(١) علم اللغة د. على وافى، ص ٢٢٩.

لنستمع إلى العلماء الذين نقل عنهم "السيوطي" مناقشة تحت عنوان "هل بين العربى والعجمى واسطة" <sup>(١)</sup>؟

قال "ابن عصفور": نعم، قال فى الممتع: إذا نحن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة كان تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات.

ورد ذلك "الخضرى": بأن كل كلام ليس عربياً فهو عجمى. وقول "أبى حيان" فى "شرح التسهيل": العجمى عندنا هو كل ما نقل إلى اللسان العربى من لسان غيره، سواء كان من لغة الفرس أو الروم أو الحبش أو الهند أو البربر أو الإفرنج، أو غير ذلك". يوافق رأى "ابن عصفور" حيث عبر بالنقل، ولا نقل فى المصنوعة.

ومعنى هذا أن المصنوعات اللفظية ستبقى نائية عن العربية فى كلا الأمرين، لأن العربى الصحيح هو ما نراه مؤيداً بأثر عربى فصيح من شعر أو نثر، أو نطق به من يوثق بفصاحته من العرب، ولذلك لم يعتد العلماء فى استشهادهم بما رأوا أنه مصنوع، ورواة الشعر ساعة ينشدون المصنوع ينتقدونه، ويقولون: هذا مصنوع، وقال "ابن دريد" فى الجمهرة: قال الخليل: أما ضَهْنِد -وهو الرجل الصلب- فمصنوع لم يأت فى الكلام الفصيح <sup>(٢)</sup>.

ونحن إذا رأينا أن اقتراض العربية فى العصور السابقة كان ضرورة

(١) الاقتراح فى أصول النحو وجدله: للسيوطى، ص ١٤٦.

(٢) انظر: التفصيل فى المزهرة: للسيوطى ١٧١/١ وما بعدها.

علمية، فى الوقت الذى كانت فيها أقوى لغة، وذات سمات لغوية فقدتها جميع اللغات السامية، وتراجعت أمام زحفها لغات كثيرة، حتى اضطرتها إلى الموت، فإن هذه الضرورة فى عصر العربية الأخير، ربما تجاوزت حدَّ الضرورة إلى اعتبارها -فى رأى- فريضة، لأن من الإنصاف أن نقول: إن العربية فى العصر الحديث لفى حال ينبغي تفصيلها فى الفقرة التالية:

### رابعاً: العربية والعصر الحديث

إن بيئة اللغة العربية على امتدادها من المحيط إلى الخليج فى عصرها الحديث فقيرة إلى حد ما فى مجال البحوث العلمية المادية، وفى ميدان العلم التطبيقي (التكنولوجيا)، وبذا وضعت العربية فى مُختبر صعب، أتقبل هذا الدخيل ريثما ينهض أهلها؟ أم تنتظر ليستقصى أهلها ما فى بطون معاجمها من دلالات علمية؟ وهى بين هذا وذاك تعيش عصرًا لا يعرف التروى، وتشاهد فيه ما لم تشاهده من قبل، ففى كل يوم جديد، فى العلوم، والآداب، والفلسفة والآلات والمخترعات والصناعات وغير ذلك.

وأى لغة -إن أريد لها أن تعيش عصرها- لابد أن تشارك العصر بكل مستجداته، فتلك المشاركة هى ما تحفظ على اللغة حياتها، وتبرز قدرتها على التطور لملاحقة الجديد، وصلاحياتها للمنافسة على البقاء، وإلا انزوت اللغة وتلاشت رويداً -على الأقل- من الوسط العلمى وإن بقيت بعد ذلك عالقة بالسن العوام والدهماء من البشر.

وليس يرتاب أحد في أن العربية تعد إحدى اللغات - بل في مقدمة اللغات التي تصلح لحمل رسالة العلم اليوم كما كانت من قبل، لما لها من خصائص تمتاز بها عما سواها، وقد كانت لها سابقة مع مصطلحات العلوم إبان النهضة الإسلامية العلمية في العصر العباسي الأول، إذ كانت إلى هذا العصر لغة العلماء من كل جنس وملة، وإليها اتجهت أبصار رؤاد المعرفة من كل قطر من أقطار الأرض، وغدا ثوب الاستشراق شارة طالبي العلم والمعرفة من أنحاء المعمورة، وكان عطاء العربية لمريدي الثقافة سخياً، ولم تتأب لغة من اللغات حولها أن تأخذ منها وتقتنى ألفاظها ومصطلحاتها، وتتلقف نتائجها. وذكر التاريخ الحديث أن الإفرنج - إبان نهضتهم - بدأوا يهتمون باللغة العربية منذ القرن العاشر للميلاد، ليطلعوا على ما فيها من العلم الطبيعي والطب والفلسفة، وقد نقلوا أهم تلك الكتب إلى اللاتينية، وهي لسان العلم عندهم يومئذ<sup>(١)</sup>.

وبالاطلاع على معجم اللغة الإنجليزية يرينا كلمات عربية كثيرة دخلت إلى الإنجليزية، وصارت جزءاً منها.

وتشهد المستشرق (زيجريد هونكه) في كتابه "شمس الله تسطع على الغرب" بأن تأثير العربية قد امتد إلى اللغة الألمانية وتغلغل كتابها بالكلمات التي ترى أنها عربية الأصل في الألمانية<sup>(٢)</sup>. ولكن تبدل

(١) انظر: تاريخ آداب اللغة العربية: جورج زيدان ١٤٤/٤.

(٢) نقلاً من كتاب: العربية لغة العلوم والتقنية: د. عبد الصبور شاهين، ٣٠٤.



حال العربية فى العصر الحديث، حيث أصاب أهلها الضعف والتواكل، والجمود والتنازع، فوقفوا بينما سار غيرهم حتى أفادت العربية فوجدت نفسها -ولا ذنب لها- أمام معطيات علمية ثرة وحديثة حدثة العصر نفسه، وهذه المعطيات موزعة ما بين أسماء لأشياء، وأسماء معانى، ومصطلحات علمية، توجد أو تولد مع كل صباح، وربما مع كل مساء.

ومما يعد أيضاً سبباً من أسباب ضعف أهل اللغة العربية وجودهم: خضوعهم للاحتلال الأجنبى فترة ليست بالقصيرة صدر هذا العصر الحديث، وبدى أن تضعف اللغة بضعف أهلها. فماذا تصنع اللغة العربية أمام هذه المعطيات الحديثة؟ قد يقال -وهو قول لا يرفض ظاهره-: إن لغة كالعربية يكثر فيها المجاز وتمتاز بأنها لغة اشتقاقية، و كثير من مفرداتها ذات دلالات عامة واسعة، فلم لا نستغل فيها هذه الملامح ونحتال لها لإزاء مستجدات العصر، ليحدث الاستطراق من داخلها، لنحجم أو نقلل فاعلية قانون الاستطراق من خارجها، فيعمل العاملون فى الحقل اللغوى، وينشط المهتمون بأمر العربية لسد الثغرات، بنقل الألفاظ التى بين معانيها الحقيقية والمعانى المستجدة وجه شبه، وتشق من الألفاظ صيغاً جديدة للمعانى الحادثة، ويختار من المفردات ذات الدلالة العامة ما يودى إلى فهم الدلالة الحادثة فى نطاق المشترك اللفظى الذى يحكم السياق مساره.

أقول: إن هذا قول لا يرفض ظاهره، لأن تحقيقه محوط بملاحظات ينبغي أخذها فى الحسبان، وعندئذ نقرر إلى أى مدى يمكن الاستفادة بهذا القول وبغيره.

الأولى: إن سيل المعانى الجديدة فى هذا العصر سيل قوى، ومثل الجاز والاشتقاق وغيرهما أمامه مثل سد صغير تتسرب الأمواج الدافقة من جوانبه ومن فوقه.

الثانية: إن أكثر أسماء المعانى الجديدة أضحت اصطلاحية وقد يعوق تغييرها الحركة العلمية التى تتسم الآن بالعالمية، كما يصعب أحياناً -أو يستحيل فى رأى- التصرف باستبدال اللفظة الأجنبية، لأنها تحمل أسماء أشخاص كان لهم السبق العلمى فيما أبدع واكتشف، وقد تكون أحياناً منحوتة من عدة ألفاظ.

الثالثة: اللغة فى الأصل سماعية، فما تسمعه الأذن يحكيه اللسان، وبمجرد أن تصل الأذن ألفاظ ما لتحديد معان تهم السامع، يبدأ اللسان فى ترديدها لاشعورياً، وإلى أن تختار لفظة عربية لمعنى من هذه المعانى، يكون قد أتيح للأجنبية مساحة كبيرة من الوقت تغدو بعدها مشهورة يصعب بعد ذلك مغالبتها ناهيك عن القضاء عليها. ولذلك رأى بعض الباحثين من العلماء: أن مشكلة التعريب لألفاظ العلم ومستحدثات الحضارة هى مشكلتنا الحقيقية فى العصر الحديث، وبمجامعنا العلمية لم نستطع حتى الآن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة، فإنها تنتظر حتى يشيع اللفظ الأجنبى على كل لسان، وتستخدمه العامة والخاصة، ثم تقوم قيادة الجامع العلمية، وتحاول البحث عن لفظ عربى بديل، وبذلك يولد هذا اللفظ ميتاً، لاشتهار اللفظ الأعجمى وشيوعه على الألسنة، وكم من ألفاظ وضعتها الجامع العلمية لمستحدثات الحضارة غير أنها لم

تتجاوز أبواب هذه المجموع<sup>(١)</sup>.

فمثل المجموع العلمية على هذا مثل من يبحث عن الماء فى الأرض، ومن فوقه يهطل السحاب بالمطر، فما إن يكتشف بثراً حتى تكون الأرض من حول هذه آباراً وأنهاراً، إذ إن قانون الاستطراق اللغوى أسرع من بحث الباحثين وأسبق إلى ألسن اللاغين.

ومن هنا فإن مدى ما يمكن الاستفادة به من قول القائل بالاستطراق الداخلى للعربية لا يتعدى الجانب الظاهرى للغة - أعنى ما يتصل بأسماء الأشياء من آلات وأدوات وما على شاكلتها، فليست المشكلة - فى رأى - مشكلة مخترعات تحمل أسماء أجنبية لأول الأمر، فأمر هذه المخترعات واختيار الأسماء العربية أو المعربة شىء سهل، ولكن المشكلة هى مشكلة المصطلحات العلمية للعلوم المادية بصفة خاصة، إذ هى التى تتسابق الأمم إلى آثارها، لأن مستقبلها منوط بمدى ما تحققه من غايات هذه العلوم حديثاً.

فما تصرفنا تجاه هذه المصطلحات العلمية للعلوم المادية؟ أنصنع ما تصنعه الزرافة حين توارى رأسها بين كتيبان الرمال؟ أم نبطئ إزاءها ببطء السلحفاة، والعالم تقاس سرعته الآن بسرعة الضوء؟

وإذا أبطأنا حتى نهى لهذه المصطلحات الأجنبية مثيلاتها العربية، أنلقن المشتغلين عندنا بالعلوم المادية نطق هذه المصطلحات وضبط

(١) د. رمضان عبد التواب. انظر له: فصول فى فقه العربية، ص ٣٦٨.

## معانيها الدقيقة أولاً؟

إننا لو فعلنا ذلك كله أو بعضه لانتهى الوقت ولن نجد أنفسنا فى نهاية الأمر إلا جُناة، وربما خُيل إلينا -ونحن جناة- أننا نحمل اللغة من خطر الدخيل المقرض.

وحتى لا نكون جناة فلا بد من الاعتقاد بأن الاقتراض -وخاصة فى عصر العربية الحديث- ضرورة علمية، وفى اللغة المشتغلة بالعلم مناعة ذاتية وتكيف إرادى يجعلها محققة لذاتها، ومسايرة لما تفرضه عليها طبيعة عصرها.

وهنا أقول مع أحد اللغويين الفرنسيين وهو "أرسين دار مستيتر":  
 "إن اللغة -أية لغة كانت- وفى أية فترة كانت من وجودها فى تطور دائم مستمر، يتنازعها فى تطورها هذا عاملان متناقضان، تجاهد اللغة فى الاحتفاظ بتوازنها بينهما، وبقدر احتفاظها بهذا التوازن يكتب لها طول العمر بين الناطقين بها، وهذان العاملان هما: عامل المحافظة من ناحية، وعامل التطور من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>.

وهذا ينطبق على اللغة العربية تمام الانطباق، فهى لغة عتيقة محافظة، وفى نفس اللحظة هى "لغة ذات قدرة على التجدد، بما فطرت عليه من قواعد وأصول ضمنت لها الاستمرار، دون ما عاصر نشأتها من لغات البشر، فكل ما يحتويه معجم العربية هو تراث يحمل إلينا آثار

(١) انظر: اللسان والإنسان، د. حسن ظاظا، ص ٩٣.

الأقدمين كما أنه يتضمن بالقوة استعداداً لاستيعاب احتمالات المستقبل<sup>(١)</sup>. وهذا التوازن المركوز فى جوهر العربية لمن يستوعبه بعض الباحثين فى هذا العصر، إذ منهم من ركّز نظرتة على عامل المحافظة وحده، ومنهم من راعى عامل التطور وحده، ولكن النظرة الصائبة هى ما ركزت على العاملين معاً، ولكل من وجهات النظر تلك حجج يتكئ أصحابها عليها، الأمر الذى يدعونى أن أقف عليها بإيجاز شديد، ومحاولاً بإيجاز شديد كذلك أن أدفع هذه الحجج، ومعقباً بالرأى الذى أراه.

### الرأى الأول: وهورأى المحافظين:

وتسميتهم بالمحافظين أجدر، بل أفضل من تسمية بعض الباحثين لهم بالمتشددين أو المتعصبين، لأنها تسمية قد تلمح أو توهم إلى جهل من سُموا بذلك، لأن المتعصب أو المتشدد غالباً لا دليل صحيحاً يركن إليه.

ويذهب هؤلاء المحافظون إلى عدم جواز الاقتراض، وعلينا أن نسدّ حاجتنا إلى المفردات بطرق أخرى، كالاشتقاق والنحت والإبدال وغيرهما، كما أن لدينا ما يكفينا فى بطون المعاجم<sup>(٢)</sup>.

ويرى "الشيخ أحمد الأسكندرى": وجوب الاعتقاد بخطئنا حين نستعمل لفظاً أعجمياً لا مرادف له من العربية، ووجوب بحثنا عن

(١) انظر فى التطور اللغوى، د. عبد الصبور شاهين، ص ١٨١ وما بعدها.

(٢) انظر: مقدمة التنوعى فى تحقيقه لكتاب "الإبدال"، لأبى الطيب اللغوى،

مرادف عربى له يقوم مقامه<sup>(١)</sup>.

وأدنى ما نقوله رداً لهذا الرأى: أنه ما العمل إذا لم نجد مرادفاً عربياً للفظ الأجنبى؟ هل نكتفى بمفردات لغتنا ونستغنى عما نجده مهماً فى مسيرة الحركة العلمية من مفردات أجنبية؟ وماذا نفعل بإزاء لفظ أعجمى صار مصطلحاً علمياً عالمياً؟ أو كان فى الأصل منحوتاً من عدة ألفاظ مستقلة فى لغته؟ أو كان حاملاً لاسم العالم الذى صار علامة مميزة ومحددة للدلول هذا المصطلح؟

## والرأى الثانى: وهو رأى التطورين:

ويذهب أصحابه إلى وجوب تعريب الألفاظ الأعجمية كيفما اتفق، ثم استعمالها من دون قيد ولا شرط إلا ذوق الكاتب تسهياً لنقل العلوم، ويرون أنه ليس من الحكمة أن نضع مقابلاً عربياً للألفاظ الأعجمية بالنحت أو بالاشتقاق إذا سبقنا غيرنا إلى تعريب الكلمة الأعجمية، أو إذا رأينا الكلمة الأعجمية سهلة اللفظ والاستعمال، أو إذا كان اللفظ العلمى ذا دلالة معنوية اصطلاح عليها علماء الفن، ككل المصطلحات الكيميائية، والنباتية "والجيولوجية" والجغرافية، أو إذا كانت خاصة بأصحاب فن كأسماء الأدوية وهى كثيرة<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الاشتقاق والتعريب، للمغربى، ص ١٤٩.

(٢) انظر: مجلة المقتطف، ج ٤، مجلد ١٤ "فى باب الأسئلة والأجوبة، تحت عنوان "المكرسكوب والمجهر: ليعقوب صروف.

وهؤلاء - كما نرى - يفتحون الأبواب كلها لاقتراض الألفاظ الأجنبية، ظناً منهم أن هذا إثراء للعربية يضاف إلى ثرائها، وإذا جاز لنا أن نصف رأى المحافظين بالإفراط، فإننا يجوز لنا أن نصف رأى التطورين بالتفريط، وكلا طرفى قصد الأمور ذميم، كما يقال، إذ ليست لغة هذه التى تتلقف كل ما يرد إليها من خارجها، ولا هذه التى يكون عندها وتفضل ما عند غيرها، كما أنه يجب أن يدرك التطوريون أن التعريب ليس فقط معناه نقل الأجنبى إلى العربية مضبوطاً على صيغة من صيغها، بل إن التعريب يعنى أيضاً إيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية بطريق الترجمة، وهذا من متطلبات التأصيل العلمى فى أى لغة حية.

ولهذا آثرت أن أطلق على نقل الألفاظ الأجنبية إلى عربيتنا اقتراضاً، يعنى نقل ما اللغة فى أمس الحاجة إليه دون غيره، على قياس اقتراض الأفراد، فالفرد لا يقتضى إلا عند الأزمة المادية التى عجزت قدرته المادية على حلها، أما لو اقتضى كل شىء بدءاً بالمال وانتهاء بالماء، فليس هو فى هذه الحال مقتضياً، وإنما أجدر به أن يسمى متسولاً.

ولست أظن أن التطوريين يريدون أن تصل العربية إلى حال التسوّل، وهم يعلمون جيداً ثراء العربية، ويدركون جيداً أيضاً أنها حملت لواء العلم والمعرفة فى الحقبة الإسلامية الزاهرة، ولسوف أبين فيما بعد ما الذى تقتضيه العربية من غيرها، وما الذى يجب أن تعربه، بمعنى أن توجد مقابلة العربى الجاثم بين خصائصها، والمائل بين مصنفاتها اللفظية، كما سوف أوضح أنه لا ينبغى أن نحتج بأن العرب الفصحاء اقترضوا بعضاً مما لا حاجة للعربية إليه، بعد الاطلاع على هذا الرأى الآتى:

## الرأى الثالث: ويمكن أن نسميه رأى التوسطين:

وهم الذين حرصوا أن يكون رأيهم وسطاً بين الرأيين السالفين ومستجيباً للتوازن الذى تنشده اللغة بين عاملى المحافظة والتطور لتحقيق اللغة من ذلك الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وهم فى رأيهم الوسطى هذا يحققون منهجاً علمياً تسعى كل لغة إليه، وقد عرف هذا المنهج حديثاً "بعلم التخطيط العلمى"، ويهدف إلى المنهجية فى دراسة علاقة اللغة بالاجتمع، ومدى تأثير كل منهما بالآخر، كما يعنى بدراسة المشكلات التى تواجه اللغة سواء كانت مشكلات لغوية بحتة، كتوليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها، أو كانت مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها، وإيجاد الحلول لذلك<sup>(١)</sup>.

ويتلخص مذهب هؤلاء فى أنه يجوز الاستعانة بالتعريب لسد حاجة العربية إلى المفردات، بشرط ألا يُفسد هذا المعرب أصلاً من أصول اللغة، أو يخرج بها عن طريقها المؤلف<sup>(٢)</sup>. وجاء قرار مجمع اللغة القاهرى صدى لهذا الرأى حين نص على ذلك بقوله: "يُجيز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: مجلة "بيادر: مقال بعنوان "التخطيط اللغوى" عرض ونقد د. فواز الراشد، العدد ١٣، ص ١١٦.

(٢) انظر: دراسات فى فقه اللغة: محمد الأنطاكى، ص ٣٦١.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية: القاهرة ١/٣٢.



وقد حظى هذا رأى بالاستحسان، وحظى قرار الجمع بالقبول، يقول الدكتور "إبراهيم أنيس" معلقاً على قرار الجمع: "وقد سلك الجمع هذا المسلك، لأن جمهرة العلماء من القدماء يرون أن التعريب سماعى، .. ولما رأى الجمع أن للتعريب فى عصرنا الحديث فوائد تتلخص فى غنى اللغة بذخيرة من الكلمات التى تعبر عن كل ظلال المعانى الإنسانية، كما أنه يمدُّنا بفيض من المصطلحات العلمية الحديثة التى لا نستغنى عنها فى نهضتنا العلمية، سمح بالتعريب، ولكنه قيده بالضرورة خشية أن تغمر لغتنا العربية بطوفان من الألفاظ الأجنبية قد تفقدها طابعها وخصائصها التى يعتز بها أبناء العرب، حرصاً على تراثهم الأدبى وكتابهم المقدس الذى أنزل بلسان عربى مبین، لهذا وقف الجمع موقفاً حكيماً فى قراره الآنف الذكر<sup>(١)</sup>.

وإن لى عقب ذلك رؤية أوضحها من خلال أربع نقاط آتية:

### النقطة الأولى:

إنه من منطلق المحافظة على اللغة العربية يجب على كل مهتم بها أن يحفظ لها سميتها وخصائصها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، خاصة وأننا نعلم جميعاً أنها لغة متحركة مطواع، وليست قوالب جامدة تصب مفرداتها فى الجملة على نمط ثابت، فهى تعبر عن بعض معطيات

---

(١) وقد دلت بجمع اللغة العربية على مرونة العربية بوضعه عدداً كبيراً من الأسماء العربية لمسميات حديثة جرت عادة الناس باستخدام كلمات أجنبية فى التعبير عنها، ولازال يتابع ذلك.

العصر الحديث بأسمائها وأوزانها، كالقطار، والدراجة، والسيارة، والهاتف، والإذاعة، والمروحة وما إلى ذلك مما ظهر من آليات العصر الحديث التي لم تكن من قبل. ومن هنا فإنني أدفع بقوة رأى من ذهب إلى إغراق العربية في محيط الألفاظ الأجنبية، ويفتح الباب واسعاً لكل وافد، سواء المتصل منها بالحياة العادية أو العلوم النظرية والاجتماعية، وكأنه يريد بذلك أن يعطى -والم يكن يقصد- دليلاً على أن اللغة العربية إحدى اللغات المتسوّلة، فقول الشيخ "عبد القادر المغربي": هناك اختراعات أوجدها قوم من غير أبناء لغتنا، ووضعوا من كلمات الأحداث والمعاني ما يتعلق باستعمال تلك الاختراعات ويدل على طرق الانتفاع بها، اخترعوا "الأوتوموبيل" مثلاً وسموه بهذا الاسم، فنحن معشر العرب نأخذه ونأخذ اسمه، كما أخذ أسلافنا "المنجنيق" واسمه من لغة اليونان<sup>(١)</sup> ..

أقول: هو قول مرفوض، لأن ما أسهل أن نجد في لغتنا العربية أسماء لمخترعات وآلات، وإن تمّ اختراعها في بيئات أجنبية، وإذا كانت العربية قديماً قد أخذت واقتضت "المنجنيق" قديماً، فإنها حديثاً قد استعاضت عنها بالمدفع، إذ اشتقت من الفعل "دفع" العربي اسم آلة علي وزن يفعل، وهو كما نلاحظ أخف من المنجنيق.

-ولو افترضنا -وهذا بعيد- أننا لن نجد في العربية صيغة عربية لمخترعات جديدة أجنبية، فمن السهل أن نقص من أطراف اللفظ

(١) انظر له: الاشتقاق والتعريب، ص ٧٤.

الأجنبي، أو نزيد فى بنيتها حتى يقع على وزن بديع من أوزان العربية، وهذه المعربات حينئذ لن تكون كثيرة، وعليه، كما ذكر بعض الباحثين: "لا خوف من هذا على كيان اللغة، فإن اللغة قائمة بحروف معانيها وأفعالها وصرفها ونحوها، وبيانها وشعرها، وخصائصها التى تمتاز بها، لا يوضع مفردات غريبة عنها قد التجأت إليها فكُسيت بكسائها، وطُليت بطلائها حتى أصبحت منها وعليها<sup>(١)</sup>."

### النقطة الثانية:

لا يجوز ألبتة اقتراض المصطلح الأجنبى فى العلوم النظرية والاجتماعية، فالعربية قادرة على إيجاد المصطلحات الخاصة بهذه العلوم التى تشرح حقائقها أصولاً وفروعاً.

أما من يقول من الباحثين: "أنه لا يجد مانعاً من استعمال لفظة "مورفيم" معربة هكذا فى بحوثنا ودراساتنا، لأنه لا يمكن بحال من الأحوال أن نقطع صلتنا بالدراسات التى يجريها الأجانب فى هذا الصدد، وخصوصاً أننا فى طور الأخذ عنهم فى الوقت الحاضر<sup>(٢)</sup> ..

فهو أيضاً قول مرفوض -من وجهة نظرى- لأن هذه العلوم الاجتماعية أو أكثرها نبت فى أرض العربية منذ زمن بعيد، فبدهى أن تكون مستوفية لمصطلحاتها، كما أن هذه العلوم الاجتماعية محلية فى

(١) انظر: التهذيب فى أصول التعريب: د. أحمد عيسى، ص ١٢٢.

(٢) د. سميج أبو مغلى. انظر له: فى فقه اللغة وقضايا العربية، ص ٧٨.

الأعم، ولا تتحقق ثمرتها المرجوة منها إلا أن ندرسها دراسة قابلة للتطبيق ولن يكون ذلك إلا بلغتها ومصطلحاتها.

فعلم اللغة مثلاً -وهو من العلوم الاجتماعية- ليست مصطلحاته - كما قال بعض الباحثين- مصطلحات عالمية<sup>(١)</sup>.

ورغم ذلك، فإننا نجد باحثينا المعاصرين يملأون مؤلفاتهم بالمصطلح الأجنبي، وأكثر ما ترى ذلك في علم اللغة ما يتعلق بالدراسة الصوتية، إذ تشيع المصطلحات الآتية بين ثنايا أبحاثهم، مثل: "فونولوجى، مورفونولوجى، فونتكس، فونيمكس أو كستيكى، مورفيم، فونيم .." وهلم جرا.

وحين لا يوضع المقابل العربى لهذه المصطلحات، قد يصاب عقل المطالع والباحث بالاضطراب، وأحياناً يوضع المقابل العربى لهذه المصطلحات الأجنبية كسعاً لا صدراً، كما يوضع بصيغ مختلفة أحياناً كثيرة.

وعلى سبيل المثال نرى المصطلح الأجنبى: "semi - vowels" استعمله د. "أنيس" بمعنى "أشباه أصوات اللين"<sup>(٢)</sup>، واستعمله د "السعران" بمعنى "أشباه الصوائت"<sup>(٣)</sup>، ويرى الدكتور "كمال بشر" أن

(١) د. محمود السعران: له، علم اللغة مقدمة للقارئ العربى، ص ٨٧.

(٢) انظر له: الأصوات اللغوية، ص ٤٢.

(٣) له: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربى، ص ١٩٧.

يقال عنه: "أنصاف الحركات"<sup>(١)</sup>، وأطلق عليه د "أحمد مختار عمر":  
"أنصاف العلل"<sup>(٢)</sup>.

ولا أدري إن كان مثل هذا الاختلاف هو ما حمل الدكتور "بشر"  
على تفضيل المصطلحين "فوناتيک": "phonatic" وفونولوجيا  
"phonology" على مقابلهما العربى، ولأنهما -فى رأيه- أدق فى  
الدلالة على المراد به من مقابلهما العربى<sup>(٣)</sup>.

أم هى الطبيعة النفسية التى تجعل المغلوب مولعاً دائماً بتقليد  
الغالب، فى زيه ولغته، كما وضع "ابن خلدون" من قبل<sup>(٤)</sup>.

ففى الحق أن اللغوى -ويقاس به الباحثون فى العلوم النظرية -  
ليس بحاجة - كما أبان "فردينان دوسوسير" إلى أن يكون عالماً صوتياً  
من الطراز الأول، وإنما يطلب الحصول على بعض المعطيات اللازمة  
لدراسة اللغة<sup>(٥)</sup>.

وإذا كان الأمر كذلك ففى كل لغة ما يلبي حاجة المعطيات  
اللازمة لدراسة اللغة، ويجدر بنا أن نعرف أنْ لأسلافنا مصطلحات ذكر

(١) له: الأصوات، ص ١٠٨.

(٢) له: دراسة الصوت اللغوى، ص ٢٦٧.

(٣) انظر له: علم اللغة العام: الأصوات، ص ٢٨.

(٤) انظر: مقدمة ابن خلدون، ص ١٣٣.

(٥) انظر له: فصول فى علم اللغة العام، ص ٩٥، تحقيق صالح القرماوى وغيره.

الباحثون بعضهم أنها أوفى وأدق من مقابلها الأجنبي، فالمصطلح البلاغى "المقام" على سبيل المثال -رأه الدكتور "تمام حسان" أصلح من المصطلح الحديث "context -of- situation"، الذى يستعمله اللسانيون المحدثون<sup>(١)</sup>.

وصواباً ما فعل الدكتور "صبحى الصالح" حين رفض التسميات الحديثة للحروف وألقابها ومخارجها، إذ ليست -فى رأيه- أفضل من اصطلاحات علمائنا المتقدمين فى تسمية الفصحى ومعرفة ألقابها والتمييز بين مخارجها وصفاتها، حتى ولا التقسيمات العصرية التى يعتمد إليها بعض العلماء اليوم<sup>(٢)</sup>.

يبد أنه لا يُرفض ذكر المصطلح الأجنبى فى العلوم النظرية أو الاجتماعية بعد مقابلة العربى من باب المناسبة أو فى الأبحاث المقارنة بشرط أن يحاط المصطلح الأجنبى بمعقوفين، وأن يكتب بلغته لا بالعربية.

ولا حجة أبداً لمن يرى من التطوريين وغيرهم استعمال الألفاظ الأجنبية لآليات الحضارة وأدواتها، أو المصطلحات الأجنبية فى مجال العلوم النظرية والاجتماعية، بأن الفصحاء من العرب اقترضوا من قبل وعلى غير أوزان العربية، كما ورد على لسان إمام العربية "سيبويه"<sup>(٣)</sup> أو بحجة أن العرب اصططنعوا التعريب، ولم يكن ثم حاجة تدعوهم إلى

(١) انظر: الأصول: د. تمام حسان، ص ٣٣٩.

(٢) دراسات فى فقه اللغة العربية: د. صبحى الصالح، ص ٢٧٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٤٢.

ذلك لوجود مقابلات عربية تغنى عما يعربون<sup>(١)</sup>. كما لاحق لمن نعى على اللغويين العرب لوقوفهم بالتعريب عند عصور الاحتجاج، وهى عصر الجاهلية وصدر الإسلام وعصر بنى أمية.

أقول: لا حجة لهم فى هذا ولا حق، لأنهم قد نسوا، وربما تناسوا -وهم فى غمرة أبحاثهم- أن هؤلاء هم العرب، هم من صنع اللغة، هم العرب تفعل ما تشاء، أصحاب السلائق السليمة والألسنة المعربة بفطرتها، لم يحصلوا اللغة صناعة كنحن، فإذا نتج عنهم أو جرى على لسانهم لفظ، فقد غدا هذا اللفظ عربياً فصيحاً، وإن كان من أصل أعجمى، وصدق الله العظيم إذ قال عن كتابه الكريم ﴿بلسان عربى مبین﴾. وقد أتعب القدماء أنفسهم حين ناقشوا قضية وجود المعرب فى القرآن الكريم. ولو لاحظوا أن الله عز وجل قال: بلسان، ولم يقل بلفظ لعلموا أن ما وقع إلى لسان العرب من ألفاظ الأعجم صار بهذا عربياً معروف الدلالة، فأصحاب الاختصاص لهم ميزة، ولولا ذلك لادّعى الدهماء صناعة الألباء. وهذا ما دعى علماء العربية القدماء - ولهم الحق كل الحق فى هذا- أن يقفوا بالتعريف عند عصور الاحتجاج التى حددوا مدتها وأمكنتها، حتى تستخلص القواعد الضابطة للغة، وحتى يمتاز أصحاب الفطرة اللغوية السليمة من سواهم، ولم يكنوا بذلك قاصدين إلى وقف نحو اللغة، بدليل أنهم لم يرفضوا ما جد من ألفاظ جديدة بعد هذه العصور، وإنما سمّوها مؤلّدة، ولم يسموها منكراً مثلاً، وهى تسمية تحمل شهادة للعربية وليس ضدها.

(١) انظر: دراسات فى فقه اللغة: محمد الأنطاكي، ص ٣٥٤.

## النقطة الثالثة:

ينبغي اقتراض المصطلح الأجنبي بحاله الذى هو عليها فى لغته للجانب العلمى المادى، لأنه الجانب الذى يعد المجتمع العربى بالنسبة له، فقيراً إلى حد ما، ولا ينبغي الانتظار حتى نضع له بديلاً عربياً، أو حتى نعدّل صيغته على وزن من أوزان الفصحى، وحينئذ فلا بأس أن يكتب بالحروف العربية - إذا كانت البحوث العلمية متداولة بالعربية، مُعلماً بقوسين صغيرين محيطين به، ومتبوعاً مباشرة بحروف اللغة المنقول منها، أى يكتب فى البحوث العلمية مرتين، إذا تمت الدراسة فى الجامعات والمعاهد العلمية باللغة العربية.

وهذا النقل فى هذا المجال ضرورة علمية حقاً ريثما تنهض الأمة من كبوتها، ويكون لها فى هذا المضمار قدم صدق.

ذلك لأنه لا ينبغي أن يُشغل ذهن الباحث أو يُشوش، بأن يُقتطع جزء من تفكيره فى التوفيق أو التلقيق بين المصطلح فى لغته التى كسب بها عالميته، والمصطلح بعد تعديله أو تعريبه<sup>(١)</sup>. ورحم الله "ابن خلدون" حين نص على "أنه مما أضر بالناس فى تحصيل العلم والوقوف على غاياته، كثرة التأليف، واختلاف الاصطلاحات فى التعليم"<sup>(٢)</sup>.

(١) كما أنه يجب ملاحظة أننا لن نطلب من الباحثين أن يترثوا حتى تضع لهم الجامعة اللغوية بدائل أو تعريب المصطلح، ففى ذلك ضياع وخسران مبین، ولكن لو أشير فى هامش البحث إلى امكانية وضع المصطلح معرباً تمهيداً بعد ذلك لنقله من الحاشية إلى القلب فلا مانع من هذا.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ص ٥٠٠.



وبناء على هذا، فإن قرار بجمع اللغة العربية الذى ذكر من قبل، والمنصوص فيه على إجازة التعريب، وحظى بالقبول لدى جبهة من العلماء ينبغى - من وجهة نظرى - أن يُخصَّ به الألفاظ الأجنبية الخاصة بمستحدثات الحضارة الحديثة من آلات وأدوات، أو أى لون من ألوان المصنوعات التى تدخل إلى حيِّز الاستعمال أو الاستخدام البشرى فقط، فإذا عُربت مثل هذه الألفاظ يجب تدوينها بالعربية، مع الإشارة فى معجم العربية إلى أن هذا الألفاظ من المعربات<sup>(١)</sup>. حتى يظل المجتمع العربى على ذكر بأن هذه الكلمات مما دخل إلى العربية بوسيلة التعريب، فقليماً وضع القدماء علامات يعرف بها الأعجمى<sup>(٢)</sup>.

وكان ينبغى أن يكون هناك قرار مجمعى آخر خاص بمصطلحات العلوم التطبيقية ينص على وجوب اقتراض المصطلح الأجنبى كما هو فى لغته توحيداً للمصطلحات العلمية وتذليلاً لتحصيل مدلولاتها<sup>(٣)</sup>.

ولا خوف ألته على العربية من هذا الاقتراض، فهذه المقترحات هى من لغات ذات دوالٍ ومدلولات كالعربية، وليست من مواد غريبة على الذهن والسمع، فإذا تبنتها اللغة العربية - إلى حين - فلن يحول دون

(١) ثاماً كما صنع المعجم الرسيط ووضع للمعرب رمز "مع" اختصاراً لكلمة معرب، وأصبح بهذا جزءاً من قاموس العربية.

(٢) انظر: الاقتراح: للسيوطى، ص ١٤٦.

(٣) وكما قلت من قبل سيقترض هذا المصطلح بشرطه الذى ذكرته آنفاً وقبوله واستعماله واجب علمى إلى أن تمسك الأمة بأزمة العلم.

ذلك حكم شريعته المحرّم للتبني بين الأناسى.

كما أن هذا الاقتراض محصور فى جانب معين ولباحثين معينين، أما جوانب المجتمع الأخرى والسواد الأعظم من قاطنيه، فهم بمنأى عن استعمال هذه المقترضات العلمية البحتة.

### النقطة الرابعة:

ينبغى أن توضع قرارات الجامع اللغوية وتوصياتها موضع التنفيذ، إذ هى توصيات جديرة بالتنفيذ، فهى فى مجملها مدخل علمى فعلاً لإنهاض اللغة العربية، وخطوات تربوية لإحكام سيطرتها مستقبلاً على مقتضيات حياتنا العادية والعلمية، ونحن نلمس ذلك ونحسه إذا قرأنا هذه التوصيات المهمة الصادرة عن مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة<sup>(١)</sup>. وهى:

- يوصى مؤتمر المجمع وزراء التعليم فى الأقطار العربية بتعريف التعليم الجامعى.

- يوصى المؤتمر بضرورة الاهتمام بالفائق باللغة العربية من حيث مادتها ومناهجها وأساليب تقديمها وأوقاتها المخصصة لها مع الاهتمام بإعداد المعلم.

- يوصى المؤتمر الحكومات العربية بضرورة الإسراع باستصدار تشريع يحظر كتابة اللافتات الأجنبية بحروف عربية.

---

(١) نشر جريدة الأهرام: ملحق الجمعة، بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٦م بعنوان "النص الكامل لتوصيات مجمع الخالدين".

- يوصى المؤتمر بتدريس مادة اللغة العربية فى جميع الكليات الجامعية والمعاهد العليا، وأن تكون مادة أساسية.
- يوصى المؤتمر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بالتزام اللغة العربية الصحيحة.
- يوصى المؤتمر وزارات الإعلام فى الأقطار العربية بإعداد العاملين بها إعداداً لغوياً صحيحاً.

وهناك توصيات أخرى، أملين أن ينفذ منها عاجلاً ما هو متاح تنفيذه الآن، وألا تكون هناك معوقات تحول دون ذلك، وإلا فنحن سائلون عن قرار صدر عن مؤتمر للمجمع القاهري، يدعو إلى إصدار تشريع يحظر كتابة اللافتات الأجنبية بحروف عربية، وبعث به إلى وزير التعليم آنذاك بوصفه ممثلاً للمجمع فى الجهاز التنفيذى للدولة، فرفع القرار إلى رئاسة مجلس الوزراء<sup>(١)</sup>.

وإذا أردت أن أضيف إلى هذه التوصيات شيئاً، فلأنى أوصى ألا يحظر المجمع أو غيره من استعمال المصطلح العلمى المتخصص لعلوم المادة بلغته، فالحركة العلمية لا تتحمل الانتظار، كما ذكرت آنفاً، فإن هذا النوع من الاقتراض ضرورة علمية، أو إن شئت قلت فريضة علمية.

والله الموفق والمستعان

---

(١) نشر جريدة الأهرام: ملحق الجمعة، بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٤م.

## قائمة المراجع الواردة بهامش البحث

١- الدكتور/ إبراهيم أنيس:

(أ) الأصوات اللغوية: طبعة الأنجلو المصرية بالقاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م.

(ب) من أسرار اللغة: طبعة الأنجلو المصرية بالقاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.

٢- ابن برى "عبد الله بن برى بن عبد الجبار": حاشية ابن برى على كتاب المعرب لابن الجواليقي، علق عليه د. إبراهيم السامرائي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣- ابن جنى "أبو الفتح عثمان": الخصائص، تحقيق الشيخ محمد على النجار، ط عالم الكتب، بيروت، الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤- ابن الخطيب التبريزي "أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني": شرح المعلقات الشعر المذهبات، طبع ونشر دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

٥- ابن خلدون "عبد الرحمن": مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الشعب، القاهرة.

- ٦- ابن سيده "أبو الحسن على بن إسماعيل": المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربى، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٧- ابن فارس "أبو الحسين أحمد بن زكريا": الصحاح فى فقه اللغة، ط المؤيد، بالقاهرة، ١٩١٠م.
- ٨- العلامة/ ابن منظور "جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم": لسان العرب، ط دار المعارف.
- ٩- ابن النحاس "أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل": شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات": ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ١٠- أبو الطيب اللغوى "عبد الواحد بن على": الإبدال، تحقيق/ عز الدين التنوخى، دمشق، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- ١١- أبو منصور الثعالبي "عبد الملك بن محمد": فقه اللغة وسر العربية، تحقيق/ سليمان سليم البواب، طبع ونشر دار الحكمة، دمشق، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ١٢- الدكتور/ أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوى، نشر عالم الكتب، ط ١٩٨١م.
- ١٣- المستشرق/ إسرائيل ولفنسون "أبو ذئيب": تاريخ اللغات السامية، ط دار القلم، بيروت، الأولى، ١٩٨٠م.
- ١٤- الدكتور/ تمام حسان: الأصول، ط الهيئة العامة للكتاب/ ١٩٨٢م.

١٥- الجاحظ "أبو عثمان عمرو بن بحر": البيان والتبيين"، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦- الأستاذ/ جورجى زيدان: تاريخ آداب اللغة، طبع دار الهلال، القاهرة.

١٧- الدكتور/ حسن ظاظا: اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، طبعة دار القلم، دمشق، الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٨- الدكتور/ رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة، ط القاهرة، ١٤١٢هـ.

١٩- الدكتور/ سميح أبو مغلى: فى فقه اللغة وقضايا العربية، نشر دار مجدلاوى، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٠- إمام العربية/ سيبويه "أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنير": الكتاب، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، ط الهيئة العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٢١- السيوطى "جلال الدين عبد الرحمن":

(أ) المزهرة، ط دار التراث، القاهرة، الثالثة.

(ب) الاقتراح فى أصول النحو وجدله، تحقيق د. محمود فجال، ط السعودية، الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- ٢٢- شهاب الدين الخفاجي "أحمد المصري": شفاء العليل...، طبع ونشر مكتبة الحرم الحسيني، الأولى، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.
- ٢٣- الدكتور/ صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة العربية، ط دار العلم، بيروت، الرابعة، ١٣٧٠هـ/ ١٩٧٠م.
- ٢٤- الدكتور/ عبد الله ربيع محمود، د. عبد العزيز علام: في فقه اللغة، ط دار التراث العربي للطباعة، بالقاهرة.
- ٢٥- الدكتور/ عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، ط دار الاعتصام بالقاهرة، الثانية، ١٩٨٦م.
- ٢٦- الأستاذ/ عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب، ط القاهرة، الثانية، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.
- ٢٧- الدكتور/ علي وافى: علم اللغة، ط دار نهضة مصر، القاهرة، السابعة، بدون تاريخ.
- ٢٨- الدكتور/ كمال بشر: علم اللغة العام الأصوات، ط دار المعارف، القاهرة، السابعة، ١٩٨٠م.
- ٢٩- ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة/ د. أحمد مختار عمر، ط عالم الكتب، القاهرة، الثانية، ١٩٨٣م.

٣٠- الأستاذ/ محمد الأنطاكي: دراسات فى فقه اللغة، ط دار الشرق العربى، بيروت، الرابعة، ١٩٦٩م.

٣١- الدكتور/ محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربى، طبع ونشر دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٦٢م.

## المجلات والجرائد

١- مجلة ببادر - السعودية: إصدار نادى أبها الأدبى السعودى، العدد ١٣.

٢- مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة: المطبعة الأميرية، الجزء الأول، ط بولاق، ١٩٣٥م.

٣- مجلة المقتطف: ط بيروت، الجزء الرابع، العدد ١٤.

٤- جريدة الأهرام: ملحق الجمعة، القاهرة، ١٩٩٦م، ١٩٩٤م.



من أحكام ( رُبَّ ) النحوية  
ودراستها من خلال الأساليب العربية

دكتور

**السعيد عبد العظيم السعيد نصر**

مدرس اللغويات بالكلية



بسم الله الرحمن الرحيم

## من أحكام (رُبَّ) النحوية

ودراستها من خلال الأساليب العربية

تقديم :

الأدوات كثيرة الدوران في الكلام ، عظيمة الاستخدام في اللغة ، فلا تكاد تخلو جملة أو عبارة من حرف جر أو عطف أو أداة توكيد أو نفى أو استفهام أو نحو ذلك ، فدراسة الأدوات النحوية في غاية الأهمية ولا سيما إذا كانت تتعلق بحرف مثل (رُبَّ) فليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحوية في أحكامه ونواحيه ، وكان من أثر هذا قديما وحديثا الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق ، وبالصحة عند آخر ، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث ، وقد ناقشت ذلك كله بالتفصيل مستهديا بأقوال علمائنا الأفاضل ، ومستخلصا أفضل الآراء بدقة وأناة ، وفي هذه العجالة أقدم خمسة مباحث مهمة تتعلق بأهم أحكام (رُبَّ) النحوية وخاتمة :

المبحث الأول : بينت فيه معنى (رُبَّ) .

المبحث الثاني : تناولت فيه (رُبَّ) بين الاسمية والحرفية .

المبحث الثالث : ذكرت إعراب (رُبَّ) وتعلقها .

المبحث الرابع : ألقيت الضوء على اللغات الواردة في (رُبَّ) مع

بيان أشهرها .

المبحث الخامس : خصصته لحذف (رُبَّ) .

الخاتمة : ذكرت فيها أبرز النقاط وأهمها التى ظهرت من خلال البحث .

ثم ذيلت البحث بذكر أهم المصادر والمراجع التى استعنت بها .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل

ومنه التوفيق .

## المبحث الأول

### معنى (رُبَّ)

إذا تأملنا معنى (رُبَّ) في أقوال النحويين تبين أنهم اختلفوا في معناه على أقوال :

الأول : أنها للتقليل دائما ، وهو قول جمهور النحويين <sup>(١)</sup>

قال المبرد : " و(رُبَّ) معناها : الشيء يقع قليلا " . <sup>(٢)</sup>

ثم قال أيضا : " و(رُبَّ) تدخل على نكرة ؛ لأنها لا تخص شيئا فإنما معناها : أن الشيء يقع ولكنه قليل .. " <sup>(٣)</sup>

وقال ابن السراج : " (رُبَّ) حرف جر ، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت : مررت برجلٍ ، وذهبت إلى غلامٍ لك ، ولكنه لما كان معناه التقليل ، وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلا لـ (كم) إذا كانت خبرا فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ (كم) " <sup>(٤)</sup>

---

(١) كالخليل وسيبويه ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبى زيد الأنصاري ، وأبى عمرو ابن العلاء ، وأبى الحسن الأخفش ، والمازني ، وأبى عمرو الجرمي ، وأبى العباس المبرد ، وأبى بكر بن السراج ، وأبى إسحاق الزجاج ، والزهجاني ، وأبى علي الفارسي ، وأبى الحسن الرماني ، وابن جنى ، والسيرافي ، والصيرفي ، وكذلك جلة الكوفيين كـ : الكسائي ، والفراء ، والهراء ، وابن سعدان ، وهشام - كما جاء في الهمع ١٧٤ / ٤ .

(٢) المقتضب - ١٣٩ / ٤ وانظر شرح ابن يعيش ٢٦ / ٨ والجنى الداني ضد ٤٣٩ .

(٣) المقتضب - ٢٨٩ / ٤ .

(٤) الأصول في النحو - ٤١٦ / ١ .

وقال ابن الشجري : " فمن أحكامها - أى رُبٌّ - أنها وضعت للتقليل " <sup>(٥)</sup> ثم قال أيضا : " ومن أحكامها : أنها تكون لتقليل ما مضى وما هو حاضر دون المستقبل ، نقول : رُبٌّ رجلٍ أخبرنا بحاله ، ورُبٌّ رجلٍ يخبرنا الآن ، ولا نقول : رُبٌّ رجلٍ سيخبرنا ، ولا رُبٌّ رجلٍ ليخبرنا غدا ؛ لأنَّ ما لم يقع لا يُعرف كميته فيقل ولا يكثر " <sup>(٦)</sup>.

وقال ابن الأنباري : " وأما ( كم ) فى الخبر فلا تكون إلا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير ، وهو يجر ما بعده ؛ ولهذا كان ما بعدها مجرورا فى الخبر لأنها نقيضة (رُبٌّ) <sup>(٧)</sup>

وقال ابن يعيش : " و(رُبٌّ) حرف من حروف الخفض ، ومعناه : تقليل الشئ الذى يدخل عليه ، وهو نقيض (كم) فى الخبر ؛ لأنَّ (كم) الخبرية للتكثير ، و(رُبٌّ) للتقليل ، نقول : رُبٌّ رجلٍ لقيته ، أى ذلك قليل " <sup>(٨)</sup>.

وقال المالقي : " ورُبٌّ : حرف يكون لتقليل الشئ فى نفسه ، ويكون لتقليل النظر ، فالتى لتقليل الشئ فى نفسه نحو قول الشاعر :

ألا رُبٌّ مولود وليس له أبٌ

وذى ولدٍ لم يلد له أبوانِ

(٥) الأمالى الشجرية - ٢ / ٣٠٠ .

(٦) الأمالى الشجرية - ٢ / ٣٠١ .

(٧) أسرار العربية - ص ٢١٥ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش - ٨ / ٢٦ ، ٢٧ .

وذى شامة سوداء فى حُرّ وجهه

مجلة لا تنقضى لزمان<sup>(٩)</sup>

فالمولود الذى ليس له أب : عيسى عليه السلام ، وذو الولد الذى لم يلد له أبوان : هو آدم عليه السلام ، وذو الشامة السوداء فى حُرّ وجهه : هو البدر<sup>(١٠)</sup> ... فهذه الثلاثة ليس لها نظير فى الوجود .

وأما التى لتقابل النظر فهى الكثيرة الاستعمال ، ومنها قول الشاعر :

فإن أمسٍ مكروبا فياربُ قَيْنَةٍ

مُتَعَمِّةٍ أَعْمَلَتْهَا بِكَرَانٍ<sup>(١١)</sup>

(٩) البيتان من الطويل ، وقد نسبهما سيبويه إلى رجل من أزد السراة ونسبهما العيني إلى عمرو الجنبى بقولهما لامرئ القيس حين لقيه فى بعض المغاور ، ويعدهما : ويكمل فى تسع وخمس شبابه ويهرم فى سبع معاً وثمانى وانظر الأبيات فى الكتاب ٢/ ٢٦٦ وتحصيل عين الأذهب للأعظم الشنتمرى ١/ ٣٩٩ والكامل للمبرد ٢/ ١١٤ والخصائص ٢/ ٣٣٣ وشرح ابن عيش على المفصل ٤/ ٢٧ - ٩/ ١٢٣ والجنى الدانى ٤٤١ والمقرب ١/ ١٩٩ والعينى ٣/ ٣٥٤ وشرح شواهد الشافية ٢٢ ، ١٦٣ والمغنى ص ١٣٥ وح الدوقى ١/ ١٤٧ وشرح التصريح ٢/ ١٨ والهمع ٤/ ١٧٦ والمساعد ٢/ ٢٨٥ والأشمونى ٢/ ١٧٥ والخزاعة ١/ ٣٩٧ . ومثله قول عمرو بن الشريد أخى الخنساء :

وذى إخوةٍ قطعتُ أقرانَ بينهم  
كما تركونى واحداً لا أخا ليا

أراد بذى إخوة : دريد بن حرملة قاتل أخيه معاوية بن الشريد .

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٨ والحجاسة ١/ ٥٤٣ والأغانى ١٥/ ١٠٠ .

(١٠) وشامة الإرنب فى وسطه ، وتسمى : الكلفة والكلف ؛ ولذلك قال المعرى :

وما كلفة البدر المنير قديمه  
ولكنها فى وجهه أثر اللطم

(١١) البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس .

والقينة : الجارية المغنية . والكران : العود الذى تضرب به القينة .

وانظر ديوان امرئ القيس ص ٨٦ والجنى الدانى ٦٩ ، ٤٤٥ والهمع ٤/ ١٨٥ . ومثله قوله أيضا :

فإن أمسٍ مكروبا فياربُ بهمة  
كشفت إذا ما أسود وجه الجبان

والبهمة : الشجاع . وانظر ديوانه ٨٦ والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢/ ٨٥٩ .

والمعنى : أن كثيرا من هذه القينات كان لى ، وقلّ مثلها لغيرى ،  
فإطلاق النحويين على ( رُبّ ) أنها تقليل إنما يعنون النظر الذى هو  
الغالب فيها " (١٢)

الثانى : أنها للتكثير دائما ، وعليه سيبويه وابن درستويه وجماعه ،  
وروى عن الخليل . (١٣)

قال سيبويه فى باب (كم) : " ومعناها معنى (رُبّ) " (١٤)  
وقال أيضا : " واعلم أن (كم) فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه  
( رُبّ ) ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن (كم) اسم ، و(رُبّ) غير اسم  
بمنزلة ( من ) " (١٥)

وقال أيضا : " (رُبّ) إنما هى للعدة بمنزلة (كم) " (١٦)  
وقال ابن مالك : " بل هى - أى رُبّ - حرف تكثير ، وفاقا  
لسيبويه " (١٧)

(١٢) رصف المباني ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .  
(١٣) وقال الألوسى فى معنى (رُبّ) : " ثانيها : أنها للتكثير دائما ، وعليه صاحب  
العين وابن درستويه وجماعة ، وروى عن الخليل " روح المعاني ١٤ / ٥ .  
وقال ابن هشام : " وليس معنا - أى رب - التقليل دائما خلافا للأكثرين ولا للتكثير  
خلافا لابن درستويه وجماعة " . المغنى ١٣٤/١ .

(١٤) الكتاب ٢ / ١٥٦ .  
(١٥) الكتاب ٢ / ١٦١ .  
(١٦) الكتاب ٢ / ٢٧٤ ويقول سيبويه فى موضع آخر : " وتكون ( قد ) بمنزلة (رُبما )  
وقال الشاعر عبيد الأبرص :

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأنّ أثوابه مُجْتَبِراً  
بفرصاد كأنه قال : ( رُبما ) " الكتاب ٤ / ٢٢٤ وانظر المقتضب ١ / ٤٣ وابن الشجرى ١ / ٢١٢  
وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٧ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩ والهمع  
٢ / ٧٣ والخزانة ٤ / ٥٠٢ .

(١٧) التسهيل ١٤٧ ، ١٤٨ وانظر الجنى الدالى - ص ٤٤٥ .



وصححه بقوله : " والصحيح أن معنى ( رُبُّ ) التكثير ؛ ولذا يصلح (كم) في كل موضع وقعت فيه ، كقول الشاعر :

رُبُّ من أنضجتْ غيظاً قلبه

يتمنى لى موتا لم يُطغ (١٨)

وكقول الآخر :

رُبُّ رَفِدٍ هَرَقَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْتَرِ أَقْتَالِ (١٩)

وكقول الآخر :

رُبُّمَا تَكَرَّهَ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ رَلَهُ فَرَجَةً كَحَلِّ الْعَقَالِ (٢٠)

وكقول حسان :

رُبُّ حَلَمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ الْمَا لَ وَجَهْلٍ غَطَّى عَلَيْهِ النَّعِيمَ (٢١)

(١٨) البيت من الرمل ، وقائله : سُؤيد بن أبي كاهل .

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦ / ٣ وجمع الهوامع ٢ / ٢٦ والدرر ١٩ / ٢ - ٦٩ / ١ (١٩) البيت من الخفيف ، وقائله الأعشى . وهرقت : أرقت .

وانظر ديوانه ص ١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨ / ٨ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٦ / ٣ .

(٢٠) البيت من الخفيف ، وقائله : أمية بن أبي الصلت . ويروى بـ: رُبُّمَا تجزع .

وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٠ / ٨ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٦ / ٣ .

(٢١) البيت من الخفيف من قصيدة يذكر فيها عدة أصحاب اللواء يوم أحد .

وانظر شرح ديوان حسان ص ٢٢٧ وشواهد التوضيح ١٠٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٦ / ٣ .

وكقول الآخر :

ورُبُّ امرئٍ ناقص عقله وقد يعجب الناس من شخصه

وآخر تحسبه أحمقا ويأتيك بالأمر من فصه (٢٢)

وكقول ضائى البرجمى :

ورُبُّ أمورٍ لا تضررك ضيرةً

وللقلب من مخشاهن وجيب (٢٣)

وكقول عدى بن زيد :

رُبُّ مأمولٍ وراجٍ أملا قد ثناه الدهر عن ذاك الأمل (٢٤)

وهذا الذى أشرت إليه من أن معنى (رُبُّ) : التكثر هو مذهب

سيبويه رحمه الله - ومن النثر قول النبى ﷺ : " يارُبُّ كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة " (٢٥)

(٢٢) البيتان من المتقارب ، وقائلهما : طرفة بن العبد من قصيدته :

إذا كنت فى حاجة مرسلًا - وانظر ديوانه ص ٦٥ .

(٢٣) البيت من الطويل . وانظر النقائض ١/ ٢٠٧ وشواهد التوضيح ١٠٥ وشرح أبيات المغنى ٤٣/ ٧ .

(٢٤) البيت من الرمل . ويروى عن هذا الأمل .

وانظر شواهد التوضيح ص ١٠٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٧ .

(٢٥) رواه البخارى عن أم سلمة فى التهجد ١٩ والتحريض على صلاة الليل ٥ فى :

سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن ، وماذا فتح من الخزائن ، أيقظوا صواحبات

الحجر ، فرُبُّ كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة "

وانظر الجامع الصغير ١/ ٦٧٣ .

وقوله ﷺ : " رَبُّ أَشْعَثَ لَا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرِ قَسَمِهِ " (٢٦) ومنه قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر : " يَارُبُّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَيَارُبُّ قَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ "

وقال الفراء : يقول القائل : إذا أمر فعصى : أما والله رَبُّ نَدَامَةٍ لَكَ تَذَكَّرَ قَوْلِي فِيهَا " (٢٧)

الثالث : أنها للتقليل غالبا ، والتكثير نادرا ، وعليه الفارابي وطائفة (٢٨) ، واختاره السيوطي حيث قال : " والمختار عندي وفاقا للفارابي أبي نصر وطائفة أنها للتقليل غالبا ، والتكثير نادرا " (٢٩)

الرابع : أنها للتقليل قليلا ، والتكثير كثيرا ، وهذا يوافق قول ابن مالك : " بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه ، والتقليل بها نادر (٣٠) " ثم قال في شرح ذلك وقولي : " التقليل بها نادر - أشرت به إلى قول الشاعر :

أَلَا رَبُّ مُوَلَّدٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وذى ولد لم يلد له أبوان (٣١)

يريد آدم وعيسى عليهما السلام " (٣٢) وقد ذكر أمثلة أخرى .

(٢٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ٢٩ / ٦ فِي : " إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرِه " وَفِي ٦٦ / ٦ وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ ٤٤٣ / ١ .

(٢٧) انْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ١٧٦ / ٣ ، ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٢٨) انْظُرْ رُوحَ الْمَعْنَى لِلْأَلُوسِيِّ ١٤ / ٥ .

(٢٩) الْهَمْعُ ٤ / ١٧٥ .

(٣٠) التَّسْهِيلُ ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٣١) تَقْدِمُ فِي ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ ح ٩ .

(٣٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٣ / ١٧٤ ، ١٧٨ .

وقال الرضى : " ووضع (رُبُّ) للتقليل ، نقول فى جواب من قال :  
 ما لقيت رجلا : رُبُّ رجلٍ لقيت ، أى لا تنكر لقاى للرجال بالمرّة فإنى لقيت  
 منهم شيئا وإن كان قليلا ... هذا الذى ذكرنا من التقليل أصلها ثم تستعمل فى  
 معنى التكاثر حتى صارت فى معنى التكاثر كالحقيقة ، وفى التقليل كالمجاز  
 المحتاج إلى القرينة ، وذلك نحو قوله :

رُبُّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَفَتُّ بِهِيْضَلٍ (٣٣)

وقوله :

ماوئى يارُبُّتِمْا غَارَةً شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ (٣٤)

(٣٣) هذا عجز بيت من الكامل ، وقائله : أبو كبير عامر بن الحليس . وصدره :  
 أزهر إن يشب القذالُ فإنّه  
 والهَيْضَلُ : جمع هَيْضَلَة ، وهى : الجماعة المسلحة . واللَجِبُ : الكثير الأصوات  
 أو المرتفع الأصوات . ولَفَتَ : أى خلطت ، يقال : لفتت القوم بالقوم إذا خلطتهم بهم  
 وانظر البيت فى ديوان الهذليين ٨٩ / ٢ والمحتسب لابن جنى ٣٤٣ / ٢ والأزهيّة ٢٦٥  
 وآمالى ابن الشجرى ٢ / ٤ ، ٣٠٢ ، والمقرب ١ / ٢٠٠ والممتع فى التصريف ٦٢٧  
 والإتصاف فى مسائل الخلاف ٢٨٥ وشرح المفصل لابن يعش ٨ / ٣١ ورصف  
 المبائى للملقى ٥٢ ، ١٩٢ والخزانة ٤ / ١٦٥ واللسان " هضَل ، لَجِب ، لف " .  
 (٣٤) هذا البيت من السريع ، وقائله : ضمرة بن ضمرة النهشلى ، ويقال : إن اسمه كان  
 (شقة) فسماه النعمان بن المنذر ضمرة بن ضمرة ، وهو شاعر جاهلى من شعراء  
 المفضليات . وماوئى : مرخم ماوية ، وهو اسم امرأة .  
 (و يا ) فى قوله (ياربُّتِمْا) للتنبيه أو للنداء ، والماندى محذوف ، وأبو زيد يرويه :

ماوئى بل ربُّتِمْا غارة

والشعواء : الغارة المنتشرة . واللذعة : من لذعته النار إذا أحرقتة . وقيل : هى اللذعة ،  
 وليس هذا بجيد فإن أبا زيد راوية ثبت ثقة .  
 والميسم : ما يوسم به البعير بالنار .

وانظر نواذر أبى زيد ٥٥ والأزهيّة ٢٦٢ وابن الشجرى ١٥٣ / ٢ والإتصاف ١٠٥ وابن  
 يعش ٨ / ٣١ والهمع ٢ / ٣٨ والأشباه والنظائر ١٠٦ / ٢ - ٨٥ / ٤ وشرح ابن عقيل ١٤٧  
 والخزانة ٤ / ١٠٤ ، ٤٧٩ والمخصص ١٦ / ١١٦ والسان (ربب) .

ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح؛ لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها ، وذلك أبلغ من الوجهين في المدح ... ثم قال : " بل هي مفيدة للتكثير في الأغلب كإفادة (كم) " (٣٥)

وقد اختار هذا القول ابن هشام أيضا حيث قال : " وليس معناها التقليل دائما ، خلافا للأكثرين ، ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ، فمن الأول قوله تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ (٣٦) وفي الحديث : " ياربُّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة " (٣٧)

ومن الثانى قول الشاعر :

ألا رُبُّ مولودٍ وليس له أبٌ

وذى ولدٍ لم يلدَه أبوانِ (٣٨)

أراد عيسى وآدم عليهما السلام . (٣٩)

الخامس - أنها موضوعة للتكثير والتقليل من غير غلبة في أحدهما على الآخر ، فهي من الأضداد . (٤٠)

(٣٥) شرح الرضى ٢ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٣٦) الآية الثانية من سورة الحجر .

(٣٧) سبق تخريجه ص ٢٩٩ ح ٢٥ .

(٣٨) تقدم تخريجه ص ٧٨٦ ، ٧٨٧ ح ٩ .

(٣٩) للمغنى ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ بتصرف .

(٤٠) انظر الجنى الدانى ص ٤٤٠ والهمع ٤ / ١٧٥ .

قال فى اللسان : " ومعنى رُبُّ : التقليل والتكثير " . (٤١)

وقال العكبرى فى تفسير قوله تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ (٤٢) : " وأصل ( رُبُّ ) أن يقع للتقليل ، وهى هنا للتكثير والتحقيق ، وقد جاءت على هذا المعنى فى الشعر كثيرا " (٤٣)

وقال الرضى : " ووضع ( رُبُّ ) للتقليل ، نقول فى جواب من قال ( مألقيت رجلاً : رُبُّ رجلاً لقيت ، أى لا تتكرر لقائى للرجال بالمرّة فإنى لقيت منهم شيئاً وإن كان قليلاً ... هذا الذى ذكرنا من التقليل أصلها ، ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة ، وفى التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة " (٤٤) .

وقال السيوطى : " إنها - أى رُبُّ - موضوعة لهما من غير غلبة فى أحدهما - نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين " (٤٥)

السادس : أنها حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل ، وإنما يفهم ذلك من السياق ، فهى لم توضع لواحد منهما ، واختاره أبو حيان حيث قال : " وقد اختلفوا - أى فى رُبُّ - أنفيد التقليل أم التكثير ، والذى يظهر أن ذلك يفهم من سياق الكلام لا من وضعها " (٤٦) .

(٤١) اللسان ص ٣٩٣٢ مادة ( كم ) .

(٤٢) الآية الثانية من سورة الحجر .

(٤٣) إملأ ما من به الرحمن ٧٢/٢ .

(٤٤) شرح الكافية للرضى ٣٢٩/٢ .

(٤٥) الهمع ٤/ ١٧٥ .

(٤٦) انظر الجنى الدانى ٤٤٠ والهمع ١٧٥/٤ وروح المعانى للكوسى ٧/١٤ .

**السابع :** أنها تكون تقليلا وتكثيرا لمبهم العدد ، نسبة السيوطى إلى ابن الباذش وابن طاهر ، حيث قال : " هى - أى رُبٌّ - لمبهم العدد تكون تقليلا وتكثيرا ، قاله ابن الباذش وابن طاهر " (٤٧)

**الثامن :** أنها للتكثير فى موضع المباهاة والفخر والمدح والذم والتمنى ، وللتقليل فى غير ذلك ، ونسبه السيوطى إلى الأعلام الشنتمرى وابن السيد ، حيث قال : " إنها للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار ، وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلام وابن السيد " (٤٨)

ويقول المرادى : " إنها للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار " (٤٩)

فهذه ثمانية أقوال فى معنى (رُبٌّ) ويختار منها القول الثامن المنسوب إلى الأعلام الشنتمرى وابن السيد ، القائل بأن (رُبٌّ) تأتى للتكثير فى موضع المباهاة والفخر والتمنى ، وللتقليل فيما عدا ذلك ؛ لأن السماع قد ورد بهما فى تلك المواضع ، فلا داعى إلى جعل أحدهما هو الأصل وتأويل دلالتها فى الآخر ، لأن التأويل خلاف الأصل ، ولاضير فى ذلك فاللغة فيها الكثير من الألفاظ التى تستعمل للشيء وضده ، فمن ورودها للتكثير قول تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ (٥٠) فإنه يكثر منهم تمنى ذلك .

وحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

(٤٧) الهمع ١٧٥/٤ وانظر الجنى الدانى ٤٤٠ وروح المعانى للأوسى ٧/١٤ .

(٤٨) الهمع ١٧٥/٤ .

(٤٩) الجنى الدانى ص ٤٤٠ .

(٥٠) الآية الثانية من سورة الحجر .

" يَارُبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " . (٥١)

وَمِنْ مَوَاضِعِ الْفَخْرِ مَجِيئُهَا فِي قَوْلِ عِمَارَةَ بْنِ عَقِيلٍ :

فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ شَبِيْنَ مَفْرَقِي

وَأَكْثَرُنِ أَشْجَانِي وَفَلَّانَ مِنْ غَرَبِي

فِيَارُبُّ يَوْمَ شَرِبْتُ بِمَشْرَبِ

شَفِيَّتْ بِهِ عَنَى الصَّدَى بَارِدٍ عَذْبِ (٥٢)

وَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

فِيَارُبُّ يَوْمَ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةَ

بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ (٥٣)

---

(٥١) سبق تخريجه ص ٢٩٠ ح ٢٥ .

(٥٢) البيتان من الطويل ، والمفرق : وسط الرأس ، وهو الذي يفرق فيه الشعر . وفلان :

تلمن . والغرب : فى الأصل : الحد ، ومراده : حدته ، ونشاطه فى زمن شبابه ،

فاستعار الغرب للشباب ، والتكليم لما حدث به من الكبر ونحوه . والشاهد فى قوله

(فيارب يوم ) فإن ( رب ) هنا للتكثير ، لأن الشاعر فى معرض الفخر ولا يفتخر

إلا بالكثير وانظر الهمع ١٧٦/٤ والدرر ١١٨/٤ .

(٥٣) البيت من الطويل ، والأنسة : ذات الأنس من غير رية . والتمثال : الصورة .

وخطها : نقشها وخط تمثال : تمثال مصبوب ومنقوش

وانظر ديوان امرئ القيس ٢٩ وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٠٠/١

والمغنى ١١٩/١ وشرح شواهد للسيوطى ١٣٤ وشرح التصريح ١٨/٢ والخزانة

٣١/١ والهمع ١٧٦/٤ والدرر اللوامع ١١٨/٤ .



وكذلك قد جاءت فى مواضع لا تحتل غير التقليل ، نحو قولك : رَبُّه رجلاً - إذا مدحوه ، فهذا تقليل محض ، فالرجل لا يمدح بكثرة النظر ، وإنما يمدح بقلة النظر أو عدمه بالجملة ، وإنما يريدون بقولهم ( رَبُّه رجلاً ، أنه قليل غريب فى الرجال ، كأنهم قالوا: ما أقله فى الرجال أى ما أقل نظيره !

ومما تأتى ( رَبُّ ) فيه للتقليل إثياناً مطرداً ، الأشعار التى فى الأغاز والأشعار التى يصف بها الشعراء أشياء مخصصة بأعيانها فإنهم كثيراً ما يستعملون فى أوائلها ( رَبُّ ) مصرحاً بها ، أو الواو التى تنوب مناب ( رَبُّ ) مثل قول ربيعة :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق<sup>(٥٤)</sup>

ومن وردها للتقليل أيضاً قول رجل من أزد السراة :

ألا رَبُّ مولود وليس له أب

وذى ولد لم يلد له أبوان

(٥٤) البيت من الرجز المشطور .

ونظر ديوان رؤية بن العجاج ص ١٠٤ والكتاب ٢١٠/٤ والخصائص ٢٢٨/١ والمنصف ٣/٢ ، ٣٠٨ والمحتسب ٨٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢ ، ٢٩/٩ والهمع ٣٦/٢ والخزانة ٧٨/١ والأسموني ٣٦/١ والعيني ٣٨/١. وسيأتى ذلك بالتفصيل فى المبحث الخامس الخاص بحذف ( رَبُّ ) .

وذى شامة غراء فى حر وجهه

مجلة لا تنقضى لأوان (٥٥)

أراد عيسى . وأدم - عليهما السلام - والقمر .

فـ (رُبَّ) تفيد التكاثر فى مواضع كما تفيد التقليل فى أخرى ،  
والسمع هو الفيصل فى كثرة أحدهما وقلة الآخر.

---

(٥٥) البيتان من الطويل ونقدم ذكرهما ونخرجهما ص ٢٨٦، ٢٨٧ ح ٩ .

وانظر الكتاب ٣٤١/١ و ٢٥٨/٢ والخصائص ٢٣٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش  
٤٨/٤ - ١٢٣/٩ و ١٢٦: ١٢٦ خزانة الأدب ٣٩٧/١ وشرح التصريح على التوضيح ١٨/١  
والمغنى ١٢٠/١ وشرح الأشموني ٢٣٠/٢.

## المبحث الثانى

### (رُبَّ) بين الاسمية والحرفية

اختلف النحويين فى (رُبَّ) اسم هو أو حرف على مذهبين :

#### الأول : مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أن (رُبَّ) حرف جر <sup>(١)</sup> ، وذلك لأن معناها فى غيرها كالحرف ، وما بعدها يأتى مجروراً أبداً ، والإضافة غير متصورة ، ولا يحسن فيها علامات الأسماء ، ولا علامات الأفعال ، ولم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين (كم) وبين ما تعمل فيه. <sup>(٢)</sup>

ومما يدل على حرفيتها أيضاً أنها وقعت مبنية من غير عارض عرض ، ولو كانت اسماً لكان حقها الإعراب ، فتعين أنها حرف جر <sup>(٣)</sup>

وفى الإنصاف : " وذهب البصريون إلى أنه - أى رب - حرف جر " . <sup>(٤)</sup>

وفى الجنى الدانى : " رُبَّ حرف جر عند البصريين " <sup>(٥)</sup>

(١) قال الأزهري : " قال النحويون : و (رُبَّ) من حروف المعاني " تهذيب اللغة (رب) وانظر اللسان فى المادة نفسها ورصف المباني ٢٦٦ والإنصاف ٨٣٢ .

(٢) انظر الإنصاف ٨٣٣ وجواهر الأدب ٤٥٢ .

(٣) انظر الجنى الدانى ٤٣٩ وشرح ابن يعيش ٢٧/٨ وح الدسوقي على المغنى ١/ ١٤٦

(٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٨٣٢ .

(٥) الجنى الدانى ٤٣٨ .

قال سيبويه : " واعلم أن (كم) فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبُّ) ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن ( كم ) اسم و ( رُبُّ ) غير اسم بمنزلة ( من ) " (٦)

وقال المبرد : " وأما حروف الإضافة التى تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها ، ف : من ، وإلى ، ورُبُّ ، وفى ، والكاف الزائدة ، والباء الزائدة ، واللام الزائدة ، فهذه الحروف الصحيحة... " (٧)  
وقال ابن السراج : " رُبُّ : حرف جر " (٨)

وقال الجوهري : " ( رُبُّ ) حرف خافض لا يقع إلا على النكرة " (٩)

وقال ابن يعيش : ' ( رُبُّ ) حرف من حروف الخفض ، ومعناه : تقليل الشيء الذى يدخل عليه ، وهو نقىض (كم) فى الخبر ؛ لأن (كم) الخبرية للتكثير و ( رُبُّ ) للتقليل ، تقول : رُبُّ رجلٍ لقيته ، أى ذلك قليل ... إلا أن الفرق بين ( رُبُّ ) و ( كَمْ ) فى الخبر :

- أن ( كَمْ ) اسم ، و ( رُبُّ ) حرف ، والذى يدل على ذلك أمور منها:

- أن ( كَمْ ) يخبر عنها ، يقال : كم رجلٍ أفضل منك ، فيكون ( أفضل ) خبراً عن ( كَمْ ) كما يكون خبراً عن ( زيد ) إذا قلت : زيد أفضل منك ، حكى ذلك يونس وأبو عمرو عن العرب فى رواية

(٦) الكتاب ٢ / ١٦١ وانظر المقتضب ٣ / ٥٧ ، ٦٥ وجواهر الأدب ص ٤٥٢ ، ٤٥٣

(٧) المقتضب ٤ / ١٣٦ .

(٨) الأصول فى النحو لابن السراج ١ / ٤١٦ .

(٩) الصحاح للجوهري مادة ( ريب ) .

سببويه<sup>(١٠)</sup> عنهما ، ولا يجوز مثل ذلك فى ( رُبُّ ) لا تقول : رُبُّ رجل أفضل منك على أن تجعل ( أفضل ) خبراً لـ ( رُبُّ ) كما يكون خبراً لـ ( كم ) ألا تراك تقول : كم غلام لك ذاهب ، وكم منهم شاهد ، فـ ( ذاهب ) و ( شاهد ) خبران لـ ( كم ) ولو نصبت ( ذاهباً ) و ( شاهداً ) فقلت : كم غلام لك ذاهباً ، لم يتم الكلام ، وكنت تفتقر إلى خبر ، ولا يجوز فى ( رُبُّ ) ذلك ، لا تقول : رُبُّ غلام لك ذاهب ، ولا رُبُّ رجل قائم .

و ( رُبُّ ) حرف ، والذى يدل على ذلك أن ( رُبُّ ) معناه فى غيره ، كما أن معنى ( مِنْ ) فى غيره ، فكما أنك إذا قلت : خرجت من بغداد ، فقد دلت ( مِنْ ) على أن ( بغداد ) ابتداء غاية الخروج ، وكذلك إذا قلت رُبُّ رجل يقول ، دلت ( رُبُّ ) على معنى التقليل فى الرجل الذى يقول ذلك ، وليست ( كم ) كذلك ؛ لأنها قد دلت على معنى فى نفسها ، وهو العدد .

ومنها - أن ( كم ) يدخل عليها حرف الجر ، فتقول : بكم رجلٍ مررت ، ولا يجوز ذلك فى ( رُبُّ ) .

ويلى ( كم ) الفعل ولا يليه ( رُبُّ ) فنقول : كم بلغ عطاؤك أخاك ، وكم جاءك رجلٌ ، ولا يجوز مثل ذلك فى ( رُبُّ ) .

ومنها - أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر ، فتقول رُبُّ - رجلٍ عالم أدركت ، فـ ( رُبُّ ) أوصلت

معنى الادراك إلى الرجل كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى  
زيد فى قولك : مررت بزيد <sup>(١١)</sup>

قال سيبويه : " إذا قلت : رُبَّ رجل يقول ذاك - فقد أضفت القول  
إلى الرجل بـ رُبَّ " <sup>(١٢)</sup>

المذهب الآخر - مذهب الكوفيين - فقد ذهبوا إلى أن ( رُبَّ ) اسم  
وفى الإنصاف : " ذهب الكوفيون إلى أن ( رُبَّ ) اسم " . <sup>(١٣)</sup>

وقال ابن يعيش : " وقد ذهب الكسائى ومن تابعه من الكوفيين إلى  
أن ( رُبَّ ) اسم مثل ( كَمْ ) . " <sup>(١٤)</sup>

وفى الجنى الدانى : " وذهب الكوفيون والأخفش فى أحد قوليه -  
إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب ، ووافقهم ابن الطراوة " <sup>(١٥)</sup>

قال ابن هشام : " ( رُبَّ ) حرف جر خلافا للكوفيين فى دعوى  
اسميته " <sup>(١٦)</sup>

ويقول السيوطى : " وزعم الكوفية وابن الطراوة أنها - أى رُبَّ -  
اسم مبنى ؛ لأنها فى التقليل مثل ( كَمْ ) فى التكثير ، وهى اسم  
بإجماع " <sup>(١٧)</sup>

وقد استدلوا على اسميتها بالإخبار عنها فى قول الشاعر :

(١١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٨ وانظر الأصول فى النحو ٤١٦/١ .

(١٢) الكتاب ٤٢١/١ .

(١٣) الإنصاف ٨٣٢/٢ .

(١٤) شرح ابن يعيش ٢٧/٨ .

(١٥) الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ص ٤٣٩ .

(١٦) المغنى لابن هشام ١٣٤/١ .

(١٧) الهمع ١٧٣/٤ .

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن

عارا عليك ورُبُّ قتل عار<sup>(١٨)</sup>

و(رُبُّ) عندهم مبتدأ ، و(عارٌ) خبره .

وأنها نقيضة (كم) لأن (كم) للعدد والتكثير ، و(رُبُّ) للعدد والتقليل فكما أن (كم) اسم فكذلك (رُبُّ) .

وقال صاحب الإنصاف : " والذى يدل على أن (رُبُّ) ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك فى أربعة أشياء :

أحدها : أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع فى صدر الكلام ، وإنام تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال .

والثانى : أنها لا تعمل إلا فى نكرة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة .

والثالث : أنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة موصوفة وغير موصوفة .

(١٨) هذا البيت من الكامل ، وقائله : ثابت بن كعب ، ويلقب بثابت قطنه ؛ لأن سهما أصابه فى إحدى عينيه فذهب بها فى بعض حروب الترك فكان يجعل عليها قطنة ، وهو شاعر فارسى شجاع ، من شعراء الدولة الإسلامية . وانظر المقتضب ٦٦/٣ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٢٩٣/١ والأزهية ص ٢٦٠ وأسالى الشجرى ٣٠١/٢ والمقرب لابن عصفور ٢٢٠/١ وشرح الكافية للراضى ٣٠٨/٢ وجواهر الأدب للإربلى ٢٤٩ وشرح التصريح ١١٢/٢ والجنى الدانى ٤٣٩ والمغنى ٢٥/١ ، ١١٨ وح الدسوقي على المغنى ٢٦/١ ، ١٤٦ والهمع ١٧٣/٤ والدرر ٧٣/١ وروح المعانى للأوسى ٤/١٤ .

والرابع : أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذى تتعلق به ، وكونه على خلاف الحروف فى هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف " (١٩)

والذى يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف ، فيقال فى ( رُبَّ ) بالتشديد : ( رُبَّ ) بالتخفيف ، قال تعالى ﴿ ربُّما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ (٢٠) قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد (٢١) .

والمختار مذهب البصريين القائل بأن ( رُبَّ ) حرف جر ، وذلك لاختصاصها بالاسم حتى أنها لم تدخل على الجملة الفعلية إلا بعد لحوق ( ما ) الكافية بها ، كقوله تعالى ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ (٢٢)

- وكذا لو كانت اسما لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر ، فيقال: بـ رُبَّ رجل عالم مررت .

- وأن يعود عليها الضمير ، ويضاف إليها ، وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها . (٢٣)

(١٩) الإنصاف ٨٣٢ - ٨٣٣ .

(٢٠) الآية الثانية من سورة الحجر .

(٢١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحزمة والكسائى ( رُبُّما ) مشددة

وقرأ عاصم ونافع ( رُبُّما ) بالتخفيف . وقال على بن نصر : سمعت أبا عمرو يقرأها

على الوجهين جميعا خفيا وثقلا . وانظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٣٦٦

(٢٢) الآية الثانية من سورة الحجر .

(٢٣) انظر الهمع ٤ / ١٧٤ .



وأنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين ( كم ) وبين  
ما تعمل فيه .

وأیضا إن صح ما قالوا من أنها اسم فلم بنوها وليس فيها موجب  
من موجبات البناء ؟!

هذا وقد دفع البصريون أدلة الكوفيين على اسمية ( رُبُّ ) بما يأتي:  
وأما استدلال الكوفيين على اسميتها بالإخبار عنها في قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلک لم یکن

عارا عليك ورُبُّ قتلٍ عارٌ.

فيرد بأن الرواية الشهيرة " وبعضُ قتلٍ عارٌ " .

وإن صحت تلك الرواية فـ ( عار ) خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو  
عار ، <sup>(٢٤)</sup> أو خبر عن مجرور ( رُبُّ ) إذ هو فى موضع رفع  
بالابتداء، ودخل عليه حرف جر هو كالأزائد . <sup>(٢٥)</sup>

وأما دليلهم : أنها نقیضة (كم) لأن (كم) للعدد والتكثير ، و (رُبُّ)  
للعدد والتقليل ، فكما أن (كم) اسم فكلک ( رُبُّ ) .

فيرد بأنَّ الاسمیه لا تثبت بالإلحاق فى المعنى وإلا لزم الحكم  
باسمیه كثير من الحروف كـ ( من ) التبعیة .

(٢٤) كما صرح به ليبد بن ربيعة فى قوله :

لا تزرع الفتيان عن سوء الزرعه ياربُّ هيجا هى خير من دعة

انظر ديوانه ص ٥٩ والخزانة ١٧١ / ٤ والهمع ١٧٤ / ٤ .

(٢٥) انظر الجنى الدانى ٤٣٩ والأزهية ص ٢٦٠ والهمع ١٧٤ / ٤ .

وقال صاحب الإنصاف في رد ذلك : " قلنا لا نسلم أنها للعدد وإنما هي للتقليل فقط على أن (كم) إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن فيها علامات الأسماء نحو : حروف الجر ، نحو : بكم رجلٍ مررت ، وما أشبه ذلك ، وجواز الإخبار عنه ، نحو : كم رجلا لأخاك ، وهذا غير موجود في (رُبُّ) فدل على الفرق بينهما " (٢٦)

وأما دليلهم : " إنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء :

أحدهما : أنها لا تقع إلا في صدر الكلام "

فيرد بأن معناها التقليل ، وتقليل الشيء يقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفي ، وحرف النفي له صدر الكلام . (٢٧)

وقال ابن السراج : " (رُبُّ) حرف جر ، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت : مررت برجلٍ ، وذهبت إلى غلام لك ، ولكنه لما كان معناه التقليل ، وكان لا يعمل إلا في ، نكرة فصار مقابلاً لـ ( كم ) إذا كانت خبراً ، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ ( كم ) وآخر الفعل والفاعل فموضع (رُبُّ) وماعملت فيه نصب " . (٢٨)

وأما دليلهم : " والثاني ، أنها لا تعمل إلا في نكرة ، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة " . فيرد بأنها لما كان معناها التقليل ،

(٢٦) الإنصاف ٢ / ٨٣٣ .

(٢٧) الإنصاف ٢ / ٨٣٣ .

(٢٨) الأصول في النحو ١ / ٤١٦ .

والنكرة تدل على الكثرة ، وجب أن تدخل على النكرة التى تدل على الكثرة ليصح فيها معنى التقليل . (٢٩)

وقال ابن يعيش : " وأما كونها لا تدخل إلا على نكرة ، فلأنها تدخل على واحد يدل على أكثر منه فجرى مجرى التمييز ، ألا ترى أن معنى قولك رُبَّ رجل يقول ذلك : قلَّ من يقول ذلك من الرجال ؛ فلذلك اختصت بالنكرة ، دون غيرها ، ولأنها نظيرة ( كم ) إذا كانت ( كم ) للتكثير و ( رُبَّ ) للتقليل ، والتكثير والتقليل لا يتصوران فى المعارف " (٣٠)

وأما دليلهم : " والثالث ، أنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة موصوفة وغير موصوفة " .

فيرد بأنهم جعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذى تتعلق به ، وقد يظهر ذلك الفعل فى ضرورة الشعر . (٣١)

وأما دليلهم : " والرابع ، أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذى تتعلق به ، وكونه على خلاف الحروف فى هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف " .

فيرد بأنهم فعلوا ذلك لأنه جواب وقد علم فحذف ، وربما جىء به توكيدا وزيادة فى البيان ، فنقول : رُبَّ رجلٍ عالم قد أتيت ، فنجعل هذا هو الفعل الذى تعلقت به ( رُبَّ ) حتى يكون فى تقديره : برجل عالم مررت .

(٢٩) الإصناف فى مسائل الخلاف ٢ / ٨٣٤ .

(٣٠) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٧ .

(٣١) الإصناف ٢ / ٨٣٤ .

وقد رده صاحب الإنصاف بقوله : " قلنا فعلوا ذلك إيجازا  
أو اختصارا ألا ترى أنك قلت : رُبُّ رجلٍ يعلم ، كان التقدير فيه : رُبُّ  
رجل يعلم أدركت أو لقيت ، فحذف لدلالة الحال عليه " . (٣٢)

وأما دليلهم : " إنه يدخله الحذف ، والحذف لا يدخل الحرف " .

فيرد بانه قد جاء الحذف في الحرف ، فإن ( أن ) المشددة يجوز  
تخفيفها وهي حرف .

وقد نقل الكسائي - زعيمهم - عن أهل الحجاز ( سَوَ أفعل ) بحذف  
الفاء في غير ضرورة . (٣٣)

وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى من الكوفيين في ( سَوَفَ ) :  
سَفَ أفعل ، وسَوَ أفعل ، فحذقتم الواو من الأولى ؛ والفاء من الثانية .

وإذا ثبت أن الحرف يدخله الحذف في كلام العرب عن طريقتهم فقد  
تناقض كلامهم وانتقى كون دخول الحذف في ( رُبُّ ) دليلا على أنها  
اسم . (٣٤)

وقد صوب ابن يعيش مذهب البصريين ، حيث قال : " وقد ذهب  
الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلى أن ( رُبُّ ) اسم مثل ( كم )  
واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون : ( رُبُّ رجلٍ ظريف )  
برفع ( ظريف ) على أنه خبر عن ( رُبُّ ) ... والصواب ما بدأنا به ،  
وهو مذهب البصريين لما ذكرناه من الأدلة ، وأما ما تعلقوا به من قول

(٣٢) الإنصاف ٢ / ٨٣٤ .

(٣٣) انظر الجنى الداني ص ٤٥٨ .

(٣٤) انظر الإنصاف ٢ / ٨٣٤ والجنى الداني ٤٥٨ واللسان (سوف) .

بعض العرب : رُبُّ رجل ظريف برفع ( ظريف ) فهو شاذ " (٣٥) ،  
وعند ابن السراج هو من قبيل الغلط والنشبيه ، يريد : التشبيه بـ ( كم )  
حيث قال : " وحكى عن الكسائي - أو غيره من القدماء - أن بعض  
العرب يقول : رُبُّ رجلٍ ظريف ، فترفع ( ظريفا ) تجعله خبرا  
لـ(رُبِّ) ومن فعل هذا فقد جعلها اسما ، وهذا إنما يجئ على الغلط  
والنشبيه " (٣٦)

---

(٣٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٧ .

(٣٦) الأصول في النحو ١ / ٤١٨ .



## المبحث الثالث

### إعراب ( رُبَّ ) وتعلّقها

وفيه مطلبان :

الأول : إعراب ( رُبَّ ) :

اختلف النحويون فى إعراب ( رُبَّ ) والمجرور بها تبعاً لخلافهم السابق فيها هل هى حرف أو اسم :

فالفريق القائل بأنها حرف : يرى بعضه أن موضع ( رُبَّ ) وما عملت فيه نصب ، كما يكون الجار والمجرور فى موضع نصب فى قولك : بزيد مررت ، وذلك لأنها حرف أصلى على ما يظهر من قول ابن السراج : " رُبَّ : حرف جر ، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت : مررتُ برجلٍ ، وذهبت إلى غلامٍ لك ، ولكنه لما كانت خبراً فجعل له صدر الكلام ، كما جعل لـ (كم) وآخر الفعل والفاعل ، فموضع ( رُبَّ ) وما عملت فيه نصب ، كما أن الباء ومن وما عملتا فيه نصب إذا قلت مررت بزيد وأخذت من ماله " (١)

وفى المغنى : " وزعم الزجاج وموافقه أن مجرورها لا يكون إلا فى محل نصب " . (٢)

(١) الأصول فى النحو ١ / ٤١٦ .

(٢) مغنى اللبيب ١ / ١٣٧ وانظر الهمع ٤ / ١٨٢ .

ويرى البعض بناء على أنها زائدة في الإعراب أن محل مجرورها على حسب العامل بعدها فهو نصب في نحو : رُبُّ رجلٍ صالحٍ لقيت ، ورفع في نحو : رُبُّ رجلٍ عندى ، ورفع أو نصب في نحو : رُبُّ رجلٍ صالحٍ لقيته .

وهو المختار ؛ لأن من قال : إنها لا تكون إلا في محل نصب دائماً يستوجب تقدير عامل للنصب ، إذا لم يكن فى اللفظ ما يصلح لعمل النصب وهو تكلف لا داعى إليه ، وقد صوبه ابن هشام بقوله : " وتتفرد ( رُبُّ ) بأنها زائدة فى الإعراب دون المعنى ، فمحل مجرورها فى نحو : رُبُّ رجلٍ صالحٍ عندي رفع على الابتدائية .

وفى نحو : رُبُّ رجلٍ صالحٍ لقيت ، نصب على المفعولية .

وفى نحو : رُبُّ رجلٍ صالحٍ لقيته ، رفع أو نصب ، كما فى قولك : هذا لقيته ، ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجر نحو : مررت بزيد وعمرأ - إلا قليلاً قال :

وسين كسنيقٍ سناءً وسنماً

ذَعَرْتُ بِمِدْلَاجِ الهَجِيرِ نَهْوضَ<sup>(٣)</sup>

فعطف ( سُنْمًا ) على ( سِنٌ ) ...

(٣) البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس ، وسنيق : اسم جبل بعينه ، وسناء : ارتفاعاً . والسُنْمُ : بقرة الوحش . وذعرت : أخفت . ومدلاج الهجير : أراد به فرساً كثيراً العرق فى وقت الهجرة . وأراد ذعرت بهذا الفرس النهوض ثوراً وبقرة عظيمة . وانظر ديوان امرئ القيس ١٢٨ والمغنى ١ / ١٣٦ وشرح شواهد السيوطى ١٣٧ وح الدسوقي على المغنى ١ / ١٤٨ والهمع ٤ / ١٨٢ واللسان ( سنق ) والتعذيب المادة نفسها .



وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا فى محل نصب ،  
والصواب ما قدمناه " (٤)

أما الفريق القائل بأنها اسم - فالظاهر أنها فى موضع اسم مرفوع  
أو منصوب عند الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه ، ومعهم ابن الطراوة  
وفى موضع مبتدأ لا خبر له عند الرضى .

فالكوفيون والأخفش فى أحد قوليه - ومعهم ابن الطراوة قالوا :  
إنها اسم مثل ( كم ) ومحلها رفع بالابتداء فى نحو : رُبُّ رجلٍ كريمٍ  
لقيبته .

ومحلها نصب على المصدر فى نحو : رُبُّ ضربٍ ضربت ، مثل :  
كم ضربةٍ ضربت . وعلى الظرفية فى نحو : رُبُّ يومٍ سرت ، مثل كم  
يوم سرت . وعلى المفعولية فى نحو : رُبُّ رجلٍ ضربت مثل : كم  
رجلٍ ضربت . (٥)

ويقول ابن يعيش : " وقد ذهب الكسائى ومن تابعه من الكوفيين إلى  
أن ( رُبُّ ) اسم مثل ( كم ) واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم  
يقولون : رُبُّ رجلٍ ظريف - برفع ( ظريف ) على أنه خبر عن  
( رُبُّ ) " (٦)

وفى الجنى : " وذهب الكوفيون والأخفش فى أحد قوليه إلى أنها  
اسم يحكم على موضعه بالإعراب ، ووافقهم ابن الطراوة ، واستدلوا  
على اسميتها بالإخبار عنها فى قول الشاعر :

(٤) مغنى اللبيب ١ / ١٣٦ - ١٣٧ وح السوقي على المغنى ١ / ١٤٨ .

(٥) انظر الخزانة ٩ / ٥٦٤ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٧ وانظر الأصول فى النحو ١ / ٤١٨ .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلْتُكَ لَمْ يَكُنْ

عار عليك ورُبُّ قَتْلِ عار " (٧)

فـ ( رُبُّ ) فى البيت مبتدأ فى محل رفع - على مذهبيهم - وقتل : مضاف إليه مجرور و ( عار ) خبر .

وقال الرضى : " ويقوى عندى مذهب الأخفش والكوفيين - أعنى كونها اسما - فـ ( رُبُّ ) مضاف إلى النكرة ، فمعنى ( رُبُّ ) فى أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى ( كم ) كثير من هذا الجنس ، وإعرابه رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له " (٨)

فالإمام الرضى وإن وافق الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه - فى أنها اسم فقد خالفهم فى أنها عنده مبتدأ لا خبر له .

وقد دفع البغدادى ما ذهب إليه بقوله : " وهذا لا يتمشى له فى نحو: كم ضربة ضربت ، ولا يطرد له فى المكفوفة بـ ( ما ) كقوله تعالى ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ (٩) كما اعترف به وجعلها فى هذا حرف ، وجعلها نوعين بحسب الاستعمالين مع إتحاد المعنى تعسف لا ضرورة تدعو إليه " (١٠)

(٧) الجنى الدانى ٤٣٩ وسبق تخريج البيت ص ٣٠٣ ح ١٨ من المبحث الثانى .

(٨) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٠٨ .

(٩) الآية الثانية من سورة الحجر .

(١٠) الخزانة ٩ / ٥٦٤ ، ٥٦٥ .

## المطلب الثانى : تعلق ( رُبْ ) :

اختلف النحويون فى تعلق ( رُبْ ) بعاملٍ على النحو التالى :

ذهب الرماني وابن طاهر إلى أن ( رُبْ ) لا تتعلق بشيءٍ كالحروف الزائدة ، وهو ما عليه ابن هشام حيث استثناءه من قولهم : ( لا بد لحرف الجر من متعلق ) حيث قال : " يستثنى من قولنا ( لا بد لحرف الجر من متعلق ) .

( رُبْ ) فى نحو : رُبْ رجلٍ صالحٍ لقيته أو لقيت ؛ لأن مجرورها مفعول فى الثانى ، ومبتدأ فى الأول ، أو مفعول على حد - زيدا ضربته ، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأن ( رُبْ ) لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثالين لإفادة التأكيد أو التقليل لا لتعديده عامل ، هذا قول الرماني وابن طاهر " . (١١)

وذهب الجمهور إلى أنها تتعلق كسائر حروف الجر ، وأن التعلق بالعامل الذى يكون خبرا لمجرورها أو عاملا فى موضعه ، أو مفسرا له قال ابن يعيش : " ولا بد له - أى رُبْ - من فعلٍ يتعلق به كالباء وغيرها من حروف الجر ، تقول : رُبْ رجلٍ يقول ذلك لقيت ، أو أدركت - فموضع ( رُبْ ) وما انجر به نصب ، كما يكون الجار والمجرور فى موضع نصب فى قولك : بزيد مررت ويقول ذلك صفة لرجل " (١٢)

(١١) مغنى اللبيب ١ / ٤٤١ - ٤٤٢ وانظر الهمع ٤ / ١٨٢ .

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٨ .

وقال المرادى : " من خصائص ( رُبُّ ) أنها يلزم تصديرها فلا تتعلق إلا بمتأخر عنها ، كقولك : رُبُّ رجل عالم لقيت ، فموضع المجرور بها نصب كما يكون موضع المجرور فى قولك : بزيد مررت ، وإنما وجب تصديرها ، لأن التقليل كالنفى ، فلا يقدم عليه مافى حيزه " (١٣)

وقد دفع ابن هشام قول الجمهور فى أن ( رُبُّ ) حرف جر مُعد بقوله : " وقال الجمهور : إنَّ ( رُبُّ ) فى قوله : رُبُّ رجلٍ صالحٍ لقيته ، أو لقيت ، حرف جر مُعد .

فإن قالوا إنها عَدَبَ العامل المذكور فخطأ ، لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معموله فى المثال الأول .

وإن قالوا : عَدَّت محذوفا تقديره : حصل أو نحوه ، كما صرح به جماعة ، ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت " (١٤)

---

(١٣) الجنى الدانى ٤٥٣ .

(١٤) المغنى ٢ / ٢٤٢ ، وانظر الهمع ٤ / ١٨٢ .

## المبحث الرابع

### لغات (رُبَّ)

ورد في ضبط (رُبَّ) سبع عشرة لغة ، أهمها :

(رُبَّ) بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة - وهى المشهورة <sup>(١)</sup> ، وجعلها ابن يعيش الأصل فى هذه اللغات حيث قال : " وفيها - أى رُبَّ- لغات قالوا : رُبَّ - الراء مضمومة ، والباء مشددة - وهو الأصل فيها ؛ إذ لو كان أصلها التخفيف لم يجز التشديد فيها إلا فى الوقف أو ضرورة الشعر نحو قوله :

مثل الحريق صادف القصبا <sup>(٢)</sup>

وليس الأمر كذلك فى (رُبَّ) فإنها تستعمل مشددة فى حال الاختيار وسعة الكلام ، وفى الوصل والوقف <sup>(٣)</sup> .

- (رُبَّ) بفتح الراء وتشديد الباء مفتوحة .

- (رُبَّ) بضم الراء وفتح الباء خفيفة ، وقال ابن يعيش : " ويحتمل ذلك وجوها :

(١) انظر جواهر الأدب ٤٥٧ .

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وقائله رؤبه ، وينسب لغيره . وانظره فى المبحث ٧٥ / ١ ،

وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩٤ ، ٨ / ٣١ ، ٩ / ٦٨ ، ٨٢ وشرح شواهد الشافية

١٣٠ والعينى ٤ / ٥٨٩ وشرح التصريح ٢ / ٣٤٦ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣١ .

أحدهما - أنهم حذفوا إحدى البائتين تخفيفاً ؛ كراهية التضعيف ،  
وكان القياس إذا خففت تسكين آخرها ، لأنه لم يلتق فيها ساكنان كما  
فعلوا بـ ( أن ) ونظائرها حين خففوها إلا أن المسموع ( رب ) بالفتح  
نحو قول الشاعر :

أزهير إن يشيب القذالُ فإنه

رُبُّ هِضْلٍ لِحِبٍ لَفَّتْ بِهِضْلٍ (٤)

كانهم أبقوا الفتحة مع التخفيف ؛ دلالة وأمرة على أنها كانت مثقلة  
مفتوحة . ويمكن أن يكون إنما فتح الآخر من ( رب ) لأنه لما لحقه  
الحذف وتاء التأنيث أشبهت الأفعال الماضية ففتحت كفتحتها

وقيل : إنهم لما استقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن ؛ لضعفه  
بالسكون " (٥)

- و ( رُبُّ ) بضم الراء والباء - كأنهم أتبعوا الضم الضم .

- و ( رَبِّ ) بفتح الراء اتباعاً لفتح الباء - كما قالوا : ﴿ الحمد لله ﴾ (٦)

فاتبعوا الكسر الكسر مخففة ومشددة .

- و ( رَبَّتْ ) بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة - مع تاء التأنيث  
الساكنة .

(٤) البيت سبق ذكره ص ٢٩٢ ح ٣٣ من المبحث الأول .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣١ .

(٦) انظر المحتسب لابن جني ١ / ٣٧ واتحاف فضلاء البشر للبنا ١ / ٣٦٣ .

- و(رُبْتُ) بضم الراء وتخفيف الباء مفتوحة - مع تاء التانيث الساكنة .

- و(رَبْتُ) بفتح الراء وتشديد الباء مفتوحة مع تاء التانيث الساكنة .

- و(رَبَّتْ) بفتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة مع تاء التانيث الساكنة.

- و(رُبْتُ) بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة مع تاء التانيث المتحركة.

- و(رَبَّتْ) بفتح الراء وتشديد الباء مفتوحة مع تاء التانيث المتحركة.

- و(رُبْتُ) بضم الراء وتخفيف الباء مفتوحة مع تاء التانيث المتحركة .

- و(رَبَّتْ) بفتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة مع تاء التانيث المتحركة .

فألحقوا (رُبُّ) تاء التانيث ، كما قالوا : ثُمْتُ ، قال الشاعر :

ماوئى يارُبُّمَا غارة

شغواء كاللذعة بالميسم<sup>(٧)</sup>

وقال الآخر :

(٧) البيت سبق ذكره ص ٢٩٢ ج ٣٤ .

باصحابا رُبَّتْ إنسان حسن

يسأل عنك اليوم أو تسأل عن<sup>(٨)</sup>

وقال ابن أحرر :

ورُبَّتْ سائلٌ عَنِّي حفيّ

أعارت عَيْثُهُ أم لم تعارا<sup>(٩)</sup>

وفى اللسان : " وتدخل - أى رُبْ - عليه التاء ، فيقال : رُبَّتْ رجلٍ ورُبَّتْ رجلٍ " <sup>(١٠)</sup>

وقال ابن يعيش : " وهذه التاء تلحق ( رُبْ ) ساكنه كما تلحق الأفعال ومتحركة كما تلحق الأسماء ، فتقول : ( رُبَّتْ ) بالسكون ، و( رُبَّتْ ) بالفتح ، فقياس من أسكنها أن يقف عليها بالتاء كما يقف على ضربت .

وقياس من حركها أن يقف عليها بالهاء كما يقف على كيه وذية<sup>(١١)</sup>

و ( رِبْ ) بضم الراء وفتحها مع سكون الباء مخففة .

و ( رُبْ ) بضم الراء وفتحها مع سكون الباء مخففة .

(٨) أورده أبو زيد فى نوادره ولم ينسبه ص ١٠٣ وانظر شرح ابن يعيش ٨ / ٣٢ والأزهية ٢٦٢ والضرائر ٣١٨ .

(٩) البيت من الوافر ، وانظره فى أمال ابن الشجرى ٢ / ٣٠٢ والأزهية ٢٦٢ وأدب الكاتب ٣٩٨ وشرح ابن يعيش ١٠ / ٧٥ والمخصص ١ / ١٠٣ - ١٤ / ٦٥ واللسان (عور) والمنصف ١ / ٢٦٠ .

(١٠) اللسان ١٥٥١ ( رِب ) وانظر القاموس المحيط ١ / ٧٣ المادة نفسها .

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٢ .



و ( رَبُّ ) بالتخفيف وسكون الباء على القياس ، حذفوا المتحرك ؛ لأنه أبلغ فى التخفيف ولتطرفه ، وأبقوا الساكن على حاله .

قال الكسائى : " يلزم من خفف فألقى إحدى البائين أن يقول :

رُبُّ رُجُلٍ - فيخرجه مخرج الأدوات ، كما تقول : لِمَ صنعت ؟ ولمَ صنعت ؟ ... وما أشبه ذلك . وقال : أظنهم إنما امتنعوا من جزم الباء لكثرة دخول التاء فيها فى قولهم : رُبَّتْ رَجُلٍ ، ورُبَّتْ رَجُلٍ .

يريد الكسائى : أن تاء التانيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، أو فى نية الفتح ، فلما كانت تاء التانيث تدخلها كثيرا امتنعوا من إسكان ما قبل هاء التانيث ، وآثروا النصب ، يعنى بالنصب : الفتح .

قال اللحيانى : وقال لى الكسائى : إن سمعت بالجزم يوما فقد أخبرتك يريد : إن سمعت أحداً يقول : رُبُّ رَجُلٍ - فلا تتكره ، فإنه وجه القياس " . (١٢)

فالكسائى يرى أن أصلها تخفيف الباء مع تسكينها ، فتكون من الثنائى وضعا ، وهو مازعمه ابن فضال المجاشعى أيضا كما جاء فى الهمع : " وزعم أبو الحسين على بن فضال المجاشعى فى كتاب الهوامل والعوامل (١٣) : أنها ثنائية الوضع ساكنة الثان كـ ( هَلْ ، وَبَلْ ، وَقَدْ ) وأن فتح الباء مخففة دون الباء ضرورة لالغة ، وأن فتح الراء مطلقا - أى فى الجميع مشددا ومخففاً مع التاء ودونها شاذ ،

(١٢) اللسان ١٥٥٢ ( ريب ) .

(١٣) لم أعثر عليه ، ولعله من الكتب المفقودة .

والجمهور على أنها ثلاثية الوضع وأن التخفيف المذكور وفتح الراء لغة معروفة " . (١٤)

وهذا يظهر مافى مذهب الكوفيين من تناقض فى القول باسميتها إلا إذا استثنينا الكسائي منهم ، وإلا فما وجه قوله : " فإنه وجه القياس " إذ لو كانت عنده اسما لما كان لتسكينها وجه :

- و ( رُبَّ ) بضم الراء والباء مشددة .

- و ( رُبَّنَا ) بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة وبعدها تاء مفتوحة بعدها ألف . فهذه سبع عشرة لغة وردت فى ( رُبَّ ) وقد ذكرها المرادى فى قوله : " واعلم أن ( رُبَّ ) فيه لغات ... وهى سبع عشرة لغة ، وهى : ( رُبَّ ) بضم الراء وفتحها ، كلاهما مع تخفيف الباء وتشديدها مفتوحة فهذه أربع . و ( ربت ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة ، و ( ربت ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحركة . و ( رَبَّ ) بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء . و ( رُبَّ ) بضم الراء والباء معا مشددة ومخففة ، وربنا " (١٥) .

وقد حكاها ابن هشام ماعدا ( ربتا ) حيث قال : " وفى ( رُبَّ ) ست عشرة لغة : ضم الراء وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو متحركة ، ومع التجرد منها ،

(١٤) الهمع ٤ / ١٧٣ وانظر روح المعانى للكلوسى ١٤ / ٤ .

(١٥) الجنى الدانى ص ٤٤٧ - ٤٤٨ .

فهذه اثنتا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع  
التشديد ومع التخفيف " . (١٦)

---

(١٦) مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٣٨ وح الدسوقي عليه ١ / ١٤٩ .  
وانظر جواهر الأدب ٤٥٧ وشرح ابن يعيش ٨ / ٣١ - ٣٢ والجنى الدانى ٤٤٧ - ٤٤٨  
واللسان ( ريب ) والقاموس ١ / ٧٣ فى المادة نفسها والهمع ٤ / ١٧٢ - ١٧٣  
وروح المعانى للأوسى ١٤ / ٤ والجر علم الأسماء ص ١٤١ .



## المبحث الخامس

### حذف (رُبَّ)

يجوز حذف (رُبَّ) لفظاً مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت ، قال سيبويه : " وإذا أعملت العرب شيئاً مضمرًا لم يخرج عن عمله مظهرًا في الجر والنصب والرفع ، تقول : وبلدٍ ، تريد : ورُبَّ بلدٍ " (١)

وهذا الحذف قياسى بعد ثلاثة أحرف ، وهى : الواو والفاء وبل ، ولكنه بعد الواو أكثر ، وبعد الفاء كثير ، وبعد (بل) قليل بالنسبة للحرفين الآخرين ، ومع التجرد أقل ، قال ابن مالك : " يجر بـ (رُبَّ) محذوفة بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد (بل) قليلا ، ومع التجرد أقل . " (٢)

مثال ذلك بعد الواو قول امرئ القيس :

وليلِ كموج البحر أرخى سدوله

على بأنواع الهموم ليبتلى (٣)

(١) الكتاب ١ / ١٠٦ .

(٢) التسهيل ص ١٤٨ وانظر الجنى الدانى ص ٤٥٤ .

(٣) البيت من الطويل من معلقة امرئ القيس المشهورة . وكموج البحر : أى فى كثافة ظلمته ، شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله ، وسدوله : واحدها سدل : وهو الستر . والشاهد فى قوله (وليلِ) حيث جر (ليل) بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الواو . وانظر شرح الألفية لابن الناطم ١٥٣ وللمرادى ٢ / ٢٣٣ والأشمونى ٢ / ٣٠٠ .

وقول روية :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق<sup>(٤)</sup>

ومثاله بعد الفاء قول امرئ القيس :

فمئلكِ حُبلى قد طرقتُ ومُرضِع

فألهيتها عن ذى ثنائم مُغيل<sup>(٥)</sup>

وقول ربيعة بن مقروم الضبى :

وإن أهلك فذى حنق لظاه

على يكاد يلتهب التهابا<sup>(٦)</sup>

وقول المنتخل مالك بن عويمر :

فإما تعرض أميم عنى

وينزعك الوشاة أولو النباط

(٤) البيت تقدم ذكره ص ٢٩٧ - ٥٤ من المبحث الأول .

(٥) البيت من الطويل من معلقة امرئ القيس . وانظر ديوانه ص ١٢ والكتاب ١ / ٢٩٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٨ والجنى الدانى ص ٥ وح الدسوقي على المغنى ١٤٨ والخزانة ٢ / ٣٣٤ ، ١٠ / ٢٧ وح الصبان ٢ / ٢٣٨ وارتشاف الضرب ٤٦١ / ٢ .

(٦) البيت من الوافر ، وانظر شرح عيون الإعراب ١٩٠ والنكت الحسان ١١٣ وانتشاف الضرب ٢ / ٤٦١ والمغنى بحاشية الدسوقي ١ / ١٧٦ وشرح أبياته للبغدادى ٤ / ٢٠ ، ٣٤ والخزانة ٢ / ٢٠١ - ٤ / ٢١٠ والحماسة بشرح المرزوقى ٢ / ٥٤٢ .

فحورٍ قد لهوتَ بهنَّ عينٍ

نواعمَ فى المروط وفى الرياطِ (٧)

- ومثال الحذف بعد ( بل ) قول رؤبة :

بل بلد ملء الفجّاج قَتْمَة

لايشترى كتانه وجهه (٨)

وقوله أيضا :

بل بلد ذى صُعد وأصاب (٩)

(٧) البيتان من الوافر ، وينزغك : يوسوس لك . وأولو النباط : الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها . وفحور : بضم الحاء : جمع حوراء : وهى الشديدة بياض العين الشديدة سوادها . وعين - بكسر العين - جمع عيناء : وهى الواسعة العين . والمروط : جمع - مروط - بكسر الميم وهو إزار له علم . والرياط - جمع ربطة - بكسر الراء وسكون الباء : وهى الملاءة وقوله (فحور) على إضمار (رُبّ) بعد الفاء - أى رب حور ، والجر فيه بـ (رُبّ) المضمر .

(٨) البيت من الرجز ، والفجّاج - جمع فج : وهو الطريق الواسع . وقَتْمَة : الغبار وجهه : البساط وقيل : أصله جهرمية بياء نسبة إلى جهرم : وهو بلد بفارس فحذف ياء النسب . وقد جر (بلد) فى قوله (بل بلد) بـ (رُبّ) المحذوفة بعد (بل)

وانظر الجنى للدانى ٢٣٧ وشرح المرادى للألفية ٢/ ٢٣٣ والإتصاف ٢/ ٣٠٥ والمغنى ١/ ١٠٣ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩ وابن الناظم ١٥٣ والهمع ٢/ ٣٦ واللسان (جهرم)

(٩) هذا رجز لرؤبة من أرجوزة يمدح بها مسلمة بن عبد الملك . وانظر ديوانه ٦ ولارتشاف الضرب ٢/ ٤٦١ والمغنى بحاشية الدسوقي ١/ ١٣٨ وشرح أبياته للبغدادى ٣/ ١٨٩ وح الصبان على الأسمونى ٢/ ٢٣٧ ومعجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٨٠ واللسان ( صبب ) .

وقول سور الذنب :

بَلْ جَوَزَ تِهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَّتِ (١٠)

ومثال حذف ( رُبْ ) مع التجرد من هذه الأحرف قول جميل بن معمر .

رِسْم دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةِ

كَيْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّةِ (١١)

---

(١٠) البيت من مشطور الرجز من أرجوزة لسور الذنب .

وانظر الإنصاف ١/ ٣٧٩ وسر الصناعة ١/ ١٧٧ والخصائص ١/ ٣٠٤ وشرح ابن يعيش ٢/ ١٢٨ - ٩/ ٨١ وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٠ والمساعد ٢/ ٢٩٦ واللسان ( حفف ) .

(١١) البيت من الخفيف . والرسم : ما لصق بالأرض من آثار الديار . والطلل : ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد . ومن جلله : من عظمه ، وقيل معناه : من أجله . والشاهد في ( رسم دار ) حيث جر ( رسم ) بـ ( رُبْ ) المحذوفة ولم يتقدمها شيء وهو قليل جدًا .

وانظر شرح ابن يعيش ٨/ ٥٢ والإنصاف ١/ ٣٧٨ والخصائص ١/ ٢٨٥ ورصف المباني ٢٦٩ والجنى الداني ٤٥٥ وشرح عيون الإعراب ١٩٠ والمغنى ١٢٩ - ١٤٥ وشرح شواهد للسيوطي ٣٦٥ - ٤٠٣ وشرح أبياته للبغدادى ٣/ ٨٢ - ١٩٠ والخزانة ٤/ ١٩٩ وشرح الألفية للمرادى ٢/ ٢٣٣ وابن الناظم ١٤٦ وابن عقيل ٢/ ٢٩ والحجة لابن خالويه ١١٩ وعمدة الحفاظ ٢٧٤ والهمع ٢/ ٣٧ وشرح الأشموني ٢/ ٨ واللسان ( غيل ) .



وقد وصف الرضي حذف (رُبَّ) مع التجرد من الأحرف الثلاثة بالشذوذ حيث قال : " ويحذف حروف الجر قياسا مع بقاء عملها إذا كان الجار (رُبَّ) بشرطين :

أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر خاصة .

والثاني : أن تكون بعد الواو والفاء وبـل .

وأما حذفها من دون هذه الحروف نحو :

رسم دارٍ وقفتُ في طَلِّه

كدتُ أقضى الحياةَ من جَلِّه (١٢)

فشاذ في الشعر أيضا " (١٣)

س - هل هذه الأحرف هي التي تعمل الجر أم (رُبَّ) المحذوفة ؟

ج - اختلف النحويون في ذلك :

أما بالنسبة لـ (واو) رُبَّ :

فذهب أبو العباس المبرد والكوفيون (١٤) إلى أنها حرف جر ،

لنابتها عن (رُبَّ) وأن الجر بها لا بـ (رُبَّ) المحذوفة ، وإسنكل المبرد على ذلك بافتتاح القصائد بها كقوله :

(١٢) تقدم تخريجه في ح ١١ .

(١٣) شرح الكافية للرضي ٣١٠/٢ .

(١٤) انظر المقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ والجنى الداني ١٨٥ والإصناف ٣٧٦/١ وارتشاف

الضرب ٤٦٢/٢ وشرح الألفية للمرادي ٢٣٤/٢ والمغنى ٤٧٣ .

### وقائم الأعماق خاوى المخترق<sup>(١٥)</sup>

وقد رده المرادى بقوله : " والصحيح أن الجر بـ (رُبُّ) المحذوفة لا بالواو ، ولأن الواو أسوة الفاء وبـ ، قال ابن مالك : ولم يختلفوا فى أن الجر بعدها بـ (رُبُّ) المحذوفة ، والواو المذكورة عاطفة ، ولا حجة له فى افتتاح القصائد بها على أنها غير عاطفة لإمكان إسقاط الراوى شيئاً من أولها ، وإمكان عطفها على بعض ما فى نفسه " (١٦)

واستدل الكوفيون بأن الواو قد نابت عن (رُبُّ) فلما نابت عن (رُبُّ) وهى تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها وصارت كواو القسم فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ، فكذلك الواو وههنا لما نابت عن (رُبُّ) عملت الخفض كما تعمل (رُبُّ) . (١٧)

ورد أبو البركات بن الأنبارى ماذهب إليه المبرد والكوفيون بقوله :  
والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنها تضمير بعد (بل) قال  
الشاعر :

بل جوز تيهاء كظهر الحَجَّتْ<sup>(١٨)</sup>

أراد بل رُبُّ جوز ، ولا يقول أحد إن (بل) تجر ، وكذلك تضمير  
بعد الفاء قال الشاعر :

فحُورٍ قد لهوت بهن عيين<sup>(١٩)</sup>

(١٥) تقدم ذكره ص ٣٩٧ ح ٥٤ من المبحث الأول .

(١٦) الجنى الدانى ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(١٧) انظر الإنصاف ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(١٨) تقدم ذكره ص ٣٣٨ ح ١٠ من المبحث الخامس .

(١٩) تقدم ذكره ص ٣٣٧ ح ٧ من المبحث الخامس .

وليست نائبة عنها ولا عوضا منها " . (٢٠)

- وذهب الجمهور من النحويين <sup>(٢١)</sup> إلى أن (واو) رُبَّ لا تعمل وإنما العمل لـ (رُبَّ) مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، وحرف العطف غير مختص ، فوجب أن لا يكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل (رُبَّ) مقدرة .

والمختار ما ذهب إليه الجمهور من النحويين في أن (الواو) عاطفة وليست نائبة عن (رُبَّ) ولا عوضا عنها ، وأن (رُبَّ) مضمرة بعدها ؛ وذلك لأنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : وَرُبَّ بلدٍ ، ولو كانت عوضا لما جاز ظهورها معها لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ، فلا يقال : وبالله لأفعلن ، وتجعلهما حرفي قسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورُبَّ - دل على أنها ليست عوضا عنها ، وأنها واو عطف <sup>(٢٢)</sup> .

قال ابن يعيش : " فالخفص في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير (رُبَّ) لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يختص ، وإنما يدخل على

(٢٠) الإنصاف ١/٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٢١) انظر المقتضب ٢/٣١٩ ، ٣٤٧ والجنى الداني ١٨٥ والمغنى ٤٧٣ وشرح عيون

الإعراب ١٩٠ والإنصاف ١/٣٧٦ وما بعدها وارتشاف الضرب ٢/٤٦١ - ٤٦٢

(٢٢) انظر الإنصاف ١/٣٨١ .

كل واحد من الاسم والفعل ، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه " . (٢٣)

وقال أبو حيان : " وواو (رُبَّ) هي في الأصل حرف عطف ؛ ولذلك لا تدخل عليها واو العطف ، إذ هي جواب لسؤال ملفوظ به أو مقدر " (٢٤)

وقال ابن هشام (٢٥) : " ويوضح كونها عاطفة أنَّ ( واو ) العطف لا تدخل عليها كما تدخل على ( واو ) القسم ، قال :

وَوَ اللّٰهُ لَوْلَا ثَمَرُهُ مَا حَبَّبْتُهُ " (٢٦)

وقد صححه الأكثرون ، قال أبو حيان : " وأما الواو فذهب المبرد والكوفيون إلى أن الجر بها : " والصحيح أنه بـ (رُبَّ) المضمرة ، وهو مذهب البصريين " (٢٧) وقال المرادي : " والصحيح أن الجر بـ(رُبَّ) المحذوفة لا بـ ( الواو ) " . (٢٨)

(٢٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢ .

(٢٤) ارتشاف الضرب ٤٦٢/٢ .

(٢٥) المغنى ٣٦١/٢ .

(٢٦) هذا صدر بيت من الطويل ، وقائله : غيلان بن شجاع ، وعجزه :

ولا كان أدنى من عبيد ومُشترِق

وانظر الخصائص لابن جني ٢٢٠/٢ وشرح ابن يعيش ١٣٨/٧ والمغنى ٣٦١/٢

وشرح شواهده للسيوطي ٢٦٤ واللسان ( حبيب ) .

(٢٧) ارتشاف الضمرب ٤٦٢/٢ وانظر شرح المرادي للألفية ٢٣٤/٢ .

(٢٨) الجنى الدانى ص ١٥٤ .

وقال ابن هشام فى ( واو ) رُبُّ : " والصحيح أنها ( واو ) العطف، وأن الجر بـ ( رُبُّ ) محذوفة خلافاً للكوفيين والمبرد " (٢٩) .

وأما بالنسبة للفاء وبل فلا خلاف بين النحويين فى أن الجر ليس بهما بل بـ ( رُبُّ ) المقطرة بعدهما ، قال المجاشعى : " ولا أحد يقول إن بل والفاء يجران " (٣٠) وقال ابن مالك : " وليس الجر بالفاء وبل بإتفاق " (٣١) .

وقال الرضى : " وأما الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما بل بـ ( رُبُّ ) المقطرة بعدهما ؛ لأن ( بل ) حرف عطف بها على ما قبلها ، والفاء جواب الشرط " (٣٢) .

وقد ذكر المرادى من أقسام الفاء : ( الفاء الجارة ) حيث قال : " وثانيها - الجارة ، وهى ( فاء ) رُبُّ ، كقول امرئ القيس :

فمئلك حبلى قد طرقت ومرضع

فألهيته عن ذى تلماتم مُغِيلِ

وقول الهذلى :

فحور قد لهُوت بهن عيينِ

نواعم فى المروط وفى الرياط

(٢٩) المغنى ١/ ٣٦١ .

(٣٠) شرح عيون الإعراب ص ١٩٠ .

(٣١) التسهيل لابن مالك ص ١٤٨ .

(٣٢) شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٣٣ .

وليست هذه الفاء جارة كما زعم القائل ، وإنما الجر بـ ( رُبَّ ) المقدرة بعدها ، والفاء فى ذلك : إما عاطفة كالبيت الأول ، وإما جواب شرط كالبيت الثانى . لأن قبله :

فإِما تعرضين أمئيم عنى

وينزغك الوشاة أولو النباط

وقد حكى ابن عصفور وابن مالك إجماع النحويين على أن الجر فى ذلك بـ ( رُبَّ ) المحذوفة لا بالفاء " (٣٣) فالفاء هنا ليست حرف عطف وإنما جواب الشرط ، وإذا كانت الفاء جواب إن الشرطية حصل الجر بإضمار الحرف لا محالة " . (٣٤)

كما ذكر من أقسام ( بل ) : أن تكون حرف جر عن البعض ، وقال أيضا : " ذكر بعضهم لـ ( بل ) قسما آخر ، وهو أن تكون حرف جر خافض للنكرة بمنزلة ( رُبَّ ) كقول الراجز :

بل بلد ملء الفجاج قَتَمه

وليس ذلك بصحيح ، وإنما الجار فى البيت ونحوه ( رُبَّ ) المحذوفة " وحكى ابن مالك وابن عصفور الإتفاق على ذلك فظهر وهم من جعل ( بل ) جارة . قال بعضهم : وبل فى ذلك حرف ابتداء " (٣٥) .

(٣٣) الجنى الدانى ص ٧٥ - ٧٦ .

(٣٤) شرح المفصل لابن يعش ٥٣/٨ .

(٣٥) الجنى الدانى ص ٢٣٧ .

وكذلك قال ابن هشام : " وهم بعضهم فزعم أنها - أى بل -  
تستعمل جارة " . (٣٦)

وقال فى حرف الفاء : " الفاء المفردة : حرف مهمل خلافا لبعض  
الكوفيين فى قولهم إنها ناصية فى نحو : ما تأتينا فتحدثنا " وللمبرد فى  
قوله :

فمئلك حبلى قد طرقت ومرضع

فألهيئها عن ذى ثمائم محول

فيمين جر ( مثلا ) والمعطوف . والصحيح أن النصب بـ ( أن )  
مضمرة وأن الجر بـ ( رُبَّ ) مضمرة " . (٣٧)

---

(٣٦) المغنى ١/ ١١٢ .

(٣٧) المغنى ١/ ١٦١ . وقال ابن مالك فى حذف ( رُبَّ ) بعد الأحرف الثلاثة :

وَحُذِفَتْ ( رُبَّ ) فَجَرْتُ بَعْدَ ( بَلَّ )

والفاء وبعد ( الواو ) شاعَ ذا العمل

ألفية ابن مالك ص ٢٧ .

## الخاتمة

وفى ختام هذا البحث إليك أبرز النقاط التى ظهرت فيه :

- إن (رُبَّ) تفيد التقليل فى مواضع ، كما تفيد التكثير فى مواضع آخر ، والسماع هو الفيصل فى كثرة أحدهما وقلة الآخر .

- إن (رُبَّ) اسم عند الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه ووافقهم ابن الطراوة لأنها فى التقليل مثل ( كم ) فى التكثير فهى نقيضة ( كم ) ويخبر عنها .

- وحرف عند البصريين ، لأن معناها فى غيرها كالحرف ، وما بعدها يأتى مجروراً أبداً ، ولا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها وقعت مبنية من غير . عارض ، ولو كانت اسماً لكان حقها الإعراب .

- يرى بعض النحويين أن (رُبَّ) وما عملت فيه فى موضع نصب كما يكون الجار والمجرور فى موضع نصب .

- ويرى لبعض أن مجرورها على حسب العامل بعدها ، وقد صوبه ابن هشام .

- ويرى الكوفيون والأخفش فى أحد قوليه أنها فى موضع اسم مرفوع أو منصوب وهى فى موضع مبتدأ لا خبر له عند الرضى ، فالرضى وإن وافق الكوفيين والأخفش فى أحد قوليه فى أنها اسم فقد خالفهم فى أنها عنده مبتدأ لا خبر له .



- ذهب الرماني وابن طاهر إلى أن (رُبَّ) لا تتعلق كالحروف الزائدة ، وعليه ابن هشام .

- وذهب الجمهور إلى أنها تتعلق كسائر حروف الجر ، وأن التعلق بالعامل الذي يكون خبراً لمجروها أو عاملاً في موضعه ، أو مفسراً له .

- ورد في (رُبَّ) سبع عشرة لغة وأشهرها (رُبَّ) بضم الراء وتشديد الياء مفتوحة ، وجعلها ابن يعيش الأصل ، وتليها تاء التأنيث مفتوحة نقول : (رُبَّتْ) .

- يجوز حذف (رُبَّ) لفظاً مع إبقاء عملها ومعناها ، وهذا الحذف قياسي بعد الواو والفاء وبل .

- ذهب المبرد والكوفيون إلى أن واو (رُبَّ) حرف جر لنبايتها عن (رُبَّ) وأن الجر بها لا بـ (رُبَّ) المحذوفة .

- وذهب الجمهور إلى أن (واو) رُبَّ لا تعمل ، وإنما العمل لـ(رُبَّ) مقدرة .

- لا خلاف بين النحويين في أن الجر ليس بالفاء وبل ، وإنما بـ(رُبَّ) المقدرة بعدهما ؛ لأنه لم يقل أحد بأن بل والفاء تجران . أهـ.

## ثبت بأهم المصادر والمراجع

- ١ - أدب الكاتب لابن قتيبة ت / الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٢ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد بن محمد البنا - تحقيق د / شعبان محمد إسماعيل - بيروت - عالم الكتب.
- ٣ - ارتشاف الضرب لأبى حيان - ت / د. مصطفى النحاس - مطبعة المدنى - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م - نشر الخانجى .
- ٤ - أسرار العربية لابن الانبارى ت أ / محمد بهجه البيطار - الترقى بدمشق .
- ٥ - الأزهمية فى علم الحروف للهروى ت - عبد المعين الملوحي - دمشق سنة ١٩٧١ م .
- ٦ - الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ت / د. فايز جيتى - دار الكتاب العربى بيروت ط١ - ١٤٠٤ هـ .
- ٧ - الأصول فى النحو لابن السراج - ت د / عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٨ - الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى ت / عبد الكريم الغرباوى ومحمود محمد غنيم - الهيئة المصرية العامة ١٣٩٣ هـ .

٩ - الأمل الشجرية لابن الشجرى - دار المعرفة - بيروت لبنان  
بدون تاريخ .

١٠ - إملأ مامن به الرحمن للعكرى بهامش الفتوحات الإلهية -  
ط عيسى الحلبي بمصر .

١١ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى - دار إحياء  
التراث - ط ٤ سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

١٢ - البسيط فى شرح جمل الزجائى لابن أبى الربيع ت د / عياد  
ابن عياد - دار الغرب الإسلامى - بيروت .

١٣ - تحصيل عين الذهب فى علم مجازات العرب ليوסף بن  
سليمان الشنتمرى مؤسسة الأعلمى للمطبوعات - بيروت -  
لبنان .

١٤ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك ت / محمد  
كامل بركات - دار الكتاب العربى سنة ١٣٨٨ هـ -  
١٩٦٨ م .

١٥ - تهذيب اللغة للأزهرى - المؤسسة المصرية للتأليف سنة  
١٣٨٤ هـ ت / عبد السلام هارون وآخرين .

١٦ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ت د / عبد  
الرحمن على سليمان ط ١ - مكتبة الكليات الأزهرية  
بالقاهرة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م .

١٧ - الجامع الصغير لابن هشام ت د / أحمد الهرملى - دار  
التأليف سنة ١٩٨٠ م .

١٨ - الجر علم الأسماء للدكتور عبد النعيم على محمد ط ١ سنة  
١٩٨٩ - دار الطباعة المحمدية بمصر .

١٩ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ت د/ فخر الدين  
قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل دار الآفاق الجديدة - بيروت  
- ط ٢ - سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .

٢٠ - جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلى ت  
د / حامد أحمد نيل مكتبة النهضة المصرية - مطبعة السعادة  
سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٢١ - حاشية الدسوقي على المغنى - مكتبة ومطبعة المشهد  
الحسينى بمصر .

٢٢ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية ومعه شرح  
شواهد العينى - دار احياء الكتب العربية .

٢٣ - الحماسة بشرح المرزوقى - لجنة التأليف سنة ١٣٧١ هـ .

٢٤ - خزانة الأدب للبغدادى ت عبد السلام هارون - الهيئة  
المصرية للكتاب ط ٢ سنة ١٩٧٩ م .

٢٥ - الخصائص لابن جنى ت محمد على النجار - دار الهدى  
للطباعة والنشر - بيروت ط ٢ .

- ٢٦ - الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد الشنقيطي - دار المعرفة - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٢٧ - ديوان الأعشى - دار صادر - بيروت سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٢٨ - ديوان امرئ القيس ت / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط٢ سنة ١٩٦٤ م .
- ٢٩ - ديوان حسان بن ثابت - شرح محمود عزت نصر الله - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٣٠ - ديوان رؤية بن العجاج بعنوان ( أشعار العرب ) جمع وليم بن الورد البروسي دار الآفاق الجديدة بيروت لبنان ط٢ سنة ١٩٧٩ م .
- ٣١ - ديوان الهذليين - القاهرة سنة ١٩٦٥ م .
- ٣٢ - رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي - ت د / أحمد محمد الخراط - دار القلم دمشق - ط٢ سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٣٣ - روح المعاني للألوسي - إدارة الطباعة المنيرية - بدون تاريخ .
- ٣٤ - السبعة في القراءات لابن مجاهد ت د / شوقي ضيف - دار المعارف ط٢ .

- ٣٥ - سر صناعة الإعراب لابن جنى ت / حسن هندواى - دار  
القلم - دمشق - ط ١ - ١٩٨٥ م .
- ٣٦ - شرح أبيات المغنى للبغدادى ت د / عبد العزيز رباح وأحمد  
يوسف دقاق ١٣٩٣ هـ ط ١ .
- ٣٧ - شرح التسهيل لابن مالك ت د / عبد الرحمن السيد ، د/  
محمد بدوى المختون ط ١ هجر .
- ٣٨ - شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى مع حاشية ياسين - ط  
عيسى الحلبي .
- ٣٩ - شرح شواهد الشافية للبغدادى ت محمد نور الحسن وجماعة  
- دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥ م .
- ٤٠ - شرح شواهد المغنى للسيوطى لجنة التراث العربى - لمحمد  
محمود الشنقيطى - دار مكتبة الحياة - بيروت .
- ٤١ - شرح عمدة الحافظ لابن مالك ت د / عبد المنعم هريدى -  
مطبعة الأمانة بالقاهرة ط ٢ ١٩٧٥ م .
- ٤٢ - شرح عيون الإعراب للمجاشعى ت د / عبد الفتاح سليم ط  
١ سنة ١٩٨٨ دار المعارف .
- ٤٣ - شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب بيروت لبنان -  
مكتبة المتنبي بمصر .

- ٤٤ - شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ت / محمد فؤاد عبد الباقي مطبعة لجنة البيان العربي - مكتبة دار العروبة - بدون تاريخ .
- ٤٥ - صحيح البخارى - بحاشية السندى - الحلبي - دار التراث العربي .
- ٤٦ - القاموس المحيط للفيروزبادى - ط٢ - بمطبعة الحلبي سنة ١٩٧١ م .
- ٤٧ - الكافية لابن الحاجب بشرح الرضى - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- ٤٨ - الكامل فى اللغة والأدب والنحو للمبرد - ت / زكى مبارك ط ١ بمطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- ٤٩ - كتاب سيبويه ت / عبد السلام هارون - ط دار المعارف .
- ٥٠ - لسان العرب لابن منظور - دار المعارف بمصر .
- ٥١ - المحتسب فى وجوه شواذ القراءات لابن جنى ت د / على النجدى ناصف ، ود / عبد الفتاح شلبى ود / عبد الحليم النجار - لجنة إحياء التراث بالقاهرة ١٩٨٦ م .
- ٥٢ - المساعد فى تسهيل الفوائد لابن عقيل . ط السعودية .
- ٥٣ - معجم مقلييس اللغة .

- ٥٤ - مغنى اللبيب لابن هشام ت / محمد محيى الدين عبد الحميد  
ط محمد على صبيح بمصر .
- ٥٥ - المقتضب للمبرد - ت / الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة -  
لجنة احياء التراث الاسلامى ط ٢ .
- ٥٦ - المقرب لابن عصفور - ت/ عبد الستار الجوارى ، وعبد  
الله الجبورى - بغداد العائى ط سنة ١٩٧٢ م .
- ٥٧ - الممتع فى التصريف لابن عصفور ت د / فخر الدين قباوة  
- دار المعرفة لبنان .
- ٥٨ - المنصف شرح ابن جنى لتصريف المازنى ت / إبراهيم  
مصطفى وعبد الله أمين - الحلبي ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ٥٩ - النكت الحسان لأبى حيان ت د / عبد الحسين الفتلى مؤسسة  
الرسالة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م بيروت الطبعة الأولى .
- ٦٠ - النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى ت د / محمد عبد  
القادر أحمد ط ١ سنة ١٤٠١ هـ .
- ٦١ - همع الهوامع للسيوطى ت د / عبد العال سالم مكرم - دار  
البحوث العلمية .



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	رابعاً : الدراسات اللغوية .....
٧	النحو العربى وصلته بنظرية النحو التحويلى .....
	أ . د / مصطفى خليل خاطر
٦٥	جير - خصائصها واستعمالاتها .....
	د. سعد بن حمدان الغامدى
١٦٩	المركب العددى .....
	د. موسى مصطفى العبيدان
٢٣١	الاقتراض اللغوى ضرورة علمية .....
	د. ربيع محمد مصطفى فادومة
٢٨١	من أحكام رُبِّ النحوية ودراستها من خلال الأساليب العربية .....
	د. السعيد عبد العظيم السعيد نصر

رقم الإيداع ٦٢٠٤ / ١٩٩٧ م



